جامعة جرش

كلية الإقتصاد و العلوم الإدارية

قسم المحاسبة

التوجهات الحديثة لمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 15 "الإيراد من العقود مع العملاء " للحد من الإحتيال المالي – من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين الأردنيين

Contemporary Trends of International Financial Reporting Standards 15 “Revenue from Contracts with Customers” – In Reducing Fraud – From the View Point of Jordanian Certified Public Accountants

إعداد الطالبة

سارة محمد الغنانيـم

إشراف

الدكتور علاء المطارنة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

عمادة البحث العلمي والدراسات العليا

جامعة جرش

2017

جامعة جرش الأهلية

2017

التفويض

أنا الطالبة ســاره محمد إبراهيم الغنانيم , أفوض جامعة جرش بتزويد نسـخة من رســالتي المعنونة " التوجهات الحديثة لمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 15 " الايراد من العقود مع العملاء " للحد من الاحتيال المالي – من وجهة نظر مدققي الحســابات الخارجيين الأردنيين " للمكتبات و المؤســســات أو الهيئات أو الأشخاص عن طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة .

التوقيع .... Sara

التاريخ ....2017 - 08 - 20...........

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة المعنونة ب " التوجهات الحديثة لمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 15 " الإيراد من العقود مع العملاء " للحد من الاحتيال المالي – من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين الأردنيين "

وأجيزت بتاريخ 20 / 08 / 2017

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
الدكتور علاء جبر مطارنة (مشرفاً و رئيساً)	[توقيع]
الدكتور أسامه عبد المنعم (عضواً داخلياً)	[توقيع]
الدكتور نمر عبد الحميد السليحات (عضواً خارجياً)	[توقيع]

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى:

(يرفع الله الذين أمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات)

صدق الله العظيم

سورة المجادلة آية (11)

الإهـــــداء

❁والدي العزيز

إلى من رأى بعينيه أمل في قدراتي , إلى من كان له كل الفضل في إكمال الدراسات العليا , إلى من كان لي أكثر من أب

❁والدتي العزيزة

إلى من رافقتني في كافة مراحل حياتي وتحملتني في قوتي و ضعفي , كم أكون فخوره عندما يقولون تشبهين أمكِ

❁أختي الجميلة

إلى من أرى فيها نصفي الآخر وسعادتي الكاملة

❁أخواني الأحبة

إلى سندي في حياتي ,إلى سبب قوتي وثقتي بنفسي

❁صديقات الروح

إلى من رافقوني في جميع الصفوف الدراسة إلى المقاعد الجامعية إلى الدراسات العليا, إلى من يحلو العمر برفقتهم " روان , ملك , شاهيناز"

❁زوجي المستقبلي

إلى من أسميته هديه من رب العالمين

شكراً من اعماق القلب على تشجيعكم و دعمكم المتواصل

أدعو لي من الله بأن أكمل مسيرة العلم ,وتأدية عباده العلم

الشكر و التقدير

" الحُكم نتيجة الحِكمة, و العلم نتيجة المعرفة ,فمن لا حكمة له لا حُكمَ له, ومن لا معرفة له لا علم له"

لا توجد كلمه توفي قدر شكري و حمدي لله عز وجل , فلك الحمد ولك الشكر حتى يبلغ الحمد منتهاه , فمن هنا وبعد انتهاء مرحله الماجستير بنجاح, اتقدم بجزيل الشكر و الامتنان و العرفان الى كل من ساهم في انجاز هذه الرسالة وأخص بالشكر مشرفي الدكتور علاء المطارنة الذي أمدني بأحدث ما توصل له العلم في موضوع الدراسة.

و الشكر الجزيل لجامعتي " جامعة جرش الأهلية " المتمثله بعمادة كلية الإقتصاد و العلوم الإدارية الذين قدمو لي فرصة الحصول على درجة الماجستير و التي هيّئة لي نخبه من الأساتذة في العلم الذين ساهمو في انجاز رسالتي بعنوان " التجوهات الحديثة لمعايير الإبلاغ المالي الدولي رقم 15 " ايراد القعود مع العملاء" للحد من الإحتيال المالي – من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين الأردنيين"

كما أخص بشكري الى الدكتور أسامه عبد المنعم الذي لم يتوانى في تقديم يد العون لي

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى الأساتذة اعضاء لجنه المناقشة الموقرين على ما تكبدوه من عناء في قراءة رسالتي المتواضعة و اغنائها بمقترحاتهم القيمة ممثلة باعضاء اللجنة الدكتور أسامه عبد المنعم و الدكتور نمر العبادي

فهرس المحتويات

فهرس الجداول

فهرس الاشكال

فهرس الملاحق

ملخص الدراسة باللغة العربية

التوجهات الحديثه لمعيار الابلاغ المالي الدولي رقم 15 "الايراد من العقود مع العملاء " للحد من الاحتيال المالي – من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين الاردنيين

إعداد الطالبة : ساره محمد الغنانيم

بإشراف الدكتور : علاء مطارنة

هدفت هذه الدراســة الى بيان التوجهات الحديثة لمعيار الابلاغ المالي الدولي رقم 15 "الايراد من العقود مع العملاء" للحد من الاحتيال المالي ,وقد تم اجراء هذه الدراســـــة على مكاتب تدقيق الحسـابات الاردنية وذلك من خلال تسـليط الضـوء على العلاقة بين المعالجة المحاسـبية لمعيار الابلاغ المالي الدولي رقم 15 كمتغير مستقل و بين الاحتيال المالي كمتغير تابع, و لتحقيق هذه الاهداف تم اسـتخدام المنهج الوصـفي و المنهج التحليلي , حيث قامت الباحثة بتصـميم اسـتبانة وتوزيعها على افراد عينه الدراســة المكونة من مدققي الحســابات الخارجيين الممارســين لمهنة التدقيق في الاردن وعددهم 192 مدقق من أصــل 384 مدققاً قانونياً . وبلغ عدد الاســتبانات المستردة و القابلة للتحليل 166 استبانة أي ما نسبته 86.5% من إجمالي الاستبانات الموزعة . ولغرض تحليل بيانات الدراسة تم استخدام النسب المئوية و التكرارات و المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية , كما تم استخدام معامل الاتساق الداخلي (ألفا) و اختبار t للعينة الواحدة و تحليل التباين الاحادي .

وتوصـــلت الدراســـة الى عدد من النتائج أهمها ان اتجاهات افراد العينة من مدققي الحســابات القانونين كانت نحو الموافقة على أهمية التوجهات الحديثة لمعيار الابلاغ المالي الدولي رقم 15 للحد من الاحتيال المالي. و بينت نتائج التحليل أن دور جميع أبعاد التوجهات الحديثة لمعيار الابلاغ المالي الدولي رقم 15 للحد من الاحتيال المالي كانت بأهمية مرتفعة، وقد احتل بعد الافصـــاح في المرتبة الأولى، في حين احتلت تكاليف العقد المرتبة الأخيرة. وأوصـــت الدراســـة بضـرورة قيام الجهات الاشـرافية، وعلى رأسـها، جمعية المحاسـبين القانونين الأردنين، بعقد ورش عمل ومحاضـــرات وبرامج تدريبية، لشـــرح التوجهات الحديثة لمعيار الابلاغ المالي رقم 15 . وضـــرورة قيام المدقق الخارجي بدراســة وتحليل جميع المجالات التي من الممكن أن تســتغلها

الإدارة في الاحتيال المالي والتلاعب بالبيانات المالية، حيث تتضـــمن هذه المجالات كل من الاعتراف والقياس والعرض والافصاح وتكاليف العقد.

الكلمات الدالة : الإحتيال المالي , مدققي الحســـابات , IFRS15 ,الإيراد , العقد , الدخل , التزامات الأداء , سعر العملية , الإعتراف

Abstract

Contemporary Trends of International Financial Reporting Standards 15 “Revenue from Contracts with Customers” –In Reducing Fraud – From the View Point of Jordanian Certified Public Accountants

Prepared By: Sarah Mohammad Alghananim

Supervises By: Dr. Ala’Almatarneh

This study aimed to clarify the recent trends in IFRS 15 " Revenue from contracts with customers" which reduces the financial fraud. This study conducted through highlighting the relationship between the accounting treatment of IFRS 15 as an independent variable and the financial fraud as a dependent variable. In order to achieve the objectives of this study, the researcher uses the descriptive analytical method. The researcher makes, distributes, analyzes a questionnaire and comments on its outcomes in which it is prepared and distributed on the members of the study sample which consists of 192 external auditors out of 384 legal auditors whose auditing careers in Jordan. The restored questionnaires which can be analyzed are 166 questionnaires rated 86.5% out of the total of distributed questionnaires. To analyze the study data, the percentages, frequencies, arithmetic averages, and standard deviations are used. Also, the internal consistency coefficient (alpha), the t-sample test, and the mono-variance analysis are used.

The study finds out the most important results which are the members' trends of the study sample which consists of the legal auditors who agree on the importance of the recent trends of IFRS 15 "Revenue from Contracts with Customers" which reduces the financial fraud. The analysis' results show the role of all dimensions of IFRS 15 recent trends " Revenue from Contracts with Customers" is to reduce the financial fraud has the superior importance. It also has the first rank. The contract costs have the last rank. The study recommends the necessity of holding workshops, lectures and training programs by the supervising bodies including Association of Jordanian Legal Accountants in order to explain the recent trends of IFRS 15 "Revenue from Contracts with Customers". Moreover, the study recommends the necessity of analyzing and studying the all fields which the administration can exploit and use in the financial fraud and the financial data manipulation by the external auditor. These fields include recognition, measurement, presentation, disclosure and contract costs.

Key words: Financial fraud ,Public Accountant, IFRS15 ,Revenue ,Contract, Income, Contract Cost, Transaction price , Recognition.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسـة

1.1 مقدمة

2.1 مشكلة الدراسة

3.1 أهداف الدراسة

4.1 أهمية الدراسة

5.1 فرضيات الدراسة

6.1 أنموذج الدراسة

7.1 التعريفات المفاهمية

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

1.1 المقدمـــــــة

لقد أدت الفضـــــائح المحاســـبية الاخيرة (Enron, WorldCom, Parmalat, Global Crossing) الى تآكل الثقة بشـــكل خطير في اســـواق رأس المال و أثارت جدلاً حول نوعية التقارير المالية. و قد اوصـــى قانون ســاربينز اوكســلي لعام 2002 بضــرورة التقارب العملي و العالمي في مجال الممارسات المحاسبية و ذلك لاستعادة ثقة المستثمرين في الشركات و ذلك من خلال تحسين نوعية التقارير المالية. و من التطورات الهامة المتعلقة بالتقارب المحاسبي العالمي هو اتفاق Norwalk بين مجلس معايير المحاســبة الدولية (IASB) و مجلس معايير المحاســبة المالية FASB).

في عام 2014 قام مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) و مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) بنشــر معيار مشــترك يقدم متطلبات جديدة لعملية اثبات الايرادات الناتجة عن العقود من العملاء.حيث ســـيتم تطبيق معيار الابلاغ المالي الجديد IFRS 15 اعتباراً من الاول من كانون الثاني لعام 2018 و سيحل محل معيار المحاسبة الدولي IAS 11 و معيار المحاسبة الدولي IAS 18 و تفسيراتهما.

وفي الوقت الحاضـــر ينظر الى الايرادات على انها العامل الاول الذي يجب مراعاته عند اتخاذ القرارات الاســتثمارية، علاوة على ذلك و نتيجة لظهور العولمة فقد تزايدت اعداد الشــركات التي تســـتخدم مبادئ المحاســـبة الاميركية المقبولة عموما (US GAAP) و معايير الابلاغ المالي (IFRS) مما ادى الى الحاجة الى ظهور معيار جديد للايرادات لازالة مواطن الضـــعف و عدم الاتساق في معايير الايرادات الحالية.

إضـافه إلى تعدد عمليات الاحتيال الوقت الحاضـر المتعلقة بتسـجيل الايرادات و وقت الاعتراف بها (تعدد مصـادر الايرادات, جدولة الدفعات, الخدمة المجانية, عقود الصـيانة ... الخ) ولا زالت طريقة الاثبات المحاسـبي واحدة مما ادى الى تحايل الشـركات في ايراداتها المثبته و تظليل المسـتثمرين الحاليين و المسـتقبليين. لذا تأتي هذه الدراسـة لتسـلط الضـوء على معيار الابلاغ المـالي IFRS 15 و المتعلق بـالايرادات من العقود مع العملاء, و دوره في الحد من ظـاهرة الاحتيال و الغش من وجهة مدققي الحسـابات الاردنيين, فضـلا عن التعرف على مبادئ التقرير عن المعلومات المفيدة لمستخدمي المعلومات المحاسبية حول طبيعة و مبالغ و توقيت و حالات عدم التاكد الخاصـة بالايرادات الناجمة عن العقود مع العملاء, بالاضـافة الى بيان الية الاعتراف من خلال نموذج الخطوات الخمس و بيـان الفروقـات بين معيـار الابلاغ المـالي IFRS 15 و معيار المحاسبة الدولي IAS 18.

2.1هدف الدراســـــة

تهدف الدراسة الى ما يلي :

- شــرح المتطلبات الرئيســية لمعيار الابلاغ المالي IFRS 15 الايرادات من العقود مع العملاء.
- بيان الفروقات و المســـتجدات الرئيســـية لمعيار الابلاغ المالي IFRS 15 مقارنة بالمعايير المحاســبية الدولية الحالية و على وجه الخصــوص معيار المحاســبة الدولي IAS 18 .
- بيان وجهة نظر مدققي الحســابات الاردنيين حول دور لمعيار الابلاغ المالي IFRS 15في الحد من ظاهرة الاحتيال و الغش.

3.1 أهمية الدراســـــة

تتمثل الأهمية الرئيســية لهذه الدراســة في أنه يتم إجراؤها لســد الفجوة و توســيع المعرفة المتعلقة بمعيار الابلاغ المالي IFRS15 في الحد من الاحتيال المالي و الغش في الاردن. من حيث المســـاهمة في رفد الأدبيات و الدراســـات المحدودة حول معيار الابلاغ المالي رقم 15 , إثارة إهتمام الباحثين الأردنيين لإجراء المزيد من الأبحاث المتعلقة بموضـــوع الدراســـة. حيث تناولت معظم الادبيات في مجال الدراسـة هذا الموضـوع من منظور الدول المتقدمة و لم يكتب الا القليل نســـبيا عن البلدان النـامية بما فيها الاردن, ولا يمكن تحقيق هذه الحاجة إلا من خلال القيام ببحوث و دراســات مكثفة لتلك المســائل الخاصــة بالبلدان النامية. ولا بد من الإشــاره إلى انه قد تكون نتائج هذه الدراســـة مفيدة و ذات منفعة لجمعية المدققين الأردنيين، هيئة الأوراق المالية,

ديوان المحاســـبة و ذلك من خلال مســـاعدتهم على تطوير أي توجهات مســـتقبلية في مجال الإحتيال المالي و الغش.

4.1 مشكلة الدراســـــة

بسـبب اسـتغلال بعض من الشـركات لمشـاكل الاعتراف بالإيرادات الناشـئة في العقود الخاصـة لعملائها وعدم القدرة على قياسها بموثوقية عاليه . تم فتح المجال لامكانية تلاعب تلك الشركات بقوائمها المالية الخاصـــة بها مما دفع ذلك قيام إتحاد مجلس معيار المحاسـبة الدولية باصـدار معيـار الإبلاغ المـالي الـدولي رقم 15 لمحـاولـة الحد من هذه الظـاهرة . لذلك تتبلور مشـــكلـة الدراسة بالتساؤلات الرئيسية التالية:

- **التساؤل الرئيسي الأول**

هل يوجد دور لتبني التوجهات الحديثة لمعيار الإبلاغ المالي رقم 15 "الإيراد من العقود مع العملاء" للحد من ظاهره الاحتيال من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين؟

ويتفرع عن هذا التساؤل التساؤلات الفرعية التالية:

- التساؤل الفرعي الأول

هل يوجد دور لتبني التوجهات الحديثة لمعيار الإبلاغ المالي رقم 15 "الإيراد من العقود مع العملاء" والمتعلقة بالاعتراف للحد من ظاهره الاحتيال من وجهة نظر مدققي الحســـابات الخارجيين؟

- التساؤل الفرعي الثاني

لا يوجد دور لتبني التوجهات الحديثة لمعيار الإبلاغ المالي رقم 15 "الإيراد من العقود مع العملاء" والمتعلقة بالقياس للحد من ظاهره الاحتيال من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين؟

- التساؤل الفرعي الثالث :

هل يوجد دور لتبني التوجهات الحديثة لمعيار الإبلاغ المالي رقم 15 "الإيراد من العقود مع العملاء" والمتعلقة بالعرض للحد من ظاهره الاحتيال من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين؟

- التساؤل الفرعي الرابع :

هل يوجد دور لتبني التوجهات الحديثة لمعيار الإبلاغ المالي رقم 15 "الإيراد من العقود مع العملاء" والمتعلقة بالإفصاح للحد من ظاهره الاحتيال من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين؟

- التساؤل الفرعي الخامس:

هل يوجد دور لتبني التوجهات الحديثة لمعيار الإبلاغ المالي رقم 15 "الإيراد من العقود مع العملاء" والمتعلقة بتكاليف العقد للحد من ظاهره الاحتيال من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين؟

- **التساؤل الرئيسي الثاني**

هل توجد فروق في اتجاهات مدققي الحسابات الخارجيين نحو دور لتبني التوجهات الحديثة لمعيار الإبلاغ المالي رقم 15 "الإيراد من العقود مع العملاء" للحد من ظاهره الاحتيال تعزى للمتغيرات الشخصية للمدقق؟

5.1 فرضيات الدراسة

بناء على تساؤلات مشكلة الدراسة فان فرضيتها تتمحور بما يلي:

H01 – الفرضية الرئيسية الأولى

لا يوجد دور لتبني التوجهات الحديثة لمعيار الابلاغ المالي رقم 15 "الايراد من العقود مع العملاء" للحد من ظاهره الاحتيال من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين.

ويتفرع من هذه الفرضية، الفرضيات التالية:

H01-1 – الفرضية الفرعية الأولى

لا يوجد دور لتبني التوجهات الحديثة لمعيار الابلاغ المالي رقم 15 "الايراد من العقود مع العملاء" والمتعلقة بالاعتراف للحد من ظاهره الاحتيال من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين.

H01-2 – الفرضية الفرعية الثانية

لا يوجد دور لتبني التوجهات الحديثة لمعيار الابلاغ المالي رقم 15 "الايراد من العقود مع العملاء" والمتعلقة بالقياس للحد من ظاهره الاحتيال من وجهة نظر مدققي الحســـــابات الخارجيين.

H01-3 – الفرضية الفرعية الثالثة

لا يوجد دور لتبني التوجهات الحديثة لمعيار الابلاغ المالي رقم 15 "الايراد من العقود مع العملاء" والمتعلقة بالعرض للحد من ظاهره الاحتيال من وجهة نظر مدققي الحســـــابات الخارجيين.

H01-4– الفرضية الفرعية الرابعة

لا يوجد دور لتبني التوجهات الحديثة لمعيار الابلاغ المالي رقم 15 "الايراد من العقود مع العملاء" والمتعلقة بالإفصــــاح للحد من ظاهره الاحتيال من وجهة نظر مدققي الحســـــابات الخارجيين.

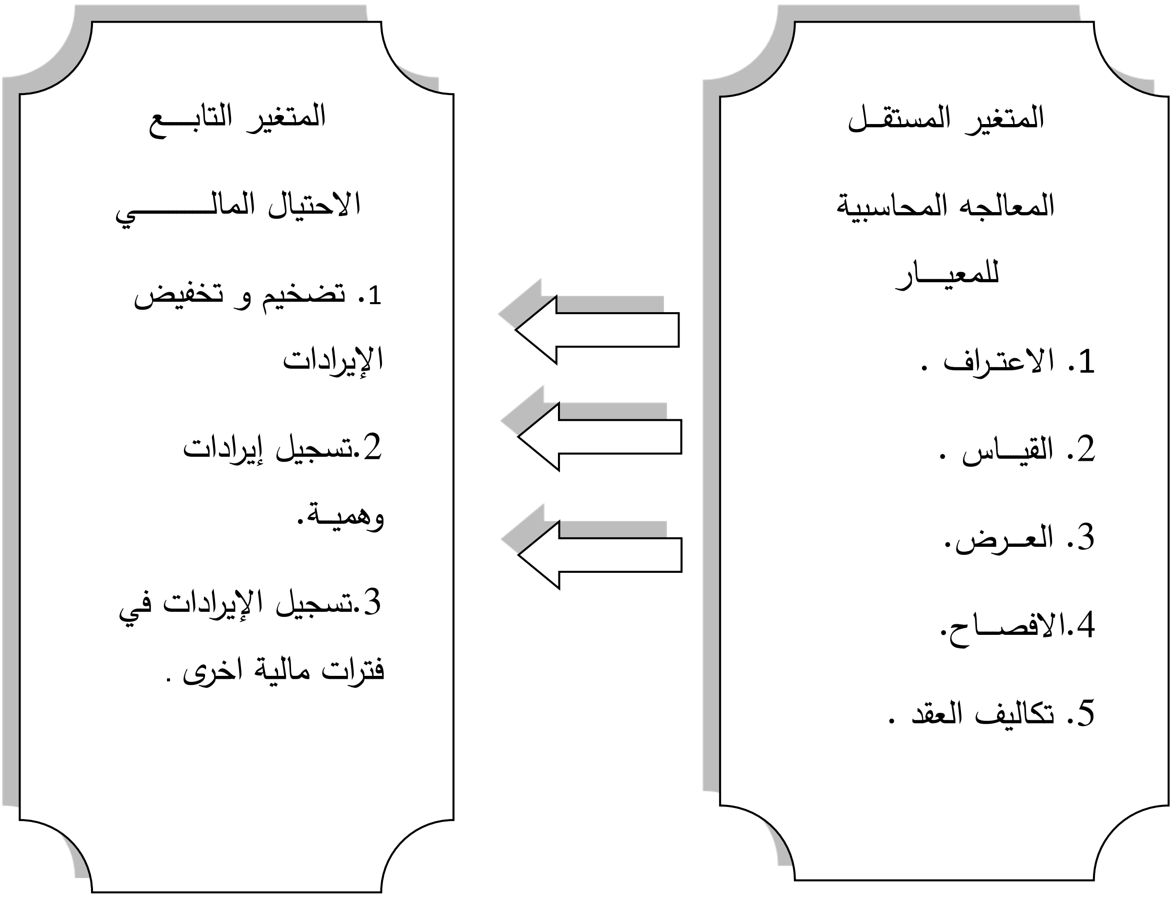
H01-5 – الفرضية الفرعية الخامسة

لا يوجد دور لتبني التوجهات الحديثة لمعيار الابلاغ المالي رقم 15 "الايراد من العقود مع العملاء" والمتعلقة بتكاليف العقد للحد من ظاهره الاحتيال من وجهة نظر مدققي الحســـابات الخارجيين.

H02 – الفرضية الرئيسية الثانية

لا توجد فروق ذات دلالة احصائية في اتجاهات مدققي الحسابات الخارجيين نحو دور لتبني التوجهات الحديثة لمعيار الابلاغ المالي رقم 15 "الايراد من العقود مع العملاء" للحد من ظاهره الاحتيال تعزى للمتغيرات الشخصية للمدقق.

6.1 أنموذج الدراســـــة



شكل رقم (1) أنموذج الدراسة

من إعداد الباحثة بالإستناد إلى معيار الإبلاغ المالي IFRS15 و (ACFE,2010;10,13)

7.1 التعريفات المفاهمية

مفهوم الاحتيال المالي

هو أي أعمال غير مشروعة تنطوي على الخداع أو الإخفاء أو خيانة الثقة" وهذه الأفعال لا تتوقف على تطبيق أو ممارسة التهديد بالعنف الجسدي فقد، وإنما قد ترتكب عمليات من قبل الأفراد والوحدات الاقتصادية بغرض : الحصول على المال ،والممتلكات ،أو الخدمات ،أو لتجنب عمليات التسديد ،أو فقدان الخدمات أو لتأمين المنافع الشخصية أو التجارية (Goldman and Kaufman,2009,p2)

مدققين الحسابات الأردنيين

هم الأشــخاص الذين يمارســون المهنة كعضــو في شــركة, أو مكاتب مرخصــة في الأردن تقدم خدمات مهنية, ويتميز هؤلاء المدققين بتأهيلهم العلمي والعملي،واســـتقلاليتهم الذهنية والفعلية، ويقومون بالتدقيق المالي بناءاً على معايير التدقيق الدولية، أو المعايير الدولية المقبولة عموماً. (Arens, 2011)

الإيراد

الدخل الناتج عن الأنشطة الاعتيادية للشركة لإكتساب الأرباح نتيجة بيع سلعه او تقديم خدمة أو تأجير ممتلكات(الأتوات) او إقراض الأموال وبالتالي الحصـــول على الفوائد والأرباح والعوائد, والتي ينتج عنها عادة زيادة في الأصول التي تنشأ من مصادر مختلفة . (Kieso, 2015)

معيار IFRS15

هو معيار ناتج من الجهود المشـــتركة بين المجالس المنظمة للمهنة, مجلس معايير المحاســـبة المالي و مجلس معايير المحاسبة الدولي, والذي سوف يتم العمل به في بداية عام 2018 والذي سـيحل محل كل من معيار IAS18 , IAS11 و تفسـيراتهما , حيث جاء بمتطلبات حديثة من شأنها القضاء على كافة نقاط الضعف و عدم الفهم في الاعتراف بالايراد من العقود مع العملاء و إضـافة الى توفير معلومات مالية اكثر فائدة للمسـتخدمي البيانات المالية وقابلة للمقارنة.(أبو نصار ,2016)

العقد

هو اتفاق بين طرفين أو أكثر و الذي يؤدي الى نشـــوء حقوق و التزامات ملزمة وواجبة النفاذ، ويمكن أن تكون العقود خطية أو شـفهية او تُفهم ضـمناً من ممارسـات الأعمال المعتادة للشـركة [IFRS15:10].

الدخل

هو الزيادة في المنافع الاقتصـادية خلال الفترة المحاسـبية على شـكل تدفقات واردة او زيادة في الاصـــول او تخفيض الالتزامات و التي تؤدي الى زيادة حقوق الملكية, باســـتثناء التغيرات في حقوق الملكية الناجمة عن العمليات مع الملاك (ابو نصار ,2016)

التزامات الاداء

الوعد الوارد في العقد مع العميل لتزويدة إما ســـلع أو خدمات أو حزمة من الســـلع و الخدمات القابلة للتمييز أو سلسلة من السلع و الخدمات المتشابهة بشكل جوهري و التي لديها نفس النمط في التحويل للعميل.[IFRS15:22]

سعر العملية

قيمة البدل او المقابل الذي تتوقع الشركة استلامه او الاستحواذ عليه مقابل تحويل (بيع) السلع او تقديم خدمات للعميل, باستثناء المبالغ المستلمة نيابة عن طرف ثالث.(IFRS15)

الإعتراف

إدراج بند معين في القوائم المالية يتوفر فيه شرط الاعتراف وهو احتمالية تدفق المنافع المستقبليه من وإلى الشركة, مع امكانية قياس هذه المنافع بموثوقيه .(جعارات,2017)

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة ذات الصلة

1.2 تمهيد

2.2 المبحث الأول : مفهوم الايراد و الاختلافات الفكريه الخاصه به

3.2 المبحث الثاني : التعاون والتقارب الفكري للمنظمات المهنية للمحاسـبة في إنشـاء قاعدة فكرية لمعيار الابلاغ المالي

4.2 المبحث الثالث : أهم العناصـر و البنود التي ابرزها معيار الابلاغ المالي الدولي رقم 15 " الايراد من العقود مع العملاء " مقارنة مع معيار المحاسـبة الدولي رقم 18 "الايراد" مع إبراز الخطوات اللازمه و الخاصه به

5.2 المبحث الرابع : العرض و الافصـاح وفقاً لمعيار الابلاغ المالي الدولي رقم 15 " الايراد من العقود مع العملاء" وأثره على القوائم المالية

6.2 المبحث الخامس : دور معيار الابلاغ المالي الدولي رقم 15 " الايراد من العقود مع العملاء " في الحد من الاحتيال

7.2 المبحث السادس : الدراسات السابقة ذات الصلة وما يميز هذه الدراسه عنها

الفصل الثاني: الإطار النظري و الدراسات السابقة

1.2 تمهيـــــــــد

يتناول هذا الفصـــــل الإطار المفاهيمي للإيرادات وأهم ما جاء به الباحثين من مفاهيم حديثه للايرادات و الاختلافات الناشـئة بين المنظمات المهنيه المنظمه للمهنه من حيث المفهوم الفكري للايراد , واختلاف متطلبات الاعتراف بالايرادات وفق المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية IFRS عن المبادئ المقبولة قبولاً عاماً في الولايات المتحدة الامريكية US-GAAP الصـــادرة مجلس معايير المحاســـبة المالية الامريكي FASB , حيث تم تغطيه الجهود المبذوله من قبل المنظمات المهنيه IASB و FASB من عمل مشـــترك لكيفيه التعامل مع الايرادات , واهم العناصــــر و الفروقات التي خرج بها معيار الايراد من العقود مع العملاء IFRS15 نتيجه التعاون بين المنظمات المهنيه و بالاضافه الى ما يتعلق بالعرض و الافصاح الخاص بالاعتراف بالايراد من العقود مع العملاء IFRS15 وأثره على القوائم المالية لخدمه المستخدمين النهائيين , والتطرق الى اهم وأحدث الدراســات و الادبيات الســابقة ذات الصــلة التي تتمحور و تتعلقبعنوان الدراســـة القائمة " التوجهات الحديثه لمعيار الابلاغ المالي الدولي رقم 15 "الايراد من العقود مع العملاء " للحد من الاحتيال – من وجهة نظر مدققي الحســـابات الخارجيين الاردنيين" ,وأهم ما يميز هذه الدراسه عن غيرها من الدراسات , وعرضاً للنتائج و التوصيات التي خرجت بها الدراسة و التوافق بينها وبين الدراسات السابقة.

2.2 المبحث الأول : مفهوم الإيراد و الأختلافات الفكرية الخاصه به

أشارت العديد من الدراسات لوجود اختلافات من حيث المفهوم الفكري لمصطلح الايراد بين الجمعيات المهنية المنظمة للمهنة, فنجد أن لجنه المصطلحات المحاسبية(AICPA) تعرفه بأنه بيع السلع وتقديم الخدمات ويتم قياسها وفق ما يتحمله العملاء نظير تلك السلع و الخدمات, يرى مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB الايرادات على انها التدفقات الاجمالية للداخل من المنافع الاقتصادية خلال الفترة التي تنشأ من النشاطات في الحالة الاعتيادية للشركة عندما ينتج عن التدفقات زياده في حقوق الملكية من غير تلك المقدمة بوساطه مشاركين في الملكية (Elanati,2002,p113), وهذا مشابه لوجهة نظر (bdo,2015) , فنجد أن كل من (Mirza & Holt,2011) حاولا بيان ان هناك فرق مابين مفهومي الايراد والمكاسب وهو ضروري ومهم لمستخدمي البيانات المالية فالإيراد : ينتج عن الانشطة الاعتيادية للشركة , بينما المكاسب : والتي تمثل الزيادة في حقوق الملكية لأصحاب رأس المال , وتنتج صافي الأصول فيها من العمليات العرضية او الفرعية للشركة مع غيرها من الوحدات تشمل كالربح الناتج عن التصرف في الأصول غير المتداوله ,أو من إعاده ترجمة الارصدة بالعملات الاجنبية, أو تعديلات القيمة العادلة على الأصول المالية و الغير مالية , بخلاف الزيادة الناتجة من إستثمارات أصحاب رأس المال و المساهمات الرأس مالية من غير أصحاب رأس المال .

في حين قامت هيئه المبادئ المحاسبية بتعريفه على أنه الزيادة الاجمالية في الأصول او النقص الاجمالي في الخصوم الناتجة عن القيام بنشاط موجه لتحقيق الارباح , ويجرى قياسها طبقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماًGAAP (القشي والعقله ,2015) . بينما يعرفه مجلس معايير المحاسبية المالية الامريكية FASB على انها تدفقات نقدية داخلة الى الوحدة المحاسبية أو أي

زيادة في اصولها او تسديد لالتزاماتها او كليهما معاً, والتي تنشأ من خلال الدورة عن إنتاج السلع أو بيعها أو تأديه الخدمات أو أيه أنشطه أخرى ناجمة عن الأعمال الرئيسية المعتاده (القشي و العقله ,2015) , وهذا يتوافق لما عرفه (Oyedkun,2016) الذي يرى بأن الايراد هو الدخل المستمد من الأنشطة التشغيلية اليومية للمنظمة, و مفهوم الدخل هو أمر حاسم للأداء المالي للشركة وهو وصف تحديد ربحية المنظمة و استدامتها و للايرادات اهميه خاصه عند الاعتراف بالدخل. وينظر (Peters,2016) إلى الإيرادات في وقتنا الحالي على أنها العامل الأول الذي يجب مراعاته عند اتخاذ القرارات الاستثمارية .

من خلال ما تم إستعراضه من تعريفات يمكن القول أن هناك تطابق بينهم من النواحي التالية :

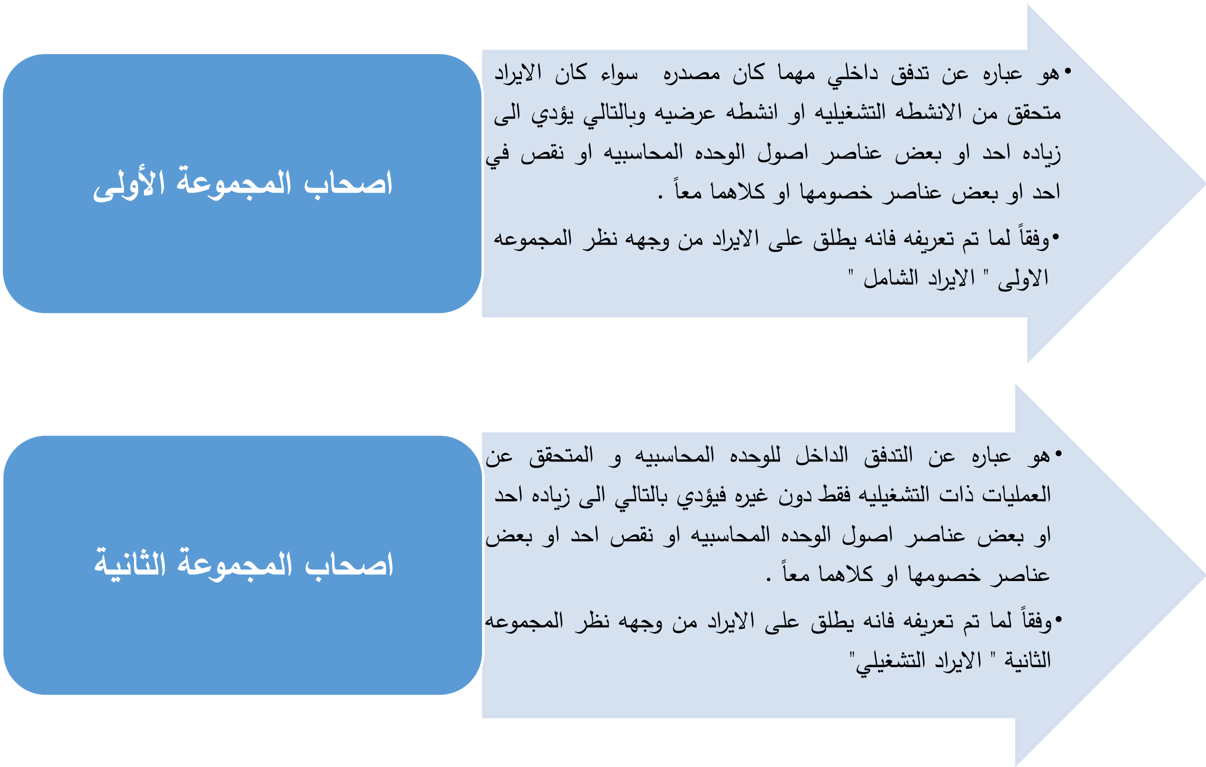
الأولى : مصادر الايراد واثره على عناصر الأصول الوحده المحاسبية .

الثانية : لم يشير على نشاط الوحدة المحاسبية, وبالتالي يعد ذلك صالحاً للتطبيق في الوحدات التجارية الهادفة لتحقيق الارباح و الوحدات غير التجارية .

وفقاً لما لم عرضه تبين بوجود تعريفات متعددة لمفهوم الإيراد و التي يمكن من خلالها التوصل إلى المفهوم الأساسي للإيراد , بحيث ترى الباحثه بأن الإيرادات تتمثل بمقدار الزيادة في أصول الشركة أو النقصان في خصومها أو كلاهما معاً, خلال فتره زمنية معينة و الناتجة من الانشطة الاعتيادية المتمثلة في إنتاج السلع وبيعها , تقديم الخدمات و السماح للوحدات الأخرى بإستخدام الأصول التي تمتلكها أو تأديه انشطة أخرى تستهدف الربح. وترى الباحثة أيضاً أن الإيراد هو أحد العناصر الهامة و الرئيسية في القوائم المالية والذي يهم العديد من الأطراف ذات العلاقة بالشركة لتقييم ربحية الشركة وكفاءة الادارة في إستغلال الأصول المتاحه لديها , كما ان لتوقيت الإعتراف بالإيراد تأثير هام على الأرقام الواردة في القوائم المالية.

فمن خلال ما تم استعراضه من تعريفات حول مفهوم الايراد يتضح لدينا وجود عدة وجهات نظر حيث يمكن تصنيفها الى مجموعتين كما يبين الشكل التالي : (شواد,2013)

شكل رقم (2) وجهات النظر حول تعريف مفهوم الايراد



المصدر: الشكل من إعداد الباحثة

وعليه فان أنصار المجموعة الثانية "مفهوم الدخل التشغيلي" يرون بانه من الضروري ان تعرض قائمة الدخل كافه الايرادات و المصروفات غير العاديه فلا يعتمدها و بالتالي لا تعتبر من مكونات قائمه الدخل بل من مكونات قائمة الارباح المحتجزة . على عكس فكر أنصار المجموعة الأولى "مفهوم الدخل الشامل" بأن تضم قائمة الدخل كافه الايرادات و المصروفات خلال فتره معينه لتحديد دخل تلك الفتره .

حيث أن مفهوم تحقيق الايراد حسب متطلبات المعيار IFRS 15 يدور حول تحويل السلع وتقديم الخدمات المتفق عليها بقيمة تعكس الإيرادات التي ستحصل عليها الشركة جراء عملية التبادل , حيث وضع معيار IFRS15 اطاراً شاملاً لتحديد كيفية الإعتراف بالإيرادات ومقدار الإيرادات , وتحديد توقيت الإعتراف بالإيرادات و توفير المعلومات و الإفصاحات لمستخدمي البيانات المالية بشكل أكثر وضوحاً ويكون ذلك بإتباع المراحل الخمسة على جميع العقود مع العملاء .

3.2 المبحث الثاني :التعاون والتقارب الفكري للمنظمات المهنية للمحاسـبة في إنشـاء قاعدة فكرية لمعيار الابلاغ المالي

في تشـــرين الاول من عام 2002, اعلن مجلس معايير المحاســـبة الدولية IASB و مجلس معايير المحاســـبة الأمريكي FASB عن اصـــدار مذكرة تفاهم مشـــترك (Norwalk Agreement), مما يمثل خطوة هامة نحو اضافه الطابع الرسمي على التزامهما بتقارب معايير المحاســـبة الدولية و الامريكية. وقد اتخذ مجلس معايير المحاســـبه الامريكيFASB المبادرات التالية لتعزيز هدف التقارب ما بين مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً في الولايات المتحدة GAAP و المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IASB (Bahadır,Demir,Öncel,2016):

1. المشاريع المشتركة مع مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB.
2. مشروع التقارب على المدى القصير.
3. وجود عضـــو من مجلس معايير المحاســـبة الدولي IASB في موقع مكاتب مجلس معايير المحاسبة الأمريكي FASB.

4. مراقبة مجلس معايير المحاسبة الأمريكي FASB لمشاريع مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB.

5. مشروع بحث التقارب.

6. النظر و بشكل جدي في امكانية التقارب في جميع قرارات جدول اعمال المجلس.

وكان لمشروع التقارب هذا أهمية خاصة حيث ان لجنة الأوراق المالية و البورصات الامريكية (SEC) كانت تنظر في ما اذا كان سيتم إعتماد او السماح بالمعايير الدولية لاعداد التقارير المالية لاستخدامها من قبل الجهات المحلية, بالاضافة الى ان زعماء مجموعة العشرين (G20) قاموا بإصدروا بياناً في عام 2009 يدعوا الى التقارب بين مجلس معايير المحاسبة الأمريكي FASB و مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB في الدول الأعضاء بحلول عام 2011. و في حين لم يتم الوفاء النهائي بالموعد الاصلي.

بحيث تعتقد المنظمات المهنية مجلس معايير المحاسبه المالية FASB ومجلس معايير المحاسبة الدولية IASB ان هناك طلب على معيار التقارب الدولي لأن المستثمرين يميلون إلى إستخدام معلومات ذات جودة عالية , مقارنه بالمعلومات التي من شأنها اتخاذ القرارات.

حيث تحاول المنظمات المهنية انشاء مجموعة مشتركة واحده من المعايير التي يمكن للشركات تطبقها باستمرار في مختلف المجالات الصناعية و الاسواق الماليه , حيث نتج ذلك عن بتوقيع Norwalk Agreement في ايلول من عام 2002 , الذي اعلنت نواياهم عن :

- القضاء على الاختلافات بين مبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً في الولايات المتحدة GAAP والمعايير الدوليه لاعداد التقارير المالية FASB.

- وتطوير مجموعة واحدة ذات جودة عالية في المعايير المحاسبية العالمية .

وفي تشـرين اول 2002 من اعتماد Norwalk Agreement أصـدرت الهيئة مذكرة تفاهم التي تم تحديثها في شـباط 2006 والتي شـملت مبادره لمشـروع مشـترك بشـأن الاعتراف بالايرادات , لتصـــحيح التناقضـــات و نقاط الضـــعف في المعايير وتلبية الاحتياجات الناشـئه في معاملات الايرادات و معايير المحاسبة الدولية .

وفي 2014 قام كل من مجلس معايير المحاســبة الدولية ISAB و مجلس معايير المحاســبة المالية FASB بنشر معيار مشترك جديد " الايرادات من العقود مع العملاء " IFRS 15 ,

والــذي بــدوره يســـعى الى (Dyson, 2015; Tong, 2015; Benavides, 2015; Holzmann and Munter, 2014):

- توفير إطار أكثر دقة لمعالجة قضايا الايرادات من خلال تبسيط إعداد البيانات المالية .
- تحســين المقارنة بين ممارســات الإعتراف بالإيرادات في كافه الصــناعات و الأســواق المالية .
- توفير معلومات أكثر فائدة لمستخدمين البيانات المالية .

1.3.2 أسباب التعاون الفكري للمنظمات المهنية المحاسبية

أثيرت العديد من التساؤلات حول الأسباب خلف التعاون الفكري بين مجلس معايير المحاسبة المالية FASB و مجلس معايير المحاسبة الدولي IASB , بخصوص التحديث للمعايير المحاسبية وتضمنت إرشادات إثبات الإيرادات السابقة في مبادئ المحاسبة المقبولة قبولاً عاماً في الولايات المتحدة GAAP مفاهيم واسعة لتحديد الإيرادات بالإضافة الى العديد من متطلبات الإيرادات لصناعات و معاملات معينة والتي أدت في بعض الأحيان الى محاسبة مختلفة للمعاملات المشابهه اقتصادياً.

وإضافه على ذلك و بسبب عدم وجود إرشادات محددة أدت المعايير الدولية للتقارير المالية الحالية الى مجموعو هامة من الممارسات التي أدت إلى إحتساب معاملات مماثلة بشكل مختلف وبالاضافة إلى ان هذه الممارسات لا تعكس بالضرورة أداء الشركات الحقيقي(Peters,2016). وتعليقاً على ما سبق بين Russell Golden رئيس مجلس ادارة FASB " يمثل معيار الاعتراف بالإيرادات معلماً بارزاً في جهودنا الرامية إلى تحسين وتقارب أحد أهم مجالات إعداد التقارير المالية. وسوف يقضي على مصدر رئيسي لعدم الإتساق في المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً GAAP ، التي تتكون حالياً من العديد من القطع المختلفة، محددة الصناعة من التوجيه الاعتراف بالإيرادات. ويعد إصدار هذا المعيار الخطوة الأولى و الرئيسية، ولكنه ليس نهاية العملية. ومن خلال مجموعة الموارد الانتقالية وفترة التنفيذ القوية، سيعمل كل من FASB والمجلس الدولي لمعايير المحاسبة IASB على ضمان قدرة المنظمات التي تقدم التقارير على الإنتقال السلس إلى المتطلبات الجديدة بحلول عام 2017 ". بالاضافه الى ذلك قام Hans Hoogervorst رئيس مجلس ادارة IASB بالتأكيد على "إن النجاح في إنجاز هذا المشروع هو إنجازاً رئيسياً لكلاً المجلسين معاً، قمنا بتحسين متطلبات الإيرادات لكل من المعايير الدولية

لإعداد التقارير المالية IFRS ومبادئ المحاسـبة المقبولة عموما في الولايات المتحدة GAAP ، في حين تمكنت من تحقيق معياراً متقارباً تماماً. ويتحول اهتمامنا الآن إلى ضـــمان الانتقال الناجح إلى هذه المتطلبات الجديدة IFRS2014.

حيث تبين ان الهدف من قيام كل من مجلس معايير المحاســبة الدولية ISAB ومجلس معايير المحاسبة المالية FASB من العمل معاً, هو التحول من القواعد المستنده على الاطار المحاسبي الى القواعد المبنية على المبادئ التي تتطلب أحكام أكثر مهنية من جانب قرارت المحرر المالي في المجالات التي تنطوي على تقديرات محاسبية , وعدم اليقين و الذاتيه المتأصله , وعلاوه على ذلك , فان المعايير تفتقر للمبادئ التوجيهية التفصـيلية , واستثناءات النطاق و العتبات الكمية . (DALKILIÇ, 2014; Hasanen and Talib, 2014; Steele, 2012)

وعلى ضـــوء ما ســـبق فإن المعايير بموجب كل من المعايير الدولية للتقارير المالية IFRS و المبادئ المحاسـبية المقبولة قبولاً عاماً في الولايات المتحدة الامريكية GAAP مماثلة , بإسـتثناء ما يلي (JD Edwards,2016):

1. تسـتخدم المجالس مصـطلح " محتمل " لوصـف مسـتوى الثقة المطلوب عند تقييم قابلية التجميع لتحديد العقود مع العملاء.
2. يتطلب هذا المعيار المزيد من الإفصـــاحات في البيانات المالية المرحلية عن مجلس معايير المحاسبة الدولية .
3. يسمح مجلس معايير المحاسبة الدولية بالتبني المبكر .

4. يقدم FASB إغاثه للهيئات غير العامة (كما هو محدد في النسخة المقبولة عموماً من المعايير المحاسـبية المقبولة عموماً في الولايات المتحدة) المتعلقة بمتطلبات الإفصـاح المحددة .

علاوة على ذلك يتيع مجلس معايير المحاسبة الدولية عند وضـع المعايير الدولية للتقارير المالية متطلبات الاجراءات القانونية الواجبة وفق لدسـتور مؤسـسـة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية, يتطلب عند نشـر المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية بما في ذلك معايير المحاسـبة الدولي أو تفسير لجنة التفسيرات بالإضافة الى القرارات الأخرى الصادرة مجلس المحاسبة الدولية بما في ذلك نشر ورقة مناقشة , يتطلب موافقة من قبل :(Akpan–Essien, 2011)

- تسعه اعضاء من مجلس معايير المحاسبه الدوليه , اذا كان هناك اقل من 16 عضو .
- عشره اعضاء من مجلس معايير المحاسبه الدوليه , اذا كان هناك 16 عضو.

وطبقاً للمعايير الدوليه للتقارير المالية ,فان الفقره 16 من معيار المحاسـبه الدولي IAS رقم 1 " تتطلب الشـركة التي تلتزم بياناتها الماليه بالمعايير الدوليه للتقارير الماليه ان تقدم بياناً صـريحاً وغير متحفظ عن هذا الالتزام في الملاحظات . ويجوز للشـركة ان تصـف البيانات المالية على انها تمتثل للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ما لم تمتثل لجميع متطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية. عندما ينطبق المعيار على معاملة أو حدث أو شـرط يتم تحديد السـياسـة أو السياسات المحاسبية المطبقة على هذا البند وتطبيق المعيار في أي إرشادات تنفيذية ذات صلة يصدرها مجلس معايير المحاسبة الدولية .(Oyedokun,2016)

وبما يخص المعايير الدولية للتقارير المالية IFRS يرى Okoye (Okoye and Ezejiofor,2014) ان الدراسات حول درجه الإفصاح ومستوى الإمتثال مع معايير المحاسبة الدولي للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بدأت تقريباً عام 2000 , وأظهرت النتائج مجموعة هائلة من عدم الإمتثال لمعايير المحاسبة الدولية في مختلف المجالات .فإن إعتماد الشركات للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية يخلق مكاسب اقتصادية لا يمكن تعويضها في البلدان التي لا تطبق فيها قواعد تنظيمية على التقارير المالية ومن الفوائد التي لا تحصر ايضاً:

- تعزيز القيمة السوقية للسهم.
- زيادة في سيولة السوق.
- انخفاض تكلفة رأس المال .

بالإعتماد على ما سبق فإن متطلبات الإفصاح في مبادئ المحاسبة المقبولة قبولاً عاماً في الولايات المتحدة GAAP و معايير التقارير المالية الدولية IFRS غالباً ما تؤدي الى معلومات غير كافيه للمستخدمين لفهم عوائد الشركات .(Fisher, 2014; J.Gallistel et al., 2012)

لا بد من الاشارة إلى المشكلة بين المعايير الدولية لاعداد التقارير IFRS و المبادئ المقبولة قبولاً عاماً في الولايات المتحده GAAP, هو ان المبادئ المقبولة قبولاً عاما تستخدم نهجاً قائماً على قواعد المحاسبة , اما المعايير الدولية لاعداد التقارير IFRS تقوم على نهج موجة نحو الأهداف , حيث أن لديها القليل من القواعد المحددة و القليل من التوجيه بشأن كيفيه تنفيذها , بحيث يتطلب ذلك من المهنيين الالتزام بالاخلاقيات للتأكد من البيانات المالية بصورة عادلة ودقيقة تمثل المبادئ العامة المتعرف عليها .(Khamis,2016)

2.3.2 نتائج التقارب الفكري للمنظمات المهنية في إبراز معيار الابلاغ المالي الدولي رقم 15 – الإيراد من العقود مع العملاء

بتاريخ 28 ايار لعام 2014 و نتيجة للتعاون المشـــترك بين مجلس معايير المحاســبة المالية FASB ومجلس معايير المحاسبة المالية IASB تم إصدار معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 15 – الايراد من العقود مع العملاء بهدف (JD Edwards,2016; Godwin,2016):

1. إزالة أوجه عدم الإتساق ونقاط الضعف في الأدبيات الحالية للإعتراف بالإيرادات .
2. توفير أطار أكثر قوة لمعالجة قضايا الإعتراف بالإيرادات .
3. تحسين قابلية مقارنة الإيرادات في الممارسات في جميع الصناعات واسواق رأس المال .
4. الحد من تعقيد تطبيق متطلبات الإعتراف بالإيرادات عن طريق خفض حجم المعايير ذات الصلة .
5. توفير معلومات أكثر فائدة للمستخدمين من خلال متطلبات الكشف الجديدة .
6. تحسين التقارير المالية عن الإيرادات.
7. تحسين المقارنة بين أهم البيانات المالية على الصعيد العالمي.

ويبين الجدول رقم (1) المراحل التي مر مشـروع اصـدار معيار الابلاغ المالي الدولي رقم 15 – الايراد من العقود مع العملاء:

جدول رقم (1) المراحل التي مر مشـروع اصـدار معيار الابلاغ المالي الدولي رقم 15 – الايراد من العقود مع العملاء:

التاريخ	التطور	الملاحظات
حزيران 2002	تم اضافته الى اجندة IASB	
19 كانون الاول 2008	تم نشر مناقشة الاراء الاولية حول الاعتراف بالايراد من العقود مع العملاء	الموعد النهائي للتعليق 19 حزيران 2009
24 حزيران 2010	تم نشر مشروع التعريف ED/2010/6 الايراد من العقود مع العملاء	الموعد النهائي للتعليق 20 تشرين الاول 2010
14 تشرين الثاني 2011	تم نشر مشروع التعريف ED/2011/6 الايراد من العقود مع العملاء	الموعد النهائي للتعليق 13اذار2012
24 ايار 2014	تم اصدار IFRS 15الايراد من العقود مع العملاء	يبدا تطبيق المعيار اعتبارا من 1 كانون الثاني 2017
11 ايلول 2015	قامت IASB بتحديد تاريخ سريان المعيار – 1 كانون الثاني 2018	يبدأ التطبيق الفعلي للمعيار في 1 كانون الثاني 2018
12 نيسان 2016	تم اصدار الايضاحات المتعلقة بالمعيار	- يسري على البيانات المالية السنوية اعتبارا من 1 كانون الثاني 2018. - التعديلات لا تغير المبادئ الاساسية للمعيار

واستجابة لهذه التحديات , طورّت مجالس الادارة متطلبات جديدة ومتقاربة تماماً للإعتراف بالإيرادات في كل من المعايير الدولية لإعداد التقارير و مبادئ المحاسبة المقبولة قبولاً عاماً في الولايات المتحدة الامريكية , مما يوفر تحسينات كبيرة على نوعية وإتساق كيفية الإبلاغ عن الإيرادات مع تحسين إمكانية المقارنة في البيانات المالية للشركات التي تستخدم التقارير على أساس المعايير الدولية لإعداد التقارير و مبادئ المحاسبة المقبولة قبولاً عاماً في الولايات المتحدة الأمريكية (JD Edwards,2016).

وترى الباحثة أنه لو تم الأخذ بمعطيات وأفكار هذا المعيار وتطبيقه قي الواقع العملي , انه سوف يحل بلا شك العديد من المشاكل في السياسات المحاسبية المتعلقة بالإعتراف بالإيرادات المعقدة و يتخطى جميع الصعوبات التي كانت تواجة المحاسبين في الشركات في إبراز الواقع الحقيقي لإعتراف بالإيرادات والتي تعطي معلومات مهمة لمن لديه علاقة مباشرة وغير مباشرة مع تلك المنشآت أو الشركات.

4.2 المبحث الثالث : أهم العناصر و البنود التي إبرزها معيار الابلاغ المالي الدولي رقم 15 " الإيراد من العقود مع العملاء " مقارنة مع معيار المحاسـبة الدولي رقم 18 "الإيراد" مع إبراز الخطوات اللازمة و الخاصه به

يتضـــمن هذا المبحث اهم البنود التي ادخلها معيار الابلاغ المالي الدولي رقم 15 مقارنه مع معيار المحاسبة الدولي رقم 18 , على كيفيه الإعتراف بالإيراد المتحقق من العقود مع العملاء ومعالجته وتوقيت الاعتراف و الوفاء بالالتزامات المتحققه .

حيث يرى (Khamis ,2016) أن سبب ظهور الحاجة الى المعيار الجديد تتمثل قيما يلي :

- تحسين عمليه الاعتراف بالايرادات من اجل وضع اطار مفاهيمي للاعتراف بالايرادات والذي من شأنه تحسين العمليه الماليه للابلاغ من خلال معالجه النقص في المعايير الدوليه للتقارير الماليه في التعليمات المحدده لبعض المعاملات .
- الحد من القواعد المفرطة من قبل المبادئ المقبولة قبولاً عاماً في الولايات المتحدة GAAP .
- تصحيح اوجه التضارب ونقاط الضعف في المعايير الحالية.
- تلبيه الاحتياجات الناشئة من معاملات الايرادات المعقدة .

ان المعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 15 و معيار المحاسبة الدولي رقم 18 يتعلقان بالمعالجات المحاسبية لتسجيل الايرادات الناتجة من الانشطة التجارية . لقد تم اصدار معيار المحاسبة الدولي رقم 15 في كانون الاول من عام 1993 , وسوف يسري التبني / التطبيق الاولي لمعيار الابلاغ المالي رقم15 على الفترات المالية إعتباراً من كانون الثاني 2017 . كما تجدر الإشارة الى إن الفرق الرئيسي بين المعيارين هو ان معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 15 يتخذ نموذجاً موحداً من خمس خطوات للإعتراف بجميع أنواع الإيرادات المكتسبة من العقود من العملاء , وفي حين أن معيار المحاسبة الدولي رقم 18 يأخذ بعين الإعتبار معايير مختلفة للإعتراف بأنواع الإيرادات المختلفة , حيث إن المبدأ الأساسي الذي يقوم عليه معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 15 ,هو قيام الشركة بالإعتراف بالإيراد من العقود مع العملاء من حيث آليه نقل او تحويل السلع او الخدمات للعملاء بمبلغ يمثل البدل (المقابل) الذي تتوقع الشركة ان يكون له الحق في تبادل مقابل تلك السلع او الخدمات (Navarroamper& co.,2014; Peters,2016) مما يؤدي الى تحسين الإفصاحات عن الإيرادات وتقديم توجهات للمعاملات والتي لم تعالج من قبل على نحو شامل , وتحسين التوجهات المتعلقه بترتيبات العناصر المتعدده.

1.4.2 أوجه الإختلاف بين معيار الإبلاغ المالي رقم 15 ومعيار المحاسبة الدولي رقم 18 كما يلي :

أدخل معيار الابلاغ المالي الدولي رقم 15 متطلبات حديثة ألغت الصـــعوبات الحالية من معيار المحاســـبة الدولي رقم 18 للإعتراف بالايراد ونوع الايرادات المتأثره و توقيت الاعتراف بها و الوفاء بالالتزامات

اولاً : نوع الإيرادات المتأثره

يشـــير نطاق معيار الإبلاغ المالي IFRS 15 على انه يتم تطبيق هذا المعيار على كافه العقود مع العملاء بإستثناء ما يلي : (Navarroamper& co.,2014)

1. عقود الإيجار ضمن نطاق معيار IAS 17
2. عقود التأمين ضمن نطاق معيار IFRS 4
3. الأدوات المالية و الحقوق والإلتزامات التعاقديه ضمن نطاق معيار IFRS 9- IFRS 10- IFRS 11- IAS 27 IAS 28
4. عمليات التبادل غير النقدية بين الشـــركات العاملة في نفس نوع الصـــناعة و الهادفة لتسهيل عملية بيع السلع للعملاء.

حيث اوضح (Khamis,2016) بأن نطاق المعيار الجديد هو معظم معاملات الإيرادات القائمة على العقود مع العملاء لتوفير الســـلع و الخدمات للعملاء الذين ينتجون التي الانشـــطة العادية للشـــركة. وبالمقارنة فإن معيار IAS18 يغطي الإيراد الناتج عن الأحداث او العمليات التالية : (Navarroamper& co.,2014)

1. مبيعات البضاعة .

2. تقديم الخدمات للغير.

3. استخدام أصول الشركة من قبل الغير مما يتولد عنه دخل للشركة من خلال (الفائدة, الحقوق او الاتاوة , توزيعات الارباح).

بالتالي فان المعيارين الرئيسيين لإثبات الإيرادات هما معيار المحاسبة الدولي IAS18 ومعيار المحاسبة الدولي IAS11 لكن قد يكون من الصعب تطبيقهما على المعاملات المعقدة , لذلك جاء المعيار الجديد IFRS15 لمعالجة مثل هذه المعاملات المعقدة وذلك بالتعاون بين المنظمات المهنية (Navarroamper& co, 2014) .

ثانياً : توقيت الاعتراف بالايراد

تقوم الشركة باثبات الايرادات من خلال تطبيق الخطوات اللازمة و الخاصه (سوف يتم شرحها لاحقاً) بمعيار المحاسبة الدولي IFRS 15 :(Navarroamper& co,2014)

1. تحديد او تعريف العقد مع العميل.
2. تحديد التعهدات او الالتزامات الواجب ادائها بموجب العقد.
3. تحديد سعر المعاملة .
4. تخصيص سعر المعاملة على بنود ومكونات القعد .
5. الإعتراف بالإيراد عند وفاء الشركة بتعهداتها الواردة بالعقد .

بينما يتم الإعتراف بالإيرادات من بيع البضـــاعة وفقاً لعميار المحاســبة الدولي IAS 18 عند إستيفاء جميع الشروط التالية :(Navarroamper& co,2014)

1. إنتقال كافة المخاطر الهامة و منافع ملكية البضاعة إلى المشتري .
2. لا تحتفظ الشـركة بأي مشــاركة إدارية مســتمرة لدرجة ترتبط عادة بالملكية ولا بالسـيطرة الفعلية على البضائع المباعة .
3. يمكن قياس مبلغ الإيرادات بصورة موثوقية .
4. من المحتمل أن تتدفق منافع إقتصادية إلى البائع .
5. يمكن قياس التكاليف المتكبدة أو التي سيتم تكبدها فيما يتعلق بالمعاملة بشكل موثوق .

تأكيداً على ذلك يرى كل من ,J.Gallistelet al., 2012; Bohusova and Nerudova) (2009 أنه يمكن للشركة التعرف على الايرادات عندما يتم إستيفاء جميع الأمور التالية :

1. إنتقال المخاطر و المزايا الهامة المتلعقة بالسلع من الشركة الى المشتري .
2. عدم القدرة على السيطرة الادارية و الرقابة على السلع او استمرار المشاركة الادارية .
3. يمكن قياس مبلغ الايرادات بشكل موثوق .
4. من المحتمل ان المنافع سوف تتدفق على الشركة من جراء إستخدام السلع او الاستفادة منها .
5. يمكن قياس التكاليف التي تم تكبدها أو ســيتم تكبدها في ســبيل بيع البضـــاعة بشــكل موثوق.
6. في معظم الحالات و خاصـــة مبيعات التجزئة يتزامن نقل المخاطر ومنافع الملكية مع نقل الملكية القانونية او تحويل الحيازة الى المشتري, ولكن هناك حالات أخرى يكون فيها

تحويل مخاطر و منافع الملكية وفي وقت مختلف عن وقت تحويل الملكية القانونية أو نقل الحيازة.

آلت هذه التوجهات الجديدة إلى تغيير في الممارســـــات المحاســـبية الحالية في بعض حالات المحاسبة عن الضمانات بموجب معيار IAS 18 , حيث يستطيع العميل الإنتفاع من السلعة أو الخدمه المتعهد بها إذا كان بالإمكان إســتخدام الســلعة او الخدمة أو إســتهلاكها أو بيعها بمبلغ أكبر من قيمــة الخرده أو بــدلاً من ذلـك الإحتفـاظ بهـا بطريقـة تحقق منـافع اقتصـــــاديـة (Navarroamper& co,2014).

وهنا يمكن أن تعد السلع والخدمات اصولاً حتى لو كان ذلك للحظه ,عند استلامها واستخدامها, وتشــير الســيطرة على الأصــل إلى القدرة على توجه إســتخدام الأصــل و الحصــول على جميع المنافع من الأصــل منه . بينما وفق معيار IFRS 15 أنه على الشــركة وعند أداء الإلتزام أن تقرر عند نشــــأه العقد ما اذا كانت تفي بالتزام الأداء على مدى زمني أو أنها تفي بإلتزام الأداء عند نقطة من الزمن , وإذا لم تكن الشـــركة تفي بالإلتزام على مدى زمني فإن الإلتزام يتم الوفاء به عند نقطة من الزمن .(Navarroamper& co,2014)

كما لا بد من التنويه بأنه لا تزال قضــــايا الإعتراف بالإيرادات تنشــأ مع ظهور أنواع جديدة من المعاملات, لكن المعايير الدولية الحالية توفر متطلبات محددة أقل مما كان ســـــابقاً, حيث يتم تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في كثير من الأحيان والإرشـــــادات و المبادئ المقبوله قبولاً عاماً GAAP في الولايات المتحدة لملء الثقوب ,لكن الإفصـــــاحات المطلوبة بموجب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية أُنتقدت بأنها غير كافية وغير متســـقة مع الإفصــاحات عن البنود الأخرى في القوائم المالية , وأن متطلبات الإفصــاح في المعايير الحالية

غير كافية للمســـتثمرين وفهم عائدات الشـــركة والأحكام و التقديرات التي تقوم بها الشـــركة في الإعتراف بالإيرادات (Khamis, 2016).

ولعل القضـــية الرئيســـية في الإبلاغ عن الإيرادات في البيانات المالية هي التوقيت , حيث هناك نوعان من الممكن نهجهما في الإعتراف بالإيرادات : (Huefner, 2015)

اولاً : نهج عملية الكسـب , يتم اسـتخدام عملية الكسـب في الاعتراف بالايراد عند تحقق الدفع او يمكن تحقيقه وكسب اكتمال العملية .

ثانياً : نهج الأصـــول و الخصـــوم , ينبغي تحديد الإيرادات من حيث التغيرات في الموجودات و المطلوبات , هذا النموذج يتعمد على الأعتراف وقياس الموجودات و المطلوبات الى الايرادات , وهو يركز على التغيرات في الموجودت و المطلوبـات لتحـديـد كم الإيرادات للإعتراف, لأن الإيرادات في حد ذاته ليس قادر على أن يقاس مباشرة .

ثالثاً : الوفاء بالإلتزامات

تعترف الشركة بالايرادات وفق معيار الابلاغ المالي الدولي IFRS 15 بمرور الوقت عن طريق اختيار الطريقة المناســـبة لقياس مدى تقدم الكيان نحو تحقيق الرضـــــا التام لهذا الالتزام .(Navarroamper,2014) أما بما يخص المعيار المحاســـبي IAS 18 فأنه يتم الوفاء بإلتزام الأداء حسب أساس الإستحقاق المستخدم محاسبياً لدى الشركات الهادفة للربح يتم إستخدام مبدأ المقابلة كأساس للإعتراف بتحقق الايراد , حيث يحدد مبدأ المقابلة توقيت وقيم الإعتراف بكل من الإيرادات و المصـاريف التي تخص كل فترة مالية للوصـول منها إلى صـافي الربح و الخسـارة. (Navarroamper& co, 2014)

رابعاً : كيفيه تحديد وتخصيص السلع أو الخدمات المختلفة

إن العوامل التي تشـير الى وعد الشـركه بتحويل سـلعه او خدمه الى العميل وفقاً لمعيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 15 يمكن تحديدها بشكل منفصل :

1. تقدم الشركة خدمه هامه لدمج السلعة أو الخدمة مع السلع أو خدمات أخرى وعد بها في العقد في مجموعه من السلع او الخدمات .
2. السلعة أو الخدمة لا تعدل بشكل كبير او تخصيص سلعة او خدمة أخرى .
3. السـلعة أو الخدمة لا تعتمد إعتماداً كبيراً على السـلع أو الخدمات الأخرى التي وعد بها في العقد أو أنها شديدة الترابط بينها .

يتطلب المعيار الجديد IFRS 15 تخصيص الإيرادات من العقد لكل سلعة أو خدمة محددة يتم تقديمها على أساس سعر بيع مستقل نسبي, يسمح بإتباع نهج " متبقي " في ظروف محدودة. وقد يؤدي ذلك إلى تغيير كبير في التعرف على الإيرادات لبعض الكيانات تقدم, وحيثما يكون لدى الكيانات عدد كبير من الزبائن ذوي خيارات مختلفة , قد تكون هناك بعض التحديات العملية الهامة التي يجب التغلب عليها لضـــمان وجود أنظمة للتعامل مع المتطلبات الجديدة. (Navarroamper& co, 2014)

عادة ما يتم تطبيق معايير الإعتراف في المعيار المحاسبي IAS 18 بشكل منفصل لكل معاملة, ومع ذلك في بعض الظروف ومن الضـروري تطبيق معايير الإعتراف على العناصـر التي يمكن التعرف عليها بشـكل منفصـل في معاملة واحدة لكي تعكس جوهر المعاملة. يعرف أن المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 15 الإيرادات إلى حد ما بأنه أكثر بســـاطه من المعيار المحاسـبي الدولي رقم 18 " كإيرادات ناشـئه في سـياق الانشـطه العاديه للشـركة " ويتمثل المبدأ

الأساسي للمعيار في أن الشركة " تعترف بإيرادات تحويل نقل البضائع او الخدمات الموعودة إلى العميل بمبلغ يعكس المقابل الذي تتوقع الشـركة أن يكون مسـتحقاً مقابل تلك السـلع أو الخدمات (Oyedokun,2016).

وأتضـــح لدى الباحثة بأن المعيار جاء بتوجهات جديدة للممارســـات المحاســـبية في الشـــركات التجارية و غير التجارية تختلف عما ســـبق من المعايير التي من شـــأنها الإعترف بالإيرادات, وذلك من كافة الجوانب الخاصـــة بالإعتراف (توقيت والوفاء بالإلتزام وغيرها) , والتي من شـأنها ان تخفي كافة الصعوبات في السياسات المحاسبية في التعامل مع الإيرادات المعقدة .

2.4.2 أسباب اصدار معيار الايراد من العقود مع العملاء IFRS15 :

تم إصدار المعيار IFRS15 لتحقيق أهداف التحسين في التقارير المالية وتوحيد القواعد المهنية وتبسيط عرض القوائم المالية , لتحقيق تلك الأهداف قام مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB بحصـــــر متطلبات الإبلاغ المالي المتعلق بالإيراد في معيار مالي واحد , حيث قام المجلس بإحلال المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS محل معايير المحاسبة الدولية IAS ,

وتتلخص الأسباب بالنقاط التالية :

1. إزاله نقاط الضـــعف و التناقضـــات في متطلبات الإعتراف بالإيراد في المعايير التي حل محلها المعيار الجديد.
2. توفير إطار محاسـبي قوي لمعالجة القضـايا الخاصـة بالإيرادات من خلال خمس مراحل للإعتراف بالإيراد.

3. تحســين عملية مقارنة القوائم المالية في مختلف المجالات العملية بما يخص ممارســات تحقق الإيرادات .
4. توفير معلومات مفيدة لمســتخدمي القوائم المالية من خلال متطلبات الإفصــاح التي تزيد من الإيرادات في الشركة وتبسيط إعداد القوائم المالية عن طريق الحد من عدد المتطلبات التي كان يجب الرجوع اليها.

3.4.2 نموذج الإعتراف بالإيراد من خلال خمسة مراحل

أما بما يخص كيفية الانتقال لتطبيق المعيار الجديد في الشركات يتم اتباع احدى الطرق التالية (Navarroamper & co,2014):

- أن تخضع بأثر رجعي (أي إعاده تحديد الفترات السابقة على أساس متسق), يتطلب الإنتقال بأثر رجعي تطبيق التوجية الجديد على جميع الفترات السابقة ومن وجه النظر الزمنية , فان المسألة الحاسمة هي ان الشركة التي تقدم ثلاث سنوات من الدخل الشامل ستحتاج على الأرجح إلى تشغيل نظم موازنة لمدة سنتين قبل سنة التبني .
- او من خلال طريقة انتقالية بديلة , حيث تتطلب من الشركة تطبيق الإرشادات المقترحة فقط على العقود التي لم تكتمل في تاريخ التطبيق الاولي, وبعد ذلك يدرك الأثر التراكمي للتبني كتعديل للرصيد الإفتتاحي للأرباح المستبقة في سنة التطبيق الاولي وبموجب هذا النهج لن تكون البيانات المالية قبل التنفيذ وبعده قابلة للمقارنة .

1.3.4.2 المتطلبات المحاسبية للايراد

تذكيرا لما سبق ذكره بان المبدأ الأساسي لهذا المعيار يقوم على أن تعترف الشركة بالإيراد من العقود التي تتضمن نقل أو تحويل سلع او خدمات للعملاء بمبلغ يمثل المقابل المتوقع ان تحصل عليه الشركة مقابل تلك السلع او الخدمات المحوله للعميل .(Peters, 2016)

نموذج إثبات الإيرادات لمعيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS15 مبني على خمس خطوات :

- الخطوة الأولى : تحديد أو تعريف العقد مع العميل.
- الخطوة الثانية : تحديد التعهدات او الالتزامات الواجب أدائها بموجب العقد.
- الخطوة الثالثة : تحديد سعر المعاملة .
- الخطوة الرابعة : تخصيص سعر المعاملة على بنود ومكونات القعد .
- الخطوة الخامسة : الإعتراف بالايراد عند وفاء الشركة بتعهداتها الوارده بالعقد .

الخطوة الاولى : تحديد أو تعريف العقد مع العميل .(Khamis, 2016)

تتناول هذه الخطوة مجموعة من الأمور المتعلقة بالعقود مع العملاء وتتضمن تحديد أو تعريف العقد مع العميل , تجميع العقود وأخيراً التعديلات أو التغيرات على العقد . تعتبر هذه المرحلة من مراحل الإعتراف المحاسبي حيث تعتبر العقود مع العملاء تقع ضمن نطاق هذا المعيار عندما تنطبق كافة المعايير الشروط التالية : [IFRS15.9]

- أطراف التعاقد يجب أن يصدقوا بالموافقة على العقد بالموافقة وأن يلتزموا بأداء إلتزاماتهم الواردة في العقد.

- إمكانية تحديد حقوق أطراف العقد فيما يتعلق بالسلع و الخدمات المحوله من طرف لأخر في العقد.
- يجب أن يتم تحديد شروط الدفع الخاصة بالبضائع و الخدمات المحوله .
- العقد جوهرة يجب أن يصنف على أنه عقد تجاري .
- من المحتمل تحصيل الشركة المقابل نتيجه عقد بيع السلعه أو تقديم الخدمة مع الأخد في الإعتبار قدرة ورغبة العميل على السداد .

تجميع العقـــــود[IFRS15.17]

يجب على الشركة تجميع عقدين أو أكثر معاً كعقد واحد إذا تم توقيع العقود أو الدخول فيها ذات الوقت أو في أوقات متقاربة ومع نفس العميل أو مع أطراف ذات علاقة بالعميل ومحاسبة تلك العقود كعقد مفرد اذا تحقق أي من الشروط التالية :

أ . تم التفاوض على العقود معاً كحزمة واحدة وبهدف تجاري واحد .

ب . المبلغ الواجب دفعه من قبل العميل في عقد ما , يعتمد على سعر او نتيجة العقود الأخرى .

ج . إذا كانت السلع او الخدمات المراد تقديمها للعميل بموجب تلك العقود تمثل إلتزام موحد ومشترك الأداء من قبل الشركة .

التعديلات و التغيرات على العقـــود[IFRS15.20]

تمثل التغيرات على العقد التغير في نطاق أو سعر العقد أو كلاهما والتي تتم بموافقة أطراف العقد وقد تتم تلك التعديلات كتابياً أو شفهياً أو بشكل ضمني من خلال الممارسات السائدة في قطاع الأعمال أو الصناعة ويتم المحاسبة عن التغيرات في العقد كعقد منفصل إذا توفر الشرطين التالين :

أ . زيادة نطاق العقد لتقديم خدمات إضافية أو بيع سلع إضافية محددة ومستقله عن الأصل الأساسي, أي تغيرات في حقوق وإلتزامات أطراف العقد .

ب . زياده سعر العقد بمقدار المقابل المستلم و الذي يمثل سعر منفصل للسلع أو الخدمات الإضافيه المراد تقديمها للعميل وقد تعدل الشركة سعر البيع الجديد فمثلاً قد تمنح الشركة خصومات على السلع و الخدمات الإضافيه المقدمة للعميل .

الخطوة الثانية :تحديد التعهدات أو الإلتزامات الواجب أدائها بموجب العقد.[IFRS15.22]

عند نشأه العقد يجب على الشركة تقويم السلع أو الخدمات المتعهد بها العقد مع العميل ويجب عليها تحديد كل تعهد بتحويل أي مما يلي إلى العميل على أنه إلتزام إداء :

أ . هي سلع أو خدمات أو حزمة من السلع و الخدمات المحددة و القابلة للتمييز مثل بيع بضاعة جاهزة أو تم تصنيعها أو إعاده بيع سلع أو خدمات .

ب . سلسلة من السلع و الخدمات المتشابهة ولها نمط ثابت لقديمها للعملاء, وتعتبر السلع و الخدمات ذات نمط متشابه إذا توفرت فيه الشروط التالية :

1. كل سلعة أو خدمة قابلة للتحديد أو التمييز في سلسلة السلع و الخدمات التي ستقدمها الشركة للعميل بشكل متتالي ستكون التزام يتحقق بمرور الزمن .

2. أستخدام أسلوب منفرد لقياس درجة إنجاز الأنشطة الواجب على الشركة أدائها للعميل لتقديم كل سلعة أو خدمة منفصله عن غيرها للعميل وتقيس الشركة نهاية كل فتره مالية نسبة الإنجاز لأداء الشركة خلال الفترة.

ومن الضروري معرفه الشرطين التاليين للتميز بين السلع أو الخدمات محدده أو قابلة للتمييز : [IFRS15.23]

أ. يمكن للعميل الاستفادة من السلع أو الخدمات بذاتها أو مع مصادر متاحه أخرى للعميل.

ب. إلتزام الشركة بتقديم سلعة أو خدمة قابلة للتحديد للعميل بشكل مستقل عن تعهدات ووعود أخرى في العقد .

ويمكن أن تكون السلعة أو الخدمة مستقلة عن السلع و الخدمات الأخرى في العقد , إذا كانت غير مكملة للسلع و الخدمات الأخرى في العقد.

الخطوة الثالثة : تحديد سعر المعاملـــة

المقابل أو العوض هو الذي تتوقع الشركة استلامة أو الحصول عليه مقابل بيع السلع أو تقديم الخدمات للعميل بإستثناء المبالغ المستلمة نيابه عن طرف ثالث مثل ضريبة المبيعات, قد يتضمن العوض المتعهد به في عقد مع العميل مبالغ ثابتة أو متغيرة أو كلاهما .[IFRS15.47]

يجب على الشركة أن تأخذ في الحسبان شروط العقد وممارساتها التجارية المعتاده لتحديد سعر المعاملة . حيث يتأثر العوض المتعهد به من العقد بعده عوامل تشمل ما يلي :[IFRS15.48]

أ . العوض أو المتغير ومحددات تقدير ذلك العوض المتعهد به .

ب . وجود أي عنصر تمويل نتيجه السداد المبكر أو المدفوع مسبقاً .

ج . وجود العوض غير النقدي أي مقابل مستحق للعميل .

في حال يتضمن العقد إستلام عوض متغير تقوم الشركة بتقديم البدل المتوقع استلامه ضمن شروط العقد وينتج التغير في العوض المتوقع استلامة عن عدة عوامل :[IFRS15.51]

أ. وجود خصومات أو مسموحات للعميل .

ب. وجود غرامات على الشركة في العقد.

ت. أو ان العوض المتوقع استلامة مرتبط بأحداث مستقبلية .

ويشار هنا الى أن معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS15 كان أكثر تحفظاً فيما يتعلق بالإيراد الناتج عن بيع أو إيراد أتاوات تأجير ترخيص حقوق الملكية الفكرية المعترف بها كأصل حيث يعترف بتلك الإيرادات فقط عندما تحدث عملية البيع أو الإستخدام لذلك الأصل .

فبموجب معيار IFRS 15 وعند تحديد سعر المعاملة , تقوم الشركة بتعديل مبلغ العوض المتعهد به مقابل أثار القيمة الزمنية للنقود إذا كان توقيت الدفعات الذي تم الإتفاق عليه بين أطراف العقد (صراحة او ضمناً) , يقدم للعميل منفعه مهمة لتمويل تحويل السلع أو الخدمات إلى العميل. في حينها فإنه يجب على الشركة عرض أثار التمويل (إيراد فائدة او مصروف فائدة) بشكل منفصل عن الإيرادات من العقود مع العملاء في قائمة الدخل الشامل. ويتم إثبات إيراد الفائدة أو مصروف الفائدة فقد بالقدر الذي يتم به إثبات أصل العقد أو إلتزام العقد عند المحاسبة عن العقد مع العميل (IFRS, 2014).

الخطوة الرابعة : تخصيص سعر المعاملة على بنود ومكونات القعد

ان الهدف من تخصيص سعر المعاملة هو ان تقوم الشركة بتخصيص سعر المعاملة على كل إلتزام أداء , بمبلغ يصف مبلغ العوض الذي تتوقع الشركة ان يكون لها حق فيه مقابل تحويل السلع او الخدمات المتعهد بها الى العميل .[IFRS15.73]

أما إذا تضمن العقد عدة بنود من الإيراد أو التعهدات يجب على الشركة توزيع سعر المعاملة الإجمالي على تلك المكونات بشكل تناسبي على أساس أسعار البيع المنفصله لكل بند من بنود الإيراد في العقد وإذا كانت تلك الأسعار غير معروفه ومحدده بشكل واضح على الشركة تقديرها ويمكن إستخدام الشركة عدة طرق للتقدير تتضمن :[IFRS15.79]

أ. مدخل تقييمات السوق المعدل

بموجب هذا المدخل تقوم الشركة بتقييم السوق الذي تعمل به وتحديد السعر الذي يمكن للعملاء دفعه مقابل تلك السلعة أو الخدمة ويمكن اللجوء إلى الأسعار السائدة لدى المنافسين في نفس السوق.

ب. مدخل التكلفة المتوقعة مضافاً لها هامش ربح

يمكن للشركة تقدير و التنبؤ بالتكلفة المتوقعة للسلعة أو الخدمة الواردة في العقد مع إضافة هامش ربح مناسب على تلك التكلفة .

ت. مدخل القيمة المتبقية

يتم تقدير سعر البيع لأحد مكونات العقد الذي يتضمن عدة مكونات من الإيراد ولم تتمكن الشركة من تحديد الإيراد الخاص به كما يلي :

إيراد أحد بنود العقد = أجمالي سعر المعاملة للعقد ككل – مجموع الأسعار المحددة للسلع او الخدمات الأخرى الواردة بالعقد.

تخصيص الخصم

عند وجود خصم إجمالي على العقد يتم توزيعه بين العقود على أساس سعر البيع لكل كم بنود العقد المختلفة وبشكل تناسب وفي بعض الحالات قد يكون من الملائم توزيع الخصم على بعض مكونات الإيراد وليس جميعها في حالة أن كل عنصر من عناصر الإيراد في العقد له سعر محدد ويباع بشكل منتظم وتقوم الشركة بتحديد خصومات محددة عند بيع مجموعة من السلع أو الخدمات بشكل محدد عندها يتم إستثناء السلع و الخدمات الأخرى في العقد من تخصيص مبلغ خاص لها [IFRS15.81].

وجود عنصر التمويل ضمن العقد

عندما يتم دفع البدل أو المقابل مقدماً أو مؤجلاً عى الشركة تحديد إذا كان العقد يتضمن ترتبات تمويلية عندها يتم الأخذ بالأعتبار القيمة الزمنية للفترة بين بيع البضاعة أو تقديم الخدمات .

وعند تحديد سعر العملية يجب تحديد قيمة المبلغ المتوقع إستلامه بأثر القيمة الزمنية للنقود إذا تضمن المبلغ المتوقع إستلامه بين أطراف العقد عنصر تمويل سواء الشركة أو للعميل كان ذلك صريحاً او ضمنياً (IFRS,2014).

الخطوه الخامسة : الإعتراف بالإيراد عند وفاء الشركة بتعهداتها الواردة بالعقد

يتم الأعتراف بالإيراد عندما تقوم الشركة بأداء التعهدات والواجبات المطلوبة منها من خلال نقل او تحويل السلعة أو الخدمة أو أصل ما إلى العميل, وتحدث عملية النقل عند طريق سيطرة العميل على الأصل, وتحدث السيطرة على الإيراد إما بمرور الزمن (أساس زمني) أو عند نقطة زمنية محددة . وتعرف السيطرة على الأصل بأنها إمكانية الإستخدام المباشر للإصل أو الحصول على كافه المنافع الجوهرية المتبقية في الأصل ويتضمن ذلك إمكانية منع الغير من الحصول على منافع من ذلك الأصل المباشرة وغير مباشرة .(IFRS, 2014)

الإعتراف بالإيراد على أساس زمني :(IFRS,2014)

إذا تم نقل السيطرة على السلع و الخدمات للعميل على مدى الفترات الزمنية تعترف الشركة بالإيرد على أساس زمني إذا توفر واحدة من الشروط التالية :

- إذا إستلم العميل وإستهلك المنافع المقدمة من الشركة .
- إذا كان أداء الشركة يولد أو يعزز وجود أصل يسيطر عليه العميل بمقدار ما تنجزه الشركة للعميل مثل إنتاج تحت التشغيل .
- إذا كانت للشركة الحق بإستلام مدفوعات من العميل مقابل ما تم إنجازه من أعمال أو خدمات للعميل حتى تاريخه مثل الإعتراف بإيراد الخدمات وفق نسبه انجاز الخدمة .

الإعتراف بالإيراد عند نقطة زمنية محددة :(IFRS,2014)

إذا لم تقم الشركة بالإعتراف بالإيراد على أساس زمني لأن أداء الشركة للإعتراف بالإيراد لا يعتمد على مرور الزمن عندها تحقق الإعتراف بالإيراد عند نقطة زمنية محددة , حيث تعترف الشركة بالإيراد عند إنتقال السيطرة على السلع و الخدمات من الشركة للعميل في نقطة زمني محددة .

وتنتقل السيطرة إلى العميل إذا توفرت المؤشرات التالية جميعها :

أ. أصبح للشركة الحق في الحصول على مدفوعات محددة من العميل .

ب. للعميل حق قانوني في الأصل بمعنى نقل ملكية الاصل للعميل .

ت. نقل الشركة الحيازة المادية المتعلقة بالأصل للعميل .

ث. تحميل العميل المخاطر و المنافع المتعلقة بملكية الأصل.

ج. قبول العملية للأصل .

وترى الباحثة أن معيار 15 IFRS وضح كيفية التعامل مع الايراد في العقود مع العملاء مبتدئاً بتعريف العقد مع العميل في حال إذا كان منفرداً أو مجمعاً وعن أيه تعديلات من المحتمل أن تطرأ عليه منتهية بالإعتراف بالإيراد إما على أساس زمني أو عند نقطة زمنية معينة. كما ترى الباحثة أن المعيار الجديد جاء بتوجهات حديثة قامت على إلغاء كافة العوائق الصعوبات في المحاسبة عن الإيراد من العقود مع العملاء سواء أكانت بسيطة المبدأ أو معقدة , حيث لغتها من خلال المراحل الخمسة آنفه الذكر , حيث أجمع العديد من الباحثين عن جدية وأهمية هذا المعيار حالياً استعداداً لتطبيقه مستقبلاً, فلا بد من تهيئة كافه القطاعات الصناعية و الأسواق المالية لمتطلبات المعيار الجديد لما تقتضيه مصلحة العمل .

5.2 المبحث الرابع : العرض و الإفصاح وفقاً لمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 15 " الايراد من العقود مع العملاء" وأثره على القوائم المالية

يعتبر العرض و الإفصاح من الأمور الهامة لمجلس معايير المحاسبة الدولية IASB , بحيث يعزي المجلس اهتماماً واضحاً لإفصاحات الإيرادات حتى تكون واضحة ومحددة و لا يكون فيها مجال للحيرة , حيث أن إفصاحات الإيرادات الحالية للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IASB كانت في كثير من الأحيان غير كافية وغير متماسكة مع إفصاحات البنود الأخرى. واعتماداً على ما سبق فإنه تم إصدار المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS15 بهدف تمكين مستخدمي البيانات المالية من فهم طبيعة ومبلغ وتوقيت وحالات عدم التأكد من الإيرادات و التدفقات النقدية الناشئة من العقود مع العملاء عن طريق الإفصاح عن المعلومات الكافية. (Peters, 2016)

1.5.2 العرض

وفقاً للمادة [IFRS15.105] يتم عرض العقود مع العملاء في قائمة المركز المالي كإلتزام أو أصل أو ذمم مدينة إعتماداً على العلاقة بين الشركة المقدمة للخدمة أو السلعة بالإضافة على مدفوعات العميل, بالإضافه أنه يجب على الشركة أن تعرض بشكل منفصل أي من الحقوق غير المشروطة في العوض على إنها مبلغ مستحق للتحصيل . إذا تم إستلام مدفوعات مقدماً من العميل قبل تقديم الخدمات و السلع للعميل يتم الإعتراف بالإلتزامات للعقد في قائمة المركز المالي. إذا قامت الشركة بالأداء من خلال تحويل سلع أو خدمات إلى العميل قبل أن يسدد العميل العوض أو قبل أن يكون السداد مستحقاً فيجب على الشركة عرض العقد على أنه أصل عقد في قائمة المركز المالي , بإستثناء أي مبالغ يتم عرضها على أنها مستحقة التحصيل , بالإضافة إلى أنه على الشركة ان تقوم بتقييم أصل العقد والذي هو " حق الشركة مقابل تحويل السلع أو الخدمات

إلى العميل " لمعرفة الهبوط وفقاً لمعيار IAS9 وقياسه, وعرضه و الإفصاح عنه بإعتباره أصلاً مالياً. [IFRS15.107]

وإذا قامت الشركة بإثبات المبلغ المستحق في حال إذا كان لها الحق في دفعه حتى وإن كان حق الدفع مستقبلي يجب أن تحاسب على المبلغ المستحق حينها وفقاً لمعيار IAS9 , وأن أي فروقات تحصل نتيجة قياس المبلغ المستحق ومبلغ الإيراد المثبت و المقابل له يجب عرضها على أنها مصروف .[IFRS15.108]

فإذا قامت الشركة بتحويل بضاعة أو تقديم خدمة للعميل يتم الإعتراف بأصل أو الإعتراف بذمم مدينة عند عدم تسديد العميل المستحق عليه الشركة كما يلي :

أ. يتم الإعتراف بالعقد كأصل عندما يكون الحق الشركة في المقابل أو العوض المتوقع إستلامه مرتبط بحدث غير زمني, مثل أداء مستقبلي يجب أداءه من قبل الشركة للعميل .

ب. يتم الإعتراف بذمم مدينة إذا كان المقابل أو العوض الواجب إستلامه غير مشروط , إستثناء الوقت (أساس زمني).

2.5.2 الإفصاحات

ولقد إهتم معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS15 إهتماماً واضحاً بالإفصاحات من الإيرادات من العقود مع العملاء وكان من شأن هذه المتطلبات أن تسمح لمستخدمي القوائم المالية بإتخاذ قرارات إقتصادية أفضل, لإنهم سيحسنون المقارنات بين الشركات الصناعية , لذلك يتعين على الشركات الأن نشر معلومات كمية ونوعية كافية عن عقودها مع العملاء, وهذا ما بينته الماده [IFRS15.110]

ويرى (Oyedokun,2016) أن معيار الإيرادات يتطلب عدداً من الإفصاحات التي تهدف إلى تمكين مستخدمي البيانات المالية من فهم طبيعة ومبلغ وتوقيت وعدم التأكد من الإيرادات و التدفقات النقدية ذات الصلة. حيث تتضمن الإفصاحات معلومات نوعية وكمية عن العقود مع العملاء , والاحكام الهامة التي تم تطبيقها في تطبيق إرشادات الإيرادات, والموجودات المعترف بها من تكاليف الحصول أو إبرام العقد. وأن هذه الإفصاحات مطلوبة لكل فترة حيث يتم عرض بيان الدخل الشامل و بيان المركز المالي في كل فترة.

ويمكن القول بأن الافصاحات لدى المعيار الجديد يتضمن ما يلي :

1. على الشـركة تقديم إفصـاحات كافيه لتمكين مسـتخدمي المعلومات المحاسـبية من فهم طبيعة وتوقيت ومبالغ وحالات عدم التأكد الخاصــه بالإيراد وبالتدفقات النقدية من العقود مع العملاء .[IFRS15.110]
2. على الشركة الإفصاح عن معلومات كمية ووصفية حول ما يلي :[IFRS15.110]

- عقودها مع العملاء .

- الأحكام الهامة و التقديرات عليها عند تطبيق إرشـــادات هذا المعيار على العقود مع العملاء .
- أيه أصول معترف بها ناتجة عن تكاليف الحصول على العقود مع العملاء و إنجاز تلك العقود .

3. يجب على الشركة أن تفصح عن جميع ما يلي :[IFRS15.116]

- الأرصدة الإفتتاحية و الختامية للمبالغ المستحقة التحصيل وأصول العقد وإلتزامات العقد من العقود مع العملاء.
- الإيراد المثبت في فترة التقرير الذي كان مضمناً في رصيد إلتزام العقد في بداية الفترة .
- الإيراد المثبت في فترة التقرير من إلتزامات الأداء التي تم الوفاء بها في الفترات السابقة.

4. يجب على الشـــركة ان توضـــح علاقة توقيت الوفاء بإلتزاماتها بالإداء بالتوقيت المعتاد للســـداد و الأثر الذي تتركه تلك العوامل على أرصـــدة كل من أصـــل العقد وإلتزام العقد.[IFRS15.117]
5. يجب على الشـــركة أن تفصـــح عن جميع المبالغ التالية لفترة التقارير ما لم تكن تلك المبالغ قد تم عرضـــها بشـــكل منفصـــل في قائمة الدخل الشـــامل وفقاً لمعايير أخرى. [IFRS15.113]

- الإيراد المثبت من العقود مع العملاء ,الذي يجب على الشـركة أن تفصـح عنه بشـكل منفصل عن مصادر إيراداتها الأخرى .
- أي خسائر هبوط مثبته على اي مبالغ مستحقه التحصيل أو أصول عقد ناشئه عن عقود الشركة مع العملاء, والتي يجب على الشركة ان تفصح عنها بشكل منفصل عن خسائر الهبوط من العقود الأخرى .

أن متطلبات الإفصاح الجديدة واسعة النطاق وتتطلب تغييرات في النظم و العمليات المالية لجمع البيانات المالية حتى وأن لم ينتج عن تطبيق المعيار المحاســـبي الجديد أي تغيير جوهري في مبالغ الإيرادات المبلغ عنها .(JD Edwards, 2016). وأشار (Stalling et al.2014) إلى ان المتطلبات الجديدة أكثر أهمية بكثير من المتطلبات الحالية ,لذلك يمكن أن تؤدي إلى تنفيذ عمليات ونظم جديدة لإلتقاط المعلومات التي لم تكن موجودة سابقاً لأغراض إعداد التقارير المالية .

حيث بينت المادة [IFRS15.111] اأنه على الشركة أخذ بعين الإعتبار مستوى التفاصيل اللازمه للوفاء بهدف الإفصاح وأيضاً يجب تجمع أو تفصل الإفصاحات بحيث لا يتم حجب المعلومات المفيدة وذلك من خلال تضمين كمية كافية من التفاصيل غير مهمة في بنود خاصة بها. بالاضافة إلى ان المادة [IFRS15.114] بينت أنه على الشركة أن تفصل الإيرادات المثبته من العقود مع العملاء إلى أصناف تصف كيفيه تأثر طبيعة ومبلغ و توقيت وعم التأكد و التدفقات النقدية بالعوامل الاقتصادية. وإذا كانت الشركة تطبق معيار الدولي المالي IAS18 "القطاعات التشغيلية " يجب على الشركة ان تفصح حينها عن معلومات كافية لتمكين مستخدمي القوائم المالية من فهم العلاقة بين الإفصاح عن الإيراد من العقود مع العملاء المفصل ومعلومات الإيراد التي يتم الإفصاح عنها لكل قطاع يتم التقرير عنه وذلك وفقاً للمادة [IFRS15.115]

وعند قيام الشركة بالإفصاح عن المعلومات عن إلتزاماتها بالأداء في العقود مع العملاء تقديم وصف لما يلي وفقاً للمادة [IFRS15.119]:

- متى توفي الشركة إلتزاماتها بالعادة .
- شروط سداد العملية.
- طبيعة السلع أو الخدمات المتعهد بتحويلها للعميل .
- الإلتزامات المترتبة على المرتجعات .
- أنواع الإلتزامات و الضمانات المتعلقة بالعقد.

وترى الباحثة ان هذه المرحلة هي المرحلة الختامية و المتممة لعملية الاعتراف بالايراد الخاص بالعقود مع العملاء , أوضح للمحاسب أماكن عرض الإيراد في قائمة المركز المالي, وبما يخص الإفصاحات فيتم ذكر كافه ما يتعلق بالإيراد من طبيعة و توقيت ومبالغ وحالات عدم التأكد و التدفقات الناتجة من العقود مع العملاء و غيرها العديد. بالاضافة إلى ذلك فإن سبب إستدعاء الحاجه لمعيار الابلاغ المالي الدولي IFRS15 هو إزاله مواطن الضعف و التضارب من المجموعة الحالية لقواعد الإيرادات ,حيث قدم متطلبات جديدة مقارنة بالمعايير التي ستحل محلها (IAS11, IAS18) , وحدد الفروقات الرئيسية و المستجات التي جلبها المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS15 مقارنة مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الحالية على نهج عام وقطاعي. بالإضافة إلى كيفية التطبيق للمعيار الجديد و التحويل لإستخدامه في كافة القطاعات و الأسواق المالية .

6.2 المبحث الخامس : الإحتيال المالـــــــــي

1.6.2 تمهيد

يتناول هذا المبحث مفهوم الإحتيال المالي, وأهم أسبابه و العوامل المساعدة في إرتكاب هذه الجرائم, حيث يحمل الإحتيال العديد من الأفعال و الممارسات الخاطئة و المقصودة من داخل أو خارج الشركات بهدف الحصول على منافع إقتصادية شخصية و إلحاق الضرر بتلك الشركات, لإرتكاب الإحتيال في أي شركة لابد من توافر عوامل الإحتيال المتمثلة بمثلث الاحتيال " الفرصة,الضغوط و التبرير", ولإكتشاف عمليات الاحتيال لابد من وجود مؤشرات ودلائل تدل على إحتماليه وجوده. أن عمليات الإعتراف بالإيرادات في الواقع هي عمليات معقدة نسبياً و حيث وضحت العديد من الدراسات المتكررة بخصوص الإعتراف بالإيرادات و الغش أن أسباب سوء تطبيق قواعد الإعتراف بالإيرادات الحالية تعزى إلى التصحيحات و الإدعاءات المتعلقة بالإبلاغ المالي وعن عمليات الإحتيال , حيث يسعى مجلس معايير المحاسبية الأمريكية IFRS بإستحداث توجهات جديدة للكشف عن الأنواع الشائعة من الغش بالإعتراف بالإيرادات بالتعاون مع مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB .

2.6.2 مفهوم الإحتيال المالي

يختلف مفهوم الإحتيال من شخص إلى آخر حيث بين المعهد الامريكي للمحاسبين القونونين (AICPA,2002) ان الاحتيال يتضمن مجموعه من الاساليب الملتوية التي تشمل على الخداع و المكر و الكذب وتؤدي إلى الضرر بالاخرين لتحقيق اغراض شخصيه , وبين ايضاً بوجود اختلاف بين الاحتيال و الخطأ , حيث أن الإحتيال هو فعل مقصود متعمد بهدف إلحاق الضرر, أما الخطأ فهو ناشئ عن أفعال غير مقصوده لتؤدي إلى إلحاق الضرر بالأخرين

بشكل غير متعمد . فقد عرفت جمعية فاحصي الاحتيال المرخصين ACFE الإحتيال على أنه " أي أعمال غير مشروعة تتسم بالخداع ,الإخفاء أو خيانه الثقة" (Goldman and kaffman,2009) , وقد عرف (Arens,2012) الإحتيال المالي من جانبين :الاحتيال المالي من وجهه نظر قانونية " هو خداع مقصود بهدف حرمان شخص أو مؤسسة من الاستفاده من املاكها أو حقوقها". أما من وجهه النظر المالية " هو التحريف المتعمد المتعمد للقوائم المالية سواء كان من اجل سرقه الموجودات أو تحريف الابلاغ المالي".

إن الإحتيال و الغش في إعداد التقارير المالية عبارة عن تحريف و تشويه للمعلومات المالية التي يتم الإفصاح عنها لأهداف وأغراض صنع القرار من مقترضين, موظفين, بائعين وعملاء وغيرهم العديد. إن المتطليات الجديدة التي تم إعلانها في 2014 و المقصود بها تبسيط الإعتراف بالإيرادات من خلال فرض معيار عالمي يحل محل معايير متنوعة. وأن أحد أسباب التي دفعت كل من مجلس IFRS و IASB لعقد العديد من الجلسات و المناقشات حول الموضوع الرئيسي هي تعدد عناصر التوجهات التي تعالج الإيرادات و تضاربها . إن حقيقة ممارسات الإعتراف بالإيرادات تشكل مجالاً كبيراً للمخاطر التي تشهد على إجراءات كبيرة التي أتخذتها لجنة الاوراق المالية و البورصة و السندات القضائية الخاصة التي نشأت من المحاسبة الغير سليمة للإيرادات. بالإضافه إلى ذلك و بالنسبة للمراجعين و المدققين فإن الإعتراف بالإيرادات واحد من الأمور التي يجب أن تكون معيار لمخاطر الإحتيال و التي تتطلب إهتمام واسع لمراجعة الحسابات, ومن المفترض أن يستمر القلق حتى بعد إعتماد معيار جديد للمحاسبة المتعلقة بالإيرادات.(Epstein,2016)

ومن وجهة نظر الباحثة فأن عمليات الاحتيال تتضمن طرق وممارسات ملتوية ومتنوعة عن طريق القصد كالخداع و المكر و الكذب التي تؤدي في نهاية المطاف إلى الحاق الضرر بالأخرين من خلال العرض و الإفصاح الكاذب للقوائم المالية التي يعتمد عليها مستخدمي البيانات المالية في إتخاذ القرارات الرشيدة.

3.6.2 أسباب الإحتيال

وضح (عباس,2013) أهم أسباب الإحتيال المالي :

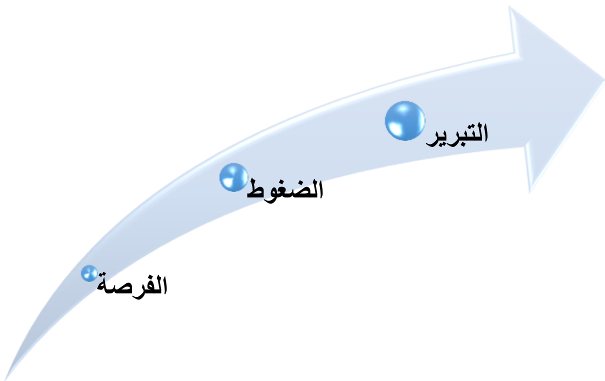
- ضعف هيكل الرقابة الداخلية للشركة .
- عدم وجود لجنة تدقيق فعالة .
- ضعف في كفاءة حوكمة الشركة.
- محاوله تغطية إختلاس أو عجز في النقدية أو الرغبة في إختلاس بعض أصول الشركة.
- وجود ضغوط غير إعتيادية من داخل وخارج الشركة لتحقيق أغراض عديدة منها حاجة الشركة في تعظيم الأرباح .
- إظهار وضع الشركة بشكل أفضل مما هو عليه لتشجيع المستثمرين شراء أسهمها .
- ميول إداره الشركة نفسها لإرتكاب المخالفات التي من شأنها تخفيض العبء الضريبي الواقع على الشركة .

4.6.2 مثلث الإحتيال

لابد من الإشاره إلى العوامل المساعدة على إرتكاب مثل هذه الممارسات , حيث أشار المعهد الامريكي للمحاسبين القانونيين AICPA إلى العوامل الثلاث و التي تضمنت ما يلي :

- **الفرصة** : وهي قدرة المحتال في الوصول إلى أصول الشركة أو التحكم بإجراءات الأنظمة الرقابية لإرتكاب عملية الإحتيال (Mc millan,2006), فكلما توفرت الفرصة كلما زاد الدافع أو شجع ذلك لإرتكاب الإحتيال و العكس ليس صحيح .
- **الضغوط** : والمقصود بها ,الظروف و الأحداث التي تدور حول الشركة أو في حياة الموظف" المحتال", بحيث تغلب هذه الظروف الأحداث و الدوافع و المبادئ الشخصية و أهداف الشركة المنشود بها, فكلما زاد من وجود الغطاء الرسمي المتمثل بالحصانة الممنوحة للموظف "المحتال" أو ماشابه كلما زاد من عمليات الاحتيال. (الجبوري والخالدي ,2012).
- **التبرير** : وهي عبارة عن ردود الأفعال من قبل الموظف " المحتال" محاول تخليص نفسه من هذا الجرم, مبيناً حجته بأن وضعه واحتياجاته فوق احتياجات الاخرين. (Peterson) .& Zikmund, 2004

ويمكن تمثيل العوامل الثلاث بمثلث الإحتيال التالي :



شكل رقم (3) مثلث الإحتيال, (Albrecht and other,2009)

ويحتوي الإقتصاد العالمي سلسلة من الأزمات الأقتصادية و المالية, التي تسبب عدم ثقة المستثمرين والرأي العام بإتجاة حسابات الشركة, حيث لاقى العديد من الباحثين في مجال المحاسبة للبحث في مثل هذه الظاهرة الذين يسعون جاهدين للكشف عن الأسباب الكامنة وراء هذة الظاهرة (Goode and Lacey 2011; Sitorus et al. 2010; Wuerges and Borba 2010; Okoye et al. 2009).

حيث بين (Djama, 2008) أن الموظف مرتكب الإحتيال يقوم بإستخدام جميع المعلومات بما لي ذلك كسب الإيرادات بإستخدام تقديرها من خلال إستغلال مرونة المبادئ المحاسبية, من أجل أن يختار الأساليب المحاسبية التي تزيد من النتيجة, ومن ثم فأنه سيجري "الإحتيال" بشكل غير منتظم لتغطية الأداء الضعيف وممارسة سياسة تأجيل تترجم الى الإستثمار في الأنشطة التي يتمتع فيها الموظف بميزة رئيسية من حيث الكفاءة الشخصية أو المعلوماتية من خلال الإستحقاق, وبالتالي يمكن أن يكون المرتكب مواليأً مالياً دون الكشف عن عملية الادارة. ومع

ذلك يوجد اوجه شبه بينه وبين اداره الارباح من حيث الهدف,ولكنه يتم خارج السياسات المحاسبية وما تسمح به المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً GAAP . Perols and) (Lougee,2011 وتذكير لما عرفه المعهد الامريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA,2002) أن الإحتيال يتضمن مجموعة من الأساليب الملتوية التي تشمل على الخداع و المكر و الكذب وتؤدي إلى الضرر بالأخرين لتحقيق أغراض شخصية, وفيما يتعلق بإدارة الأرباح أو المحاسبة الابداعية, والتي هي إحدى أساليب التلاعب في الحسابات دون تجاوز في المعايير والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها وإنما بإستغلال عنصر المرونة في تلك المعايير و المبادئ, وذلك بتدخل مقصود لإخفاء الأداء الفعلي للشركات بغرض تحقيق نتائج نافعة للشركة أو بعض العاملين فيها و التي تؤدي الى زعزعة ثقه السوق في المعلومات الواردة في القوائم المالية المنشورة من خلال توزيع الأرباح المستقبلية بين الفترات الحالية و الفترات القادمة وبحدود ما تسمح به السياسات و المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً GAAP و التي بسببها إنهارت العديد من الشركات في الآونه الاخيرة بسبب الإخفاق في الوصول الى المستوى المطلوب في مهنة المحاسبة.

ويظن البعض بأن التلاعب في الكشــوفات المالية يتضـــمن فقط التلاعب في الأرقام على الورق ولا ينتج عنه ضـــرر لأي طرف, حيث أن المفهوم الصـــحيح له هو أن الاحتيال في الكشــوفات المالية أكبر تكلفة وله تأثير واضح في المعالم ومن هذه التأثيرات (Coenen,2009):

- إن أسعار الأسهم قد تكون متضخمة لأنها ستكون على غير واقعها وحقيقتها.
- أن الشركة ستقوم بدفع مكافأت أكثر مما ينبغي إلى الموظفين بالمقابل تمتلك الشركة قدرة أقل على تسديد تلك المكافأت استنادً إلى الأرقام الحقيقة.

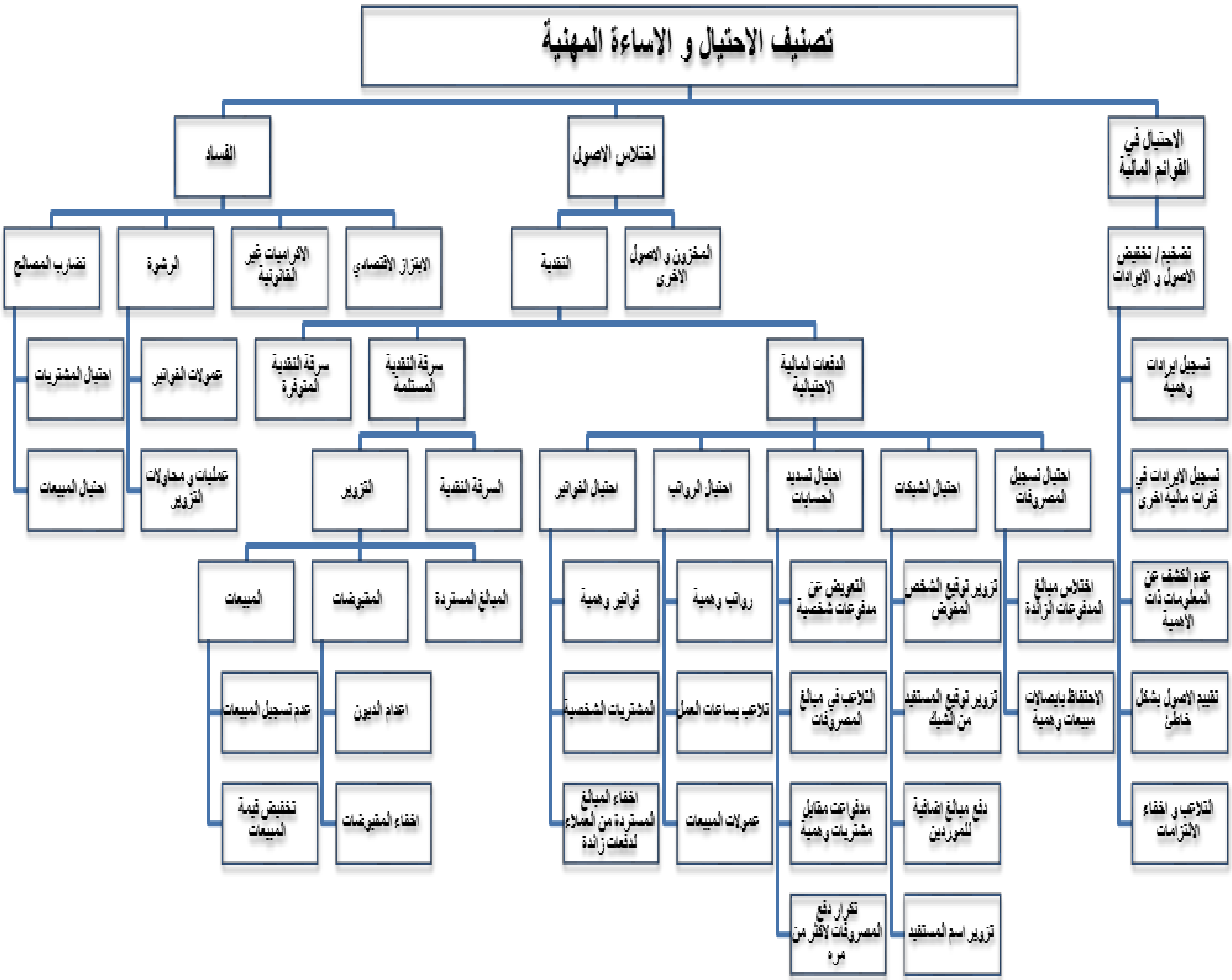
- إن البنوك سوف تقدم على منح القروض للشركة الطالبة وقد تكون هنالك مخاطرة كبيرة أكثر مما يعتقد ولو كان يعرف حقيقة الوضع المالي للشركة الطالبهة للقرض فإنها قد لا تمنح ذلك القرض.

- إن المدراء التنفيذيين سوف يقومون بإصدار خيارات الأسهم أكثر مما يستحقونه.

بالإضافه إلى أن التلاعب في السجلات و الكشوفات المالية يكون هدفه زياده مبالغ الإيرادات و الأصول ويتم ذلك من خلال توجيه من إداره المشروع لتحقيق أهدافها بعده أشكال , والتي قامت عليها المتغير التابع وهو الإحتيال المالي .

5.6.2 أقسام الإحتيال (شجرة الإحتيال)

يوضح الشكل التالي أقسام الإحتيال الرئيسية أو ما يطلق عليه شجرة الإحتيال



شكل رقم (4) أقسام الإحتيال الرئيسية (شجرة الإحتيال) , (ACFE,2010)

وفيما يلي شرح عن الأقسام التي تضمنت المتغيل التابع للدراسة :

- **تضخيم و تخفيض الإيرادات :** تؤدي التقييمات الغير ملائمة للإستثمارات إلى تضخم إحتيالي في أصـــول الشـــركة, ويتم ذلك من خلال إعادة تصـــنيف لتلك الإســـتثمارات وبالأخص تلك الإســـتثمارات التي تكون إســـتثمارات بغرض المتاجرة، واســـتثمارات مقتناه لتاريخ الاســـتحقاق، واستثمارات بغرض البيع، ويتطلب كل تصـنيف قيمة مختلفة لذا يتم الإفصـاح عنها في الميزانية مما يفتح المجال أمام الإدارة لتصنيف هذه الاستثمارات بشكل يخالف الواقع تهرباً من الإعتراف بالخسارة الغير متحققة (Coenen,2009)، وأن المقصود بالتقييمات غير المناسبة للأصول هو التكلفة أو القيمة السـوقية أيهما أقل, توضـيح على ذلك إذا كانت التكلفة الأصـل متداول ما أكبر من القيمة السـوقية يتم تخفيض التكلفة لتصـبح مسـاوية للقيمة السـوقية بالإضـافه إلى إسـتخدام تقديرات أخرى في تحدد قيمة الخردى والعمر الإنتاجي للأصـل الثابت, وتقدير نسـبة الديون غير القابلة للتحصيل, جميع ذلك يمكن إستخدامة في التلاعب في هذه التقديرات.

- **تســـجيل الإيرادات في فترات مالية أخرى :**وتأتي الغاية من تغيير التوقيت الخاص بإثبات المعاملات التجارية هو تحويل ونقل الإيرادات من فترة مالية لأخرى مما يؤدي ذلك إلى تخفيض الدخل الفعلي للوصـــول الى الربح المســـتهدف , ووفقاً لهيئة تداول الأوراق المالية Security Exchange Commission SEC فقد أشار Telperg إلى أن الكثير من الشركات الأمريكية والتي عملت على إعادة صياغة البيانات المالية في عام 2000 مارست الاعتراف بالإيراد بشكل غير مناسب مما أدى إلى تعرض معظم الشركات إلى خسـائر في القيمة السـوقية لأسـهمها، فقد تعرضـــت ثلاث شـــركات إلى أكبر خســـارة بما يقارب 20 مليار دولار خلال ثلاثة أيام، وكان السبب في ذلك مشاكل الإعتراف بالإيراد (Telberg,2004,p56)

– **تسجيل إيرادات وهمية:** وتأتي على شكل تسجيل مبيعات غير فعلية لم تحدث في الحقيقة, إما أن تكون حينها المبيعات إلى زبائن وهميين أو قد تتضـــمن زبائن قانونيين ,مما ينتج عنها زيادة في أرقام المبيعات لتلك الفترة وفي بداية الفترة التي تليها وبعدها يتم عمل قيود عكســية لإخفاء الإحتيال المؤثر على مبيعات الفترة القادمة بإنخفاضـــها, مما يجعل الادارة تعمل على المزيد من إثبات المبيعات الزائفة في الفترات القادمة , وقد لجأت إحدى الشركات إلى إستخدام نفس النسق لمقابلة أرباحها الفصلية المتوقعة ولما إنخفض مستوى مبيعاتها بشكل كبير وملحوظ لجأت إلى إيجاد شركة وهمية في بلد مجاورة وقامت بإرسال طلبات شراء بحيث تقوم الشركة بإرسال مخزون البضـــاعة إلى مســتودعاتها في تلك البلد وتقوم بإثبات عمليات الإرســال هذه بأنها عملية بيع حقيقية فعلية، رغماً أنها عملية تحريك المخزون بين مستودعات الشركة (Malamed,2010).

فمن وجهة نظر الباحثة بالاستناد إلى الشكل رقم (4) أن أساليب الإحتيال و أشكالها آنفه الذكر باتت متداولة في الآونه الاخيرة ومن الممكن أن تلجأ لها الادارة لتغطيه جوانب معينة على حســاب أخرى, لكن لابد من ضــبط زمام الأمور و مواجهة هذه الجرائم و العمل للحد منها من خلال إتباع نظم و أســاليب رقابية داخلية وخارجية حديثة وجازمة لتعاقب كل من يقدم على فعل ذلك, ويمكن مواجهتها ايضاً بأساليب وسياسات محاسبية حديثة تكون الغاية منها للإرتقاء بمهنة المحاسبة و الوصول على معلومات مالية من القوائم المالية تتسم بالمصداقية و الشفافية, تلك الغاية التي يطمح لها جميع المستخدمين النهائيين من مستثمرين و جهات حكومية و موظفين و غيها العديد, ذلك جميعة يصب في تحقيق الهدف من هذه الدراسة .

7.2 المبحث السادس : الدراسات السابقة ذات الصلة وما يميز هذه الدراسة عنها

تميز موضوع الدراسة بندرة الأدبيات والدراسات حول معيار IFRS15 في البلدان النامية, كونه معيار جديد لم يتم تطبيقه بعد .

1.7.2 الدراسات السابقـــــــــــــة :

1.1.7.2 الدراسات العربية :

1. دراســـة الخريســـات ,(2017) بعنوان " أثر التحول لتطبيق المعيار IFRS15 على الإعتراف بالإيراد من العقود مع العملاء – دراســة حالة (شـركة الإتصـالات الأردنية – أورنـج)

هدفت هذه الدراســة الى بيان أثر التحول لتطبيق المعيار IFRS15 على الإعتراف بالإيراد من العقود مع العملاء على شـــركة الإتصـــالات الأدرنية – أورنج للفتره ما بين 2010– 2017 , حيث قامت الباحثة بأعاده إحتســاب الايراد من العقود مع العملاء بأثر رجعي, وفصــل الإيرادات المتحققة من الخدمات عن الإيرادات المتحققة من السلع, إضـافة إلى إحتسـاب أصـول العقود في نهاية كل فترة و التقرير عنها, وتم إستخدام عدداً من الطرق الاحصائية أهمها الإحصاء الوصفي, و التوزيع الطبيعي للبيانات و القيام بإختبار فرضـيات الدراسـة بإسـتخدام معادلة الإنحدار المتعدد للتعرف على أثر المتغيرات المســـتقلة على المتغيرات التابعة, وخرجت الدراســـة بمجموعة من النتائج أهمها أنه يوجد أثر ذو دلالة احصــائية عند مســتوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق المعيار IFRS15 مقياسـاً بالإيراد من الخدمات و السـلع وأصـول العقود على إجمالي الإيرادات وحقوق الملكية, وأوصت الدراسة إلى تشجيع الادارة العليا لشركة أورنج بشكل خاص وشركات الإتصالات

الأردنية بشـكل عام على العمل على تطبيق المعيار IFRS15 لما له أثر في تحقيق الشـفافية في الإفصاح المحاسبي وزيادة الموثوقية في القياس المحاسبي للبيانات المالية

2. دراســـة ســـلمان و يحيى, (2016), بعنوان "المخاطر الموروثة ودورها في تعزيز مسؤولية مراقب الحسابات في الكشف عن الإحتيال المالي ".

هدفت الدراسة إلى إكتشاف مؤشرات وجود الإحتيال المالي ضمن برنامج مراقب الحسابات من خلال المخاطر الموروثة للشـركة الخاضـعة للتدقيق. وشـمل مجتمع الدراسـة المصـارف الأهليه العراقية من عينة بعدد 11 مصـرفاً, ولكي يتم التوصـل إلى تحديد الخطر الموروث لجأ الباحثان إلى إستخدام إحدى تقنيات التي تساعد مراقب الحسابات في إجراء تحليل البيانات المالية للقوائم المالية (قائمه الدخل و الميزانية العمومية) وتحويل هذه البيانات الى نســـب مالية ومن ثم يتم تطبيق تقنية (نتقيب البيانات) لإكتشـــاف الإحتيال المالي . حيث إتبع الباحثان المنهج الإســـتقرائي في الدراســـة النظرية أما من الجانب العملي فتم اللجوء إلى المنهج التحليلي و الإســـتنباطي للوصـــول إلى خطر إكتشـــاف الإحتيال المالي من خلال تحليل متغير (خطر الموروث) و الوصول إلى النتيجة النهائية فيما يتعلق بأن هذه المصارف يوجد فيها أحتيال أو لا. وقد خرجت الدراسة بعدة نتائج كان من أهمها, أن تساعد المخاطر الموروثة المدقق في إكتشاف الإحتيال المالي من خلال تقيمة للعوامل التي تؤدي الى المخاطر (طبيعة عمل الزبون, نتائج التدقيق السـابق , الصـفقات غير روتينية ,الإطراف ذات العلاقة). وـــأن عملية تحديد وتقييم مخاطر التدقيق من الأمور المهمة لمراقب الحسـابات عن التخطيط لعملية التدقيق أو عند تحديد إجراءات التدقيق لما لهذه المخاطر من دور مهم وجوهري في عملية إرتكاب الأخطاء والإحتيال. إما أهم التوصيات فكان يتمحور بضـرورة تطوير وتدريب كادر التدقيق للتعريف بمفهوم الإحتيال وأسـبابه وأشـكاله من أجل وضـع إسـتراتيجية التحري عن الإحتيال. مع ضـرورة تضـافر جهود

الإدارة بما فيها المدقق الداخلي مع مراقب الحسابات لإكتشاف الإحتيال المالي ولاسيما أن الأخيره ذو خبرة واسـعه في هذا المجال نتيجة عمله في شـركات متعددة اكتسـب من خلالها مهارة تؤهله من إكتشاف الإحتيال.

حيث تم إختيار هذه الدراسـة ضـمن الدراسـة السـابقة للرسـالة المقدمة من وجهة نظر الباحثة لما لمراقب الحسابات دور هام في إكتشاف الإنحرافات في القوائم المالية و الحد منها, ولما للمخاطر الموروثة دور واضح في الإنحرافات المالية في الشركات , بالمقابل فإن للعميار IFRS 15 دور مهم في الحد من المخاطر الموروثة وتعزيز الرقابة الداخلية لدى الشركات.

3. دراســة جثر وعذاب ,(2014), بعنوان " دور إجراءات مكتب المفتشــين العاملين في الحد من جرائم الإحتيال".

يهدف البحث الى دراسة دور اجراءات مكاتب المفتشين العمويين في الحد من جرائم الاحتيال من خلال الوقاية و الإكتشـاف و المكافحة من علاقه تلك الجرائم بالوظيفة و إعتماد تصـنيف منطقي وعلمي لتلك الجرائم وتحديد الإجراءات المناسـبة و الملائمة ودورها في الوقاية من جرائم الإحتيال و أســاليب كشــفها ومكافحتها. وتطبق تلك الإجراءات من مكاتب المفتشــين العموميين في تنفيذ المهام الموكله لها من أهدافها و الغرض الذي انشـــأت من أجله, حيث تم إختبار تلك الإجراءات على عينة البحث المتمثلة ببعض من السادة المفتشون العموميين مع بعض من الساده المعاونيين من مدراء الأقســـام و الشـــعب بهدف إختبار فرضـــيات البحث حصـــول الاجراءات التحقيقية و التدقيقية و التفتيشية و الوقائية التي ينفذها مكاتب المفتشين العامين (عينة البحث) على مستوى جيد جداً في الوزارات , مما ســوف يســاهم في محاربه والحد من جرائم الإحتيال التي قد تحدث.

وقد خرجت الدراسة بمجموعة من الإستنتاجات كان من أهمها: أن الإجراءات الوقائية هي الأقل تشتتاً من حيث إجابات العينة من بقيه أبعاد اجراءات مكاتب المفتشين العموميين مما يدل على قوه ووضوح الاجراءات الوقائية التي تنفذها الوزارات. أثبتت النتائج أن جرائم الإحتيال في الوظيفة العامة تصنف إلى جرائم الفساد و جرائم الإحتيال بالأصول و جرائم الإحتيال بالكشوفات المالية وان الضغط المالي و الفرصة و التبرير تعد من العناصر المهمة في إرتكاب جرائم الإحتيال وان عمل مكتب المفتش العام هو رقابي ووقائي بالدرجة الأســـــاس وليس عمله كجهة أأمنية كما يصورها البعض.

حيث تم إختيار هذه الدراسة ضمن الدراسات السابقة للرساله المقدمة من وجهة نظر الباحثة لما للإجراءات الوقائية في مكاتب المفتشين العاملين دور فعال وواضح ومساهم في الحد من جرائم الإحتيال , ويمكن القول هنا ان معيار IFRS15 يمكن أن يســـــاعد هذه المكاتب ليس فقط في الحد من الإحتيال و إنما إنهائها في كافه مواطن تواجدها.

4. دراســـة يعقوب وعباس ,(2014), بعنوان " أنموذج مقترح لعمل لجان التدقيق في القطاع العام وتفاعله مع ديوان الرقابة المالية الإتحادي للحد من حالات الإحتيال".

يهدف البحث الى تفعيل قانون الشركات العام بتشكيل لجنه تدقيق موضحاً المهام و المسؤوليات لهذه اللجنه للعمل و التنسيق مع ديوان الرقابة المالية الإتحادي, والإستفاده منها من عملها في المؤسسات الحكومية وايجاد عمل تفاعلي منسق ما بين لجنه التدقيق في المؤسسات الحكومية وفقاً للمعايير الصـــــادره عن المنظمات المهنية الدولية و القوانين المحلية وبما يتلائم مع طبيعة عمل المؤسسات الحكومية التي تواجه عده مشاكل ولاسيما منها ضعف نظام الرقابة الداخلية

وجهاز التدقيق من حيث إســتقلاليته و كفاءته العلمية إلى جانب وجود الكثير من الملاحظات و المخالفات المالية الواردة في تقارير المدقق الخارجي المتمثلة بعدم جدية بعض المؤســـســـات الحكوميه في تصـــفيه تلك الملاحظات و المخالفات الماليه . وتتلخص اهداف البحث بالنقاط التالية : التعرف على مفهوم ومهام وصــلاحيات و مسـؤوليات لجنه التدقيق, التعرف على بعض مفردات القوانين و الانظمة و المعايير الخاصـة بالإحتيال و التلاعب .الوصـول الى آليه مقترحة للتعاون و التنســـيق ما بين لجنه التدقيق وديوان الرقابة المالية الإتحادي في الحد من حالات الإحتيال في الوحدات الحكومية. وقد خرجت الدراسـة بمجموعه من الإسـتنتاجات كان من أهمها: إن توافر عوامـل الإحتيـال الثلاث المتمثلـة بـالفرص و الـدوافع و التبرير في معظم الوحـدات الإقتصــادية كان السـبب في نشـأه عمليات الإحتيال إذ أن وجود الثغرات في نظم الرقابة الداخلية ووجود الدافع لدى الموظفين وتواطؤهم المتمثل بتحسـين الوضــع الاقتصــادي لهم , يجعل عملية إكتشاف الإحتيال أمراً صعباً و لا سيما فيما يخص المدقق الداخلي و الخارجي, تعد لجنة التدقيق حجر الزاوية و آليه من آليات حوكمة الشـــركات و إن إنشـــاء لجنة التدقيق في المؤســـســـات الحكومية و المؤهلة علمياً و عملياً و القادرة على حل المشـــاكل التي يمكن أن تنشـــأ بين الادارة من جهة و المدققين الداخليين من جهه أخرى يعد تعزيزاً لمفهوم حوكمة الشـــركات على عمله و لا ســيما معيار الدقيق الدولي رقم 240. وأما عن أهم التوصــيات فتتمثل بما يلي: تعديل قانون ديوان الرقابه المالية الإتحادي من خلال إضـــافه فقرة تؤكد على آليه عمل منســقة ما بين ديوان الرقابة المالية الاتحادي و لجنه التدقيق مع توضـيح للمهام و المسـؤوليات و الصــلاحيات , رفع أداء أجهزة الرقابة الداخلية وإعادة النظر بأنظمتها ووضـــع المعايير اللازمه لذلك مع ضــــرورة التنســيق مع ديوان الرقابة المالية من أجل مواجهه آفه الفســاد الاداري و المالي في اجهزه الدولة

بشــكل جيد مع رفع أداء المؤســســات الحكومية بما يســمح بتحقيق أهدافها و الإرتقاء بالواقع المؤسسي للدولة العراقية.

حيث تم اختيار هذه الدراسة ضمن الدراسات السابقة للرسالة المقدمة من وجهه نظر الباحثة لما لأجهزه الرقابة الداخلية الفعّاله في القطاع العام دور مهم ومســاعد في اكتشــاف مواطن الغش و الاحتيال بكافه اشــكالة مع ضــروره ترابطها وتناســقها مه ديوان الرقابه المالي و لجان التدقيق , حيث يمكن للقطاع المطبق للمعيار IFRS15 الحد من الإحتيال المالي وذلك من خلال الأداء بمهنة المحاسبة بكفاءة وفعالية و الإرتقاء بهدافها.

2.1.7.2 الدراسات باللغة الاجنبية :

1. Nawale, (2016), بعنوان" contemporary issues of businesses with special reference to business ethics and accounting frauds".

وتهدف الدراسة لتحليل وربط أخلاقيات العمل والمحاسبة على الاحتيال والسبل لفهم إشارات التحذير لبعض الظروف المشبوهة و في حين تحليل البيانات المالية من أي منظمة. وتتلخص الدراسة بالأهداف العامة التالية: دراسه نيه إرتكاب الإحتيال المحاسبي من وجهة نظر رجال الأعمال, معرفه مختلف الإنتهاكات الأخلاقيه الرئيسية في المحاسبة في الإحتيال وتأثيره على صاحب العضوية و الشؤون المالية العامه , تقديم اقترحات في نموذج من المؤشرات دراسه او تحليل البيانات المالية من قبل الرجل العادي. حيث تم إعداد هذه الورقة بمساعدة كل من البيانات الاولية والثانوية , أما بما يتعلق بالبيانات الأولية : فقد أجرى الباحث مقابلات مع 5 ممارسين محايسبين قانونيين لفهم وجهات النظر العملية بشأن أنواع مختلفة من الإحتيال المحاسبي , كما أثارت أسئله تتعلق بطرق مختلفة من عمليات الإحتيال التي تلتزم بها الإداره العليا بمساعدة المحاسبين , بالإضافه الى جمع المعلومات من البيانات الثانوية : من كتب ومجلات متوفره في المكتبة , وتتلخص بأهم النتائج التالية : إن الإحتيال هو خطأ متعمد ومن الصعب جداً معرفه العثور عليه في مسار العمل العادي بحيث يضل الاحتيال و الخداع سمعة الشركة وعلامتها التجارية . ووجد ايضاً ان كتب الدقيق لا تزال تظلم، لان المدققين ليس من المفترض ان تكتشف أماكن تواجد الغش , وفي الواقع لم يكشف المدققين الخارجيين سوى عدد قليل من حالات الإحتيال على مستوى العالمي.

حيث تم إختيار هذه الدراسة ضمن الدراسات السابقة لتقاربها مع الرسالة المقدمة من وجهة نظر الباحثة لاخذها بعين الإعتبار أخلاقيات العمل في المحاسبة في الشركات وربطها في الإحتيال المالي ومدى أثاره السلبية على أصحاب العمل , حيث يمكن أن يكون للمعيار IFRS15 دور كبير في توعيه أصحاب العمل بالجوانب المالية للحد من الإحتيال المالي .

2.Oguzhan, and other, (2016),بعنوان"IFRS implementation in turkey: benefits and challenges".

تقدم هذه الورقة دراســـــة عن عملية التطبيق والتنفيذ للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) في تركيا. قامت هذه الدراسة بتحليل تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في الشركات المساهمة العامة التركية والتي تقوم بإعداد بياناتها المالية الخاصة بها بموجب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية منذ 2005، وتقوم بتسليط الضوء على بعض القضايا الأساسية التي ظهرت عند تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بواسطة دراسة مسحية تعتمد على الاستبانة، والتي قد تكونت من 90 شركة تركية مدرجة في البورصة. وقد درست معظم الدراسات مزايا اعتماد المعايير الدولية للتقارير المالية IFRS من خلال التركيز على الشركات، تصورات التنفيذ، اي إذا كانت فوائد المتوقعة فإن زيادة تدفقات رؤوس الأموال ستفوق تكاليف التنفيذ. وأثر ذلك، على تحليل التقدم والصـــعوبات في تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية. وخرجت بأهم الاستنتاجات التالية : تبحث هذه الدراسة في المشاكل والعواقب المحتمله لاعتماد المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية في بلد القانون مثل تركيا. يعتقد المستجدون إن عدم وجود ارشادات التنفيذ و الافتقار الى لوائح ملائمة للقطاع وصعوبة تطبيق القيمة العادلة تشكل تحديات رئيسيه أمام تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بالإضـــافه إلى إعتقادهم بأن المعايير الدولية

للتقارير المالية ســــوف تؤدي إلى زيادة في تقلبات أرباح شــــركتهم وأن تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية يتطلب معلومات هامة على الرغم من أنهم يعترفون بتحســـين في شـــفافية إعداد التقارير المالية وإنخفاض في عدم التماثل في المعلومات ومخاطر المعلومات مع تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

حيث تم اختيار هذه الدراسة ضمن الدراسات السابقة لتقاربها مع الرسالة المقدمة من وجهة نظر الباحثه كونها توضــح تطبيق IFRS وتنفيذها و العمل بها في الشـركات ومن ثم تحليلها وصـولاً الى الصــعوبات و التحديات في تطبيقها, حيث لابد من توفر إرشــادات خاصـــة للمســاعدة في تطبيقها للحيلوله دون الوقوع بأي خطأ والتي جاء من ضــمن هذه المعايير, معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 15 التي قامت عليه هذه الدراسة المقدمة .

3.Khamis A.M , (2016),بعنوان"Perception of Preparers and Auditors on New Revenue Recognition Standard (IFRS 15)".

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على التصورات من المحررين و المدققين المصريين على المعيار الدولي للتقارير المالية 15 مع التركيز بشكل خاص مستوى الوضـوح القياسـي و سـهوله التطبيق عبر قطاعات الاعمال المختلفه في مصــر, بالإضــافه إلى أن هذه الدراســة الأولى التي درست هذه القضـايا في مصـر في حين أن معظم الدراسات تركزت على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 15 حول مناقشــــه نموذج الايرادات الجديد وتأثيرة المحتمل على قطاعات الأعمال المختلفه. تقوم هذه الدراســة بإختبار تصــور المعدين والمدققين المصــريين حول المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية 15، لقد قمنا بالتركيز على مســـتوى التآلف، ووضـــوح المعيار وســـهولة التطبيق ضـــمن قطاعات العمل المختلفة في مصـــر. العينة الأخيرة لهذه الدراســـة تحتوي على

31مدقق و 34 معد (بحيث تشـمل محاسـبين رؤسـاء، والمديرين التنفيذيين للحسـاب، إلخ)، إن معظم المشاركين (88.3%) من شركات محاسبة محلية أو الشركات المدرجة التي تعمل بالعديد منقطاعات العمل. كلا من المدققين والمعدين عبارة عن محاســـبين من ذوي الخبرة بحيث ان متوسط سنوات الخبرة 7.6 و 8.56 سنوات على التوالي. لقد وجدنا أن المحاسبين المصريين والمدققين ما زالوا ليس مســـتعدين لاتخاذ اوهذه المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية 15 وأنه ليس لديهم المعرفة الكافية حولها، بالإضـافة إلى ذلك هم يشـعرون بالخوف حيال متطلب تحقق الإيرادات الجديد (بحيث هي التقدير المتزايد والحكم الاحترافي في تحقق الايرادات) وتأثيرها المحتمل على مختلف الصناعات. وكان من أهم الإستنتاجات التي خرج بها الباحث : أن المعيار الجديد ســيصـــحح نقاط الضـــعف وأوجه القصـــور التي تظهر في كل من IFRS & US GAAP و أن إتخاذ نهج الخطوات الخمس في الإيرادات يؤدي الى منهجية إعتراف متسقة و بالتالي يعزز من ســمة المقارنة المالية. وأوصـــى الباحث بأخذ أهم الخطوات التالية قبل إعتماد المعيار الجديد: للمؤسـســات الأكاديمية والجامعات المصـرية، هناك حاجة إلى تحديث وتطوير المحاســبة بما في ذلك تدريس المعيار الدولي للتقارير المالية 15، جنباً إلى جنب مع دور هذه المؤسسات في التحضير من البرامج التدريبية للمحاسبين وتحسين معرفتهم عن المعيار الجديد وكيفية تطبيقه للمنظمات المهنية، وهناك تحتاج إلى تطوير الثقافة ومعرفة أعضـــائها من المحاســبين في جميع الجوانب المتعلقة فيتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 15، ومن خلال إنشاء دورات متخصصة في هذه المنطقة. بالنسبة لشركات التدقيق، هناك حاجة لتطوير المهارات والمعرفة من موظفيها والتعليم المســتمر والتدريب وتطوير معارف أعضــائهافي المالية الدولية الإبلاغ عن المعايير.

حيث تم اختيار هذه الدراسة ضمن الدراسات السابقة لتقاربها مع الرسالة المقدمة من وجهة نظر الباحثة لأنها من أولى الدراسات العربية التي أولت الأهميه بخصوص التوجهات الحديثة للمدققين المصــــريين حول المعيار الجديد IFRS15 و الإضـــافه إلى توضـــيحها للخطوات التي يجب الاعتماد عليها قبل تطبيق المعيار الجديد, حيث جاءت هذه الدراســـة المقدمة امتداداً للدراســـات العربية المشابهة لهذه الدراسة .

4. Stormlands and Wachtmeister (2016) , بــعــنــوان " Why do preparers participate in the development of the accounting standard IFRS15 ?- A study on the aspects of region, industry, opinion and argumentation"

هدفت هذه الدراسة الى تحسين و توسيع نطاق فهم المعيار IFRS 15 مع امكانية تطبيقه في جميع المجالات والصناعات المختلفه وهدفت الى تحديد الاختلافات بين معدي معايير المحاسبة و العاملين في الصـــناعات و القطاعات المختلفة و بيان أهم المشـــاكل العملية التي تواجههم في تطبيق المعيار IFRS15 , وتم إســـتخدام أســـلوب البحث الكمي وتحليل المحتوى في هذه الدراســة, وتوصــلت الدراســة الى عدم وجود فروقات ذات دلالة احصــائية في الرأي عما كانت المعايير والصــــناعات المختلفة تتفق مع متطلبات معيار الاعتراف بالايرادات IFRS15 , بالإضــافة الى ذلك لم يكن هناك فروق ذات دلالة احصــائية في إســتخدام المعايير بين مختلف الصـــناعات و المجالات العملية, وبشـــكل عام كان الإعتماد على معيار واحد ايجابياً للاعتراف بالايرادات, وفيما يتعلق بالأدلة و الاعتراضـــات بين مختلف القطاعات وتصـــنيفها بأنها اكثر من غيرها كان أكثر وضــوحاً في مجالات التكنولوجيا و الاتصـــالات, أما المجالات التي كانت أكثر جدلاً لتطبيق المعيار IFRS15 في القطاع المالي وقطاع الشركات الصناعية وقطاع النقل .

حيث تم اختيار هذه الدراسة ضمن الدراسات السابقة للرسالة المقدمة من وجهة نظر الباحثة, لوجود تشابهة في هدف تحسين وتوسيع نطاق فهم معيار IFRS15 مع امكانية تطبيقه في الشركات.

5. PETERS (2016), بعنوان " The new IFRS15 standard " implementation challenges for belgain companies".

هدفت هذه الدراسة لعرض متطلبات الجديدة والرئيسية لمعيار IFRS15 وتحديد إختلافاتها الرئيسية بالمقارنه مع المعيار المحاسبي الدولي رقم 11 ومعيار المحاسبة الدولي رقم 18 في الشركات البلجيكية , وشرح وتحليل تلك المتطلبات وتحديد الفروقات الرئيسية التي جاء بها المعيار الجديد في الشركات البلجيكية , وعرض رأي تلك الشركات على تطبيق و دخول هذا المعيار , وهدفت ايضاً الى التحقق مما اذا كانت التحديات التي تم تحديدها نظرياً للشركات في صناعات معينه تتوافق مع التحديات التي تواجهها الشركات فعلياً . ولخصت الدراسة بمجموعة من النتائج أهمها أنه على الرغم من التقدم المحدود (الشامل) في عملية التنفيذ، تعتبر الشركات البلجيكية بالفعل المعيار الدولي الإعداد التقارير المالية رقم 15 تغيراً غير ضروري، بسبب تعقيدة وجهود التنفيذ التي يتطلبها. ومن المؤكد أن المعيار الدولي للتقارير المالية 15 أكثر تعقيداً من المعيار المحاسبي الدولي رقم 11 ومعيار المحاسبة الدولي رقم 18 ولكن هذه المعايير لم تعد تتكيف مع المعاملات الحالية.

ومع ذلك، فإننا نعتقد أن المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 15 سوف يزيل التنوع المذكور أعلاه للممارسات ويعمل على إعداد تقارير أكثر توافقاً مع الإيرادات.

حيث تم اختيار هذه الدراسة ضمن الدراسات السابقة للرسالة المقدمة من وجهة نظر الباحثة, لانها تضمنت المتطلبات الاساسية لطبيق معيار IFRS15 وتحديد المستجدات الرئيسة بالمقانة مع معيار IAS18 و معيار IAS11 .

6. Kasztelnik (2015) , بعنوان " the value of revenue recognition under international financial reporting standards"

تهدف هذه الدراسة الى معرفة ما اذا كان للمعيار IFRS15 دوراً في تغيير في القيمة الاجمالية للتحقق من الإيرادات في الولايات المتحدة , وتمحورت مشكلة البحث في عدم فهم أهمية الإعتراف بالإيرادات وتطبيقها وقياس أثرها على قطاع الإتصالات بموجب المعايير الدولية للتقارير المالية , وبينت نتائج الدراسة ان قيمة الإعتراف بايرادات الشركات العامة لها علاقة ذات صلة في المبادئ المحاسبية المقبوله قبولاً عاماً في الولايات المتحدة الامريكية وتبقى كذلك حتى بعد اعتماد المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية IFRS كذلك بالنسبة لإثبات الايرادات بعد تطبيق المعيار IFRS15 وزياده في أهمية القيمة المستقبلية للنقد .

حيث تم اختيار هذه الدراسة ضمن الدراسات السابقة للرسالة المقدمة من وجهة نظر الباحثة, لوجود علاقة بين قيمة الاعتراف بالايرادات العامه في المبادئ المقبولة قبولاً عاماً US-GAAP وذلك بعد اعتماد تطبيق معيار IFRS15 .

7. Dylag and kucharczyk (2011) , بعنوان "recognition revenue from the construction of real estate in financial statements of developers in Poland".

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح أثر معيار IFRS 15 " عقود المقولات في الشركات العقارية " على التقارير المالية لشركات المقاولات من ناحية تطبيق مبدأ الإعتراف بالإيراد و الكلف المرفقة لتنفيذ عقود الانشاءات. حيث قام الباحثان بإتباع المنهج التحليلي للسياسات المحاسبية ل 19 شـركه مقاولات مختلفه, جزء منها يتبع معيار IAS 18 " الايراد " و الجزء الأخر يتبع معيار IAS 11 " عقود الانشاء " في السياسات المحاسبيه لمبدأ الاعتراف بالايراد . حيث قامت الدراسة على مبدأ مقارنة السياسات المحاسبية المطبقة في الشركات (في عينة الدراسة) من حيث أثر تفسير معيار IFRS 15 على التقارير المالية لهذه الشركات ومبدأ إعترافها بالإيراد. وخرجت بملخص او نتيجة للدراسة التحليلية للتقارير المالية المؤقته أن تفسير معيار IFRS 15 أثر على السياسات المحاسبية بما يقارب 30% من عينه الدراسة لذلك فإن الأثر الرئيسي لتنفيذ السياسة المحاسبية يكون على إيراد المبيعات و كلف الإنتاج و التي لا يمكن تحديها إلا بعد الإنتهاء من مده العقد. وقد خرجت ايضا بالتوصيات التالية :الإعتراف بالإيراد فور الإنتهاء من العقد وتسليم البضاعة أو الخدمة إلى الزبون. وعلى جميع شركات المقاولات توضيح كيفيه إعداد التقارير المالية المتعلقة بالإعتراف بالإيراد بما في ذلك الطرق المتبعة, البيانات و الفرضيات التي استخدمتها في تقييم الإلتزامات و الأرباح حتى تتمكن من إنشاء طريقه تسعير مستقرة على المدى الطويل. والمستفاد من هذه الدراسة انها تخصصت بتفسير معيار IFRS 15 الخاص بعقود المقاولات الشركات العقارية وهذا يظفي بُعداً اخر يمكن اخذه لبعين الاعتبار من حيث تطبيق مبدأ الاعتراف بالايراد و الكلف المرفقه لتنفيذ عقود الانشاءات في الشركات الاردنية .

حيث تم اختيار هذه الدراسة ضمن الدراسات السابقة لتقاربها مع الرسالة المقدمة من وجهة نظر الباحثه ولما للمعيار IFRS15 تأثير واضح في إيراد المبيعات وكلف الانتاج التي سهلت عمليه الاعتراف بالإيراد بعد الإنتهاء من العقد مع العميل, فموجب هذا المعيار يتم الإعتراف بالإيرادات حالما تم الإنتهاء من العقد إو تسليم البضائع و الخدمات للعميل .

8. KPMG IFRG Ltd (2011), بعنوان " New on the Horizon: Revenue recognition for building and construction".

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح المقترحات المقدمة من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB ومجلس معايير المحاسبة المالية FASB وذلك لتنظيم وتعديل المعايير المنظمة لعقود المقاولات بخصوص التعديلات من ناحيتين: تفصيل العقد الانشائي إلى عقود منفصلة ومقاييس أداء مختلفة وهذا يحتاج الى جهود استثمارات إضافية من أجل المتابعة والتدقيق وإن الايراد والارباح على عقود المقاولات لا يتم الاعتراف بها إلا بعد انتهاء العقد وتسليم المنتج إلى المستهلك مما يؤثر على تذبذب الدخل في هذه الشركات. حيث لخصت الدراسة بأن أوضحت التعديلات الجديدة وتفصيلها بحيث إنها أخذت بعين الاعتبار المخاوف التي أبدتها شركات المقاولات حيث إن المجلس المكون من مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB ومجلس معايير المحاسبة المالية FASB وضح بشكل كبير خاصة بالاعتراف بالايراد مع الأخذ بعين الإعتبار عامل وقت الانجاز مما يقلل من التذبذب في تقديرات الايراد. وأوصت الدراسة باعتماد نموذج من خمس خطوات لتحقيق الاعتراف بالايراد مما يوائم ماورد في التعديل الجديد للمعيار المحاسبي المتبع كما يلي: تعريف العقد تنفيذ بنوده مع الزبون, تحديد الخطوات المرحلية لانجاز وذكرها بالتفصيل بالعقد, تحديد تسعيرة انجاز كل مرحلة من العقد, تحديد زمان الانتهاء من كل

مرحلة في العقد, الاعتراف بالايراد عندما يتم الانتهاء من كل مرحلة بطريقة مرضـــــية للزبون . يســتفاد من هذه الدراســة هو تركيزها على مبدأ الاعتراف بالايراد في شــركات المقاولات، وتقديم نموذج الخمس خطوات الخاص بشــركات المقاولات مما يجعله مهما في دراســتنا لتطبيقها على البيئة الأردنية.

حيث تم اختيار هذه الدراسة ضمن الدراسات السابقة لتقاربها الكبير مع الرسالة المقدمة من وجهه نظر الباحثة لتوضــيحها للمقترحات المقدمة من المنظمات المهنية الخاصـــة بكيفيه التعامل مع العقود مع العملاء من حيث تفصــيل العقد الانشــائي الى عقود منفصــله و الاعتراف بالايرادات الناتجه من العقود بعد الانتهاء من العقد او التسليم النهائي للعميل.

9. Earnst and Young, (2011), بعنوان"Revised revenue recognition proposals – implications for the real estate and construction".

هدفت هذه الدراســة الى تحليل المقترح المعدل المقدم من قبل مجلس معايير المحاســبة الدولية IASB ومجلس معايير المحاسـبة المالية FASB والذي طرح في نهاية عام 2011 ويتوقع بدء العمل به في بداية 2015 . وجد الباحثون من حيث المبدأ أن المقترح المعدل الجديد متناسق مع مقترح الخمس خطوات المقدم من ناحية المبدأ الرئيس خاصـــة فيما يخص تطبيق مبدأ الاعتراف بالايراد عندما يتم التســـليم إلى المســـتهلك، لكن المجلســـين عملوا تغيرات على مقترح الخمس خطوات بما يتلائم مع شركات المقاولات والعقارات. وكانت النتائج إلى أن المجلسين قاموا بإتباع فترة محددة وهي تطبيق مبدأ الاعتراف بالايراد عندمايتم إنجاز العقد، ولكن مع بعض التعديلات التي تسمح بمرونة أكثر لشركات المقاولات كأن يسمحلها على سبيل المثال الجمع بين عقدين أو أكثر أو أن تدخل في خدمات مختلفة وتغير حســابات ماقبل العقد ولكن ضــمن شــروط معينة .

وخرجت هذه الدراســة بالمقترح المعدل قد ســاهم بالفعل بالاجابة عن العديد من التســاؤلات لدى صانعي القرار في قطاع المقاولات على الرغم من وجود بعض الشكوك. وقد أوصت الدراسة إلى أخذ رأي قطاع المقاولات قبل إعتماد هذه النسـخة المعدلة. ويسـتفاد من هذه الدراسـة لأنها تعنى بتطبيق مقترحات جديدة من مجلسـين IASB وFASB وذلك لمعالجة المشـكلات المحاسـبية في قطاع المقاولات، لذلك فأن فهم و اســـتيعاب هذه التعديلات والمعايير الجديدة ودراســـة مدى انعكاساتها على قطاع المقاولات الأردني سيساهم في تحسين نتائج هذه الدراسة.

حيث تم اختيار هذه الدراسة ضمن الدراسات السابقة لتقاربها مع الرسالة المقدمة من وجهه نظر الباحثة لانها توضح دور المنظمات المهنية في معالجة المشكلات المحاسبية في قطاع القاولات ومدى فهم المعايير الجديده وانعكاسها وتحسينها على القطاع, حيث ان المعيار الجديد IFRS15 يتناسب مع كافه القطاعات ومنها قطاع المقاولات .

2.7.2 ملخص الدراسات السابقة و العوامل المشتركة مع الدراسة الحالية

جدول (2) ملخص الدراسات السابقة

	اسم الباحث و السنة	هدف الدراسة	اهم النتائج	العوامل المشتركة مع الدراسة الحالية
	الدراسات العربيــة			
1	**الخريسات (2017)**	هدفت هذه الدراسة الى بيان أثر التحول لتطبيق المعيار IFRS15 على الاعتراف بالايراد من العقود مع العملاء على شركة الاتصالات الادرنية – اورنج للفتره ما بين 2010- 2017	وخرجت الدراسة بمجموعة من النتائج أهمها أنه يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق المعيار IFRS15 مقياساً بالايراد من الخدمات و السلع واصول العقود على اجمالي الايرادات وحقوق الملكية	تشترك مع الدراسة الحالية في تحول لتطبيق معيار IFRS15 ومدى اهميه تطبيقه.
2	**د.سليمان و يحيى (2016)**	هدفت الدراسة إلى اكتشاف مؤشرات وجود الاحتيال المالي ضمن برنامج مراقب الحسابات من خلال المخاطر الموروثة للشركة الخاضعة للتدقيق.	ان تساعد المخاطر الموروثة المدقق في اكتشاف الاحتيال المالي من خلال تقيمه للعوامل التي تؤدي الى المخاطر (طبيعه عمل الزبون, نتائج التدقيق السابق , الصفقات غير روتينية ,الإطراف ذات العلاقة). وان عمليه تحديد وتقييم مخاطر التدقيق من الامور المهمه لمراقب الحسابات عن التخطيط لعملية التدقيق او عند تحديد اجراءات التدقيق لما لهذه المخاطر من دور مهم وجوهري في عمليه ارتكاب الأخطاء والاحتيال	تشترك مع الدراسه الحالية في المتغير التابع " الاحتيال " وكيفيه الحد منه من وجة نظر مدققي الحسابات.
3	**سعدون و ستار (2014)**	يهدف البحث الى دراسة دور اجراءات مكاتب المفتشين العمويين في الحد من جرائم الاحتيال من خلال الوقاية	ان الاجراءات الوقائية هي الاقل تشتتاً من حيث اجابات العينه من بقيه ابعاد اجراءات مكاتب المفتشين العموميين مما	تشترك مع الدراسه الحالية في القدره للحد من الاحتيال

		و الاكتشاف و المكافحه من علاقه تلك الجرائم بالوظيفه و اعتماد تصنيف منطقي وعلمي لتلك الجرائم وتحديد الاجراءات المناسبه و الملائمه ودورها في الوقاية من جرائم الاحتيال و اساليب كشفها ومكافحتها	يدل على قوه ووضوح الاجراءات الوقائية التي تنفذها الوزارات. و ان جرائم الاحتيال في الوظيفه العامه تصنف الى جرائم الفساد و جرائم الاحتيال بالاصول و جرائم الاحتيال بالكشوفات المالية وان الضغط المالي و الفرصه و التبرير تعد من العناصر المهمه في ارتكاب جرائم الاحتيال وان عمل مكتب المفتش العام هو رقابي ووقائي بالدرجه الاساس وليس عمله كجهة امنية كما يصورها البعض	من وجهة نظر مدققي الحسابات.
4	**أ.م.د يعقوب و عباس (2014)**	يهدف البحث الى تفعيل قانون الشركات العام بتشكيل لجنه تدقيق موضحاً المهام و المسؤوليات لهذه اللجنه للعمل و التنسيق مع ديوان الرقابه الماليه الاتحادي ,والاستفاده منها من عملها في المؤسسات الحكوميه وايجاد عمل تفاعلي منسق ما بين لجنه التدقيق في المؤسسات الحكوميه وفقاً للمعايير الصادره عن المنظمات المهنيه الدوليه و القوانين المحليه وبما يتلائم مع طبيعه عمل المؤسسات الحكوميه	ان توافر عوامل الاحتيال الثلاث المتمثله بالفرص و الدوافع و التبرير في معظم الوحدات الاقتصادية كان السبب في نشأه عمليات الاحتيال اذ ان وجود الثغرات في نظم الرقابه الداخليه ووجود الدافع لدى الموظفين وتواطؤهم المتمثل بتحسين الوضع الاقتصادي لهم , يجعل عمليه اكتشاف الاحتيال امرا صعبا و لا سيما فيما يخص المدقق الداخلي و الخارجي, تعد لجنه التدقيق حجر الزاوية و اليه من اليات حوكمه الشركات و ان انشاء لجنه التدقيق في المؤسسات الحكومية و المؤهله علميا و عمليا و القادره على حل المشاكل التي يمكن ان تنشأ بين الاداره من جهه و المدققين الداخليين من جهه اخرى يعد تعزيزا لمفهوم حوكمه الشركات على عمله و لا سيما معيار الدقيق الدولي رقم 240.	تشترك مع الدراسه الحالية في طرح موضوع الاحتيال وكيفيه الحد منه من خلال المعايير الصادره من المنظمات المهنيه .

	الدراسات باللغة الاجنبيـــــــــــــــــــــــة			
1	**nawale,(2016)**	وتهدف الدراسة لتحليل وربط أخلاقيات العمل والمحاسبة على الاحتيال والسبل لفهم إشارات التحذيرلبعض الظروف المشبوهة و في حين تحليل البيانات المالية من أي منظمة.	ان الاحتيال هو خطا متعمد ومن الصعب جداً معرفه العثور عليه في مسار العمل العادي بحيث يضل الاحتيال و الخداع سمعه الشركه وعلامتها التجارية . ووجد ايضاً ان كتب الدقيق لا تزال تظلم, لان المدققين ليس من المفترض ان تكتشف اماكن تواجد الغش , وفي الواقع لم يكشف المدقيين الخارجيين سوى عدد قليل من حالات الاحتيال على مستوى العالمي.	تشترك مع الدراسه الحالية في طرح ظاهره الاحتيال والمحاوله في الحد منها
2	**oguzhan, and other (2016)**	تهدف الى تحليل تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في الشركات المساهمة العامة التركية والتي تقوم بإعداد بياناتها المالية الخاصة بها بموجب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية منذ 2005، وتقوم بتسليط الضوء على بعض القضايا الأساسية التي ظهرت عند تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية	تبحث هذه الدراسه في المشاكل والعواقب المحتمله لاعتماد المعايير الدوليه لاعداد التقارير الماليه في بلد القانون مثل تركيا , يعتقد المستجدون ان عدم وجود ارشادات التنفيذ و الافتقار الى لوائح ملائمه للقطاع وصعوبه تطبيق القيمه العادله تشكل تحديات رئيسيه امام تطبيق المعايير الدوليه لاعداد التقارير المالية بالاضافه الى اعتقادهم بان المعايير الدوليه للتقارير المالية سوف تؤدي الى زياده في تقلبات ارباح شركتهم وان تطبيق المعايير الدوليه للتقارير المالية يتطلب معلومات هامه على الرغم من انهم يعترفون بتحسين في شفافيه اعداد التقارير المالية وانخفاض في عدم التماثل في المعلومات ومخاطر المعلومات	تشترك مع الدراسه الحالية في التعاون الفكري و العمل المشترك بين المنظمات المهنيه

			مع تطبيق المعايير الدوليه لاعداد التقارير المالية.	
3	KHAMIS(2016)	هدفت هذه الدراسة الى تسليط الضوء على التصورات من المحررين و المدققين المصريين على المعيار الدولي للتقارير المالية 15 مع التركيز بشكل خاص مستوى الوضوح القياسي و سهوله التطبيق عبر قطاعات الاعمال المختلفه في مصر.	أن المحاسبين المصريين والمدققين ما زالوا ليس مستعدين لاتخاذ او هذه المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية 15 وأنه ليس لديهم المعرفة الكافية حولها، بالإضافة إلى ذلك هم يشعرون بالخوف حيال متطلب تحقق الإيرادات الجديد (بحيث هي التقدير المتزايد والحكم الاحترافي في تحقق الايرادات)وتأثيرها المحتمل على مختلف الصناعات. ان المعيار الجديد سيصحح نقاط الضعف وأوجه القصور التي تظهر في كل من IFRS & US. GAAP و ان اتخاذ نهج الخطوات الخمس في الايرادات يؤدي الى منهجيه اعتراف متسقه و بالتالي يعزز من سمه المقارنه المالية.	تشترك مع الدراسه الحالية في معرفه التوجهات و التصورات الحديثه للمدققين بخصوص المعيار الجديد
4	Stormlands and Wachtmeister (2016)	هدفت هذه الدراسة الى تحسين و توسيع نطاق فهم المعيار IFRS 15 مع امكانية تطبيقه في جميع المجالات والصناعات المختلفه وهدفت الى تحديد الاختلافات بين معدي معايير المحاسبة و العاملين في الصناعات و القطاعات المختلفة و بيان اهم المشاكل العمليه التي	وتوصلت الدراسة الى عدم وجود فروقات ذات دلالة احصائية في الرأي عما كانت المعايير والصناعات المختلفة تتفق مع متطلبات معيار الاعتراف بالايرادات IFRS15 , بالاضافة الى ذلك لم يكن هناك فروق ذات دلالة احصائية في استخدام المعايير بين مختلف الصناعات و المجالات العملية	تشترك مع الدراسة الحالية فيه تحسين و توسيع فهم فهم معيار IFRS15.

		تواجههم في تطبيق المعيار IFRS15		
5	PETERS (2016)	هدفت هذه الدراسة لعرض متطلبات الجديدة والرئيسية لمعيار IFRS15 وتحديد إختلافاتها الرئيسية بالمقارنه مع المعيار IAS18 و المعيار IAS11 في الشركات البلجيكية , وشرح وتحليل تلك المتطلبات وتحديد الفروقات الرئيسية التي جاء بها المعيار الجديد في الشركات البلجيكية	لخصت الدراسة بمجموعه من النتائج أهمها أنه على الرغم من التقدم المحدود (الشامل) في عملية التنفيذ، تعتبر الشركات البلجيكية بالفعل المعيار الدولي الإعداد التقارير المالية رقم 15 تغيرا غير ضروري، بسبب تعقيده وجهود التنفيذ التي يتطلبها. ومن المؤكد أن المعيار الدولي للتقارير المالية 15 أكثر تعقيدا من المعيار المحاسبي الدولي رقم 11 ومعيار المحاسبة الدولي رقم 18 ولكن هذه المعايير لم تعد تتكيف مع المعاملات الحالية.	تشترك مع الدراسة الحالية في شرح المتطلبات الجديدة لمعيار الابلاغ المالي الدولي رقم 15.
6	Kasztelnik (2015)	تهدف هذه الدراسة الى معرفه ما اذا كان للمعيار IFRS15 دوراً في تغيير في القيمه الاجمالية للتحقق من الايرادات في الولايات المتحدة	وبينت نتائج الدراسة ان قيمه الاعتراف بايرادات الشركات العامه لها علاقة ذات صلة في المبادئ المحاسبية المقبوله قبولا عاما في الولايات المتحده الامريكية وتبقى كذلك حتى بعد اعتماد المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية IFRS كذلك بالنسبة لاثبات الايرادات بعد تطبيق المعيار IFRS15 وزياده في اهمية القيمة المستقبلية للنقد .	تشترك مع الدراسة الحالية في كيفيه الاعتراف بالايراد من القعود مع العملاء
7	Dylag and kucharczyk (2011)	هدفت هذه الدراسه الى توضيح أثر معيار IFRS 15 " عقود المقولات في الشركات العقارية " على التقارير المالية لشركات المقاولات من ناحيه تطبيق مبدأ الاعتراف بالايراد و الكلف المرفقه لتنفيذ عقود الانشاءات .	أن تفسير معيار IFRS 15 أثر على السياسات المحاسبية بما يقارب 30% من عينه الدراسه لذلك فإن الاثر الرئيسي لتنفيذ السياسه المحاسبيه يكون على ايراد المبيعات و كلف الانتاج و التي لا يمكن تحديها الا بعد الانتهاء من مده العقد	تشترك مع الدراسه الحالية في كيفيه الاعتراف بالايراد من القعود مع العملاء

8	**KPMG IFRG Ltd (2011)**	هدفت هذه الدراسة إلى توضيح المقترحات المقدمة من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB ومجلس معايير المحاسبة المالية FASBوذلك لتنظيم وتعديل المعايير المنظمة لعقود المقاولات بخصوص التعديلات.	بأن اوضحت التعديلات الجديدة وتفصيلها بحيث إنها أخذت بعين الاعتبار المخاوفالتي أبدتها شركات المقاولات حيث إن المجلس المكون من مجلس معايير المحاسبة الدوليةIASB ومجلس معايير المحاسبة المالية FASB وضح بشكل كبير خاصة بالاعتراف بالايراد مع الاخذ بعين الاعتبار عامل وقت الانجاز مما يقلل من التذبذب في تقديرات الايراد.	تشترك مع الدراسه الحالية في بيان المقترحات المشتركه بين المنظمات المهنيه وذلك بما يخص المعيار الجديد.
9	**Earnst and Young (2011)**	هدفت هذه الدراسة الى تحليل المقترح المعدل المقدم من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB ومجلس معايير المحاسبة المالية FASB والذي طرح في نهاية عام 2011 ويتوقع بدء العمل بهفي بداية 2015.	أن المجلسين قاموا بإتباع فترة محددة وهي تطبيق مبدأ الاعتراف بالايراد عندمايتم إنجاز العقد، ولكن مع بعض التعديلات التي تسمح بمرونة أكثر لشركات المقاولات كأن يسمحلها على سبيل المثال الجمع بين عقدين أو أكثر أو أن تدخل في خدمات مختلفة وتغير حسابات ماقبل العقد ولكن ضمن شروط معينة.	تشترك مع الدراسه الحالية في تحليل المقترح المعدل من قبل المنظمات المهنية .

3.7.2 ما يميز هذه الدراسة ذات الصلة عن الدراسات السابقة :

جاءت هذه الرساله مكملة للدراسات السابقه ومسانده لفهم متطلبات المعيار الدولي لاعداد التقارير الماليه IFRS15 خاصــة بما يتعلق بكيفيه الاعتراف بالايراد من العقود مع العملاء ومعرفه انواع الايرادات المتـأثرة و توقيت الاعتراف بـه و الوفـاء بـإلتزامـات العقود, وصـــولاً الى متطلبات الافصـــاحات الجديده للمعيار و التي من شـــأنها مســـاعده مســـتخدمي البيانات في القرارات الاستثمارية, حيث يعود سبب ذلك الى ان معيار الجديد لم يتم تطبيقه بعد, حيث لا يوجد دراسات حول التوجهات الحديثه لمعيار الابلاغ المالي الدولي رقم 15 في الحد من الاحتيال المالي من وجهة نظر مدققي الحســـابات الخارجيين, الذي يلعب المدقيين فيه دوراً مهما كون مهنه التدقيق تعد من أهم وأدق المهن المتممه للعمليات المحاســـبية و العمليات المالية , ولما للإحتيال المالي من أهميه قصوى في العصر الحالي نظراً لما يشهده من تطورات متسارعه في عالم التكنولوجيا و عالم الأعمال التي تصـــب جميعها في البيئة الداخلية للشـــركة من ملاك ومجلس إدارة الذين جل إهتمامهم هو تحقيق ارباح بكفاءه وفاعلية ومنافســة الســوق المحلي و العالمي بكفاءات وظيفية و مهارات عالية. وقد تكون هذه الدراســـة من أوائل الدراســـات العربية في حدود علم الباحثة التي تعالج التوجهات الحديثة لمعيار الإبلاغ المالي الدولي ودور مدققين الحســـابات الخارجيين في الحد من الاحتيال المالي.

الفصل الثالث

الطريقة والاجراءات

1.3 تمهيد

2.3 منهجية الدراسة

3.3 مجتمع وعينة الدراسة

4.3 مصادر جمع المعلومات

5.3 أداة الدراسة

6.3 الأساليب الأحصائية المستخدمة

الفصل الثالث: الطريقة والاجراءات

1.3 تمهيد

يتناول هذا الفصل من الدراسة توضيحا لمنهجية الدراسة المتبعة، ويتضمن مجتمع الدراسة والعينة التي تم اختيارها، وأداة الدراسة، كما ويستعرض أساليب جمع البيانات، والاختبارات الإحصائية المطبقة في تحليل البيانات واختبار الفرضيات، إضافةً إلى صدق وثبات أداة الدراسة.

2.3 منهجية الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي لتحقيق أهداف الدراسة، حيث قامت الباحثة بتصميم إستبانة وتوزيعها وتحليلها والتعليق على مخرجاتها. كما قامت الباحثة خلال إعدادها للاستبانة بعرضها على نخبة من الأساتذة الجامعيين والأخذ بآرائهم ومقترحاتهم للوصول بها إلى صورتها النهائية.

3.3 مجتمع وعينة الدراسة

في ضوء أهداف الدراسة، فقد تكون مجتمع الدراسة من مدققي الحسابات الخارجيين الممارسين لمهنة التدقيق في الأردن، والبالغ عددهم حتى نهاية عام 2016، (384) مدققاً قانونياً مزازلاً، ونظراً لصعوبة وتكلفة المسح الشامل أخذت عينة عشوائية بسيطة اشتملت على (192)

منهم، وتم تحديد حجم العينة بالإعتماد على جدولKrejcie& Morgan، وبعد توزيع الإستبانات، تم إسترداد (177) استبانة، كان منها (11) استبانة غير صالحة للتحليل لعدم اكتمالها، في حين كان عدد الاستبانات المستردة، والقابلة للتحليل (166)، وبذلك تكون نسبة الاسترداد (86.5%)، وهي نسبة مقبولة احصائياً.

4.3 مصادر جمع البيانات

تم الاعتماد على نوعين من المصـادر للحصـول على المعلومات اللازمة للدراسـة، والتي تمثلت بما يأتي:

أولاً: المصادر الثانوية

والتي اشـتملت على الكتب والبحوث العلمية والدوريات والمقالات والنشـرات المختلفة والرسـائل والأطاريح الجامعية والدراسات السابقة ذات العلاقة بالموضوع باللغة العربية والانجليزية، والتي تم الإطلاع عليها قبل الشروع في إعداد هذه الدراسة.

ثانياً: المصادر الأولية

والتي اشـتملت على الإسـتبانة التي تم تصـميمها لجمع البيانات اللازمة للدرسـة، وقد تم توزيعها على أفراد عينة الدراسـة بهدف التعرف على إجاباتهم حول موضـوع الدراسـة. حيث تم توزيع الإستبانة على مدققي الحسابات الخارجيين الممارسين لمهنة التدقيق في الاردن.

5.3 أداة الدراسة

لتحقيق أهداف الدراســـة، تم تصـــميم اســـتبانة لغرض جمع البيانات الاولية في ضـــوء متغيرات الدراســة موجهة الى مدققي الحســابات الخارجيين في الاردن، حيث تكونت الإســتبانة من الأجزاء الآتية:

الجزء الاول: يقيس المتغيرات الـديمغرافيـه (المؤهـل العلمي، والتخصـــص العلمي، والمســـمى الوظيفي، وسنوات الخبرة، وعدد الشهادات المهنية).

الجزء الثاني: يقيس متغيرات الدراســة والمتمثلة في دور التوجهات الحديثة لمعيار الابلاغ المالي الدولي رقم 15 "الايراد من العقود مع العملاء" في الحد من الاحتيال المالي، والمتضمنة كل من: الاعتراف، والقياس، والعرض، والافصاح، وتكاليف العقد.

6.3 اختبار صدق وثبات أداة الدراسة

1.6.3 الصدق الظاهري

تم التأكد من صدق اداه الدراسة (الاستبانة) من خلال عرضـها على مجموعه من المحكّمين ذوي الخبره والاختصـاص في المجال الأكاديمي والبالغ عددهم (10) والموضـحة أسـماؤهم في الملحق رقم (2)، وتم الأخذ بملاحظاتهم واقتراحاتهم حول الاســـتبانة من حيث مدى كفاية اداة الدراســـة ووضوحها وارتباطها وتماسكها ومدى تطابق الأسئلة للمتغيرات المنشودة.

وقد تم اعتبار عملية تدقيق واســتعراض الاســتبانة من قبل المحكمين والاخذ بملاحظاتهم، واجراء التعديلات المشــار اليها من قبلهم، بمثابة اختبار للصــدق الظاهري للأداة، وعلى هذا فقد اعتبرت أداة الدراسة صالحة لقياس ما صممت له، ويمثل الجدول رقم (3) الصورة النهائية لأداة الدراسة.

2.6.3 اختبار ثبات أداة الدراسة

تم اختبار مدى ثبات الاداة المستخدمة في قياس المتغيرات التي تشتمل عليها باستخدام اختبار كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha Coefficient)، حيث تكون نتيجة المقياس مقبولة احصائياً إذا كانت قيمة كرونباخ ألفا اكبر من (0.60) (Sekaran, 2006, 311)، وكلما اقتربت القيمة من (100%) دل هذا على درجات ثبات أعلى لأداة الدراسة، وبالنظر الى البيانات الواردة في الجدول التالي فقد جرى قياس معامل الاتساق الداخلي كرونباخ ألفا، لمتغيرات الدراسة ولأبعادهما ولأداة الدراسة ككل، لمعرفة مدى الاتساق في الإجابات؛ وذلك على النحو التالي:

الجدول رقم (3): قيم معامل الاتساق الداخلي لفقرات اداة الدراسة

الرقم	البعد	قيمة ألفا
1	الاعتراف	0.612
2	القياس	0.780
3	العرض	0.735
4	الافصاح	0.781
5	تكاليف العقد	0.637
جميع الفقرات		0.873

نلاحظ من الجدول (3) أن قيم معامل الاتساق الداخلي كرونباخ ألفا لفقرات أداة الدراسة تراوحت (0.612 – 0.781)، كما أن قيمة المعامل لجميع الفقرات بلغت (0.873)، وبالتالي تكون جميع القيم أكبر من (0.60) وهذا مؤشر على الاتساق بين فقرات أداة الدراسة، وموثوقية أداة الدراسة وامكانية الاعتماد عليها لاجراء التحليل الاحصائي.

3.7 المعالجات الإحصائية

تم استخدامبرنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (Statistical Package for Social Sciences– SPSS) في التحليلات الإحصائية المختلفة التالية:

1. الإحصاء الوصفي Descriptive Statistics: لقد تم استخدام التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديم وصف شامل لدرجة موافقة أفراد عينة الدراسة على الفقرات المختلفة.
2. معامل الاتســاق الداخلي (كرونباخ ألفا) Cronbach Alpha لقياس ثبات أداة الدراســة وهي الاستبانة.
3. اختبار (ت) للعينة الواحدة One–Sample t–test
4. تحليل التباين الأحادي Oneway ANOVA
5. الأهمية النسـبية تم تحديدها طبقاً للصـيغة التالية ووفقاً للمقياس الخماسـي لبدائل الاجابة لكل فقرة

حيث عدد المســتويات هي: منخفض جدا، منخفض، متوســط، مرتفع، مرتفع جدا، وبذلك يكون:

المستوى المنخفض إذا بلغ الوسط الحسابي من 1 إلى أقل من 1.80

المستوى المنخفض إذا بلغ الوسط الحسابي من 1.80 إلى أقل من 2.60

المستوى المتوسط إذا بلغ الوسط الحسابي من 2.60 إلى أقل من 3.40

المستوى المرتفع إذا بلغ الوسط الحسابي من 3.40 لغاية 4.20

المستوى المرتفع جدا إذا بلغ الوسط الحسابي من 4.20 لغاية 5.00

الفصل الرابع

التحليل الاحصائي واختبار الفرضيات

1.4 تمهيد

2.4 وصف خصائص عينة الدراسة

3.4 تحليل أسئلة الدراسة

4.4 إختبار فرضيات الدراسة

الفصل الرابع: التحليل الإحصائي وإختبار الفرضيات

1.4 تمهيد

يعرض هذا الفصل وصفا وتحليلا لبيانات الدراسة، حيث يقدم وصفاً لخصائص عينة الدراسة، ووصفاً لمتغيراتها والأهمية النسبية لفقرات الدراسة، ثم تحليلا للإجابات عن أسئلة الدراسة، واختبار الفرضيات والتعليق عليها.

2.4 وصف خصائص عينة الدراسة

يتضمن هذا الجزء وصفا للخصائص التعريفية، والديمغرافية لأفراد عينة الدراسة وهي: (العمر، والمؤهل العلمي، والتخصص، والمركز الوظيفي، وسنوات الخبرة، ونوع الشهادات المهنية). ولأجل وصف خصائص عينة الدراسة، فقد تم إيجاد التكرارات والنسب المئوية للمتغيرات الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة وذلك على النحو التالي:

1- المؤهل العلمي

الجدول رقم (4) توزيع أفراد العينة حسب متغير المؤهل العلمي

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
المؤهل العلمي	بكالوريوس	125	75.3
	ماجستير	34	20.5
	دكتوراه	7	4.2
	المجموع	**166**	**100**

نلاحظ من الجدول (4) أن فئة حملة البكالوريوس قد شـكلوا الفئة الكبرى، وبنسـبة (75.3%)، وهذا يدل على امتلاك مدققي الحسـابات في الأردن المؤهلات العلمية التي تمكنهم من ممارسـة مهنة التدقيق بمعرفة ودراية كافية.

2- التخصص

الجدول رقم (5) توزيع أفراد العينة حسب متغير التخصص

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
التخصص	محاسبة	143	86.2
	علوم مالية ومصرفية	15	9.0
	إدارة أعمال	5	3.0
	اقتصاد	3	1.8
	المجموع	**166**	**100**

نلاحظ من الجدول رقم (5) أن تخصـص (المحاسـبة) قد شـكل النسـبة الكبرى من تخصـصـات أفراد العينة، وبأغلبية واضـحة، حيث كانت نسـبة المحاسـبين (86.2%)، وهذا يدل على امتلاك أفراد العينة المعرفة الكافية بأمور المحاسبة والتدقيق.

3- المسمى الوظيفي

الجدول رقم (6) توزيع أفراد العينة حسب متغير المسمى الوظيفي

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
المسمى الوظيفي	مدير	35	21.1
	مدقق رئيسي	112	67.5
	مساعد مدقق	19	11.4
	المجموع	**166**	**100**

نلاحظ من الجدول رقم (6) أن فئة (مدقق رئيسي) قد شكلت غالبية افراد العينة، وبنسبة (67.5%)، تلاه فئة مدير، وبنسبة (21.1%)، وفي ذلك اشارة إلى أن مدققي الحسابات القانونين غالباً ما يكونوا هم القائمين بشكل رئيسي على تنفيذ عملية التدقيق، أو القائمين بالأمور الإدارية والمهنية، وهذا قد يكون ناتجاً على أن النسبة الكبرى من مكاتب التدقيق في الأردن، هي مؤسسات أفراد.

4- سنوات الخبرة

الجدول رقم (7) توزيع أفراد العينة حسب متغير سنوات الخبرة

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	29	17.5
	من 5 – أقل من 10 سنوات	40	24.1
	من 10 – أقل من 15 سنة	62	37.3
	15 سنة فأكثر	35	21.1
	المجموع	**166**	**100**

نلاحظ من الجدول رقم (7) أن افراد العينة من فئات الخبرة (من 5 – أقل من 15 سنة) قد شكلت غالبية أفراد العينة، حيث بلغت نسبتهم (61.4%)، وهذا يؤكد امتلاك مدققي الحسابات الخبرة العملية الكافية في مجال التدقيق.

5- عدد الشهادات المهنية

الجدول رقم (8) توزيع أفراد العينة حسب متغير عدد الشهادات المهنية

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
عدد الشهادات المهنية	لا يوجد	108	65.1
	شهادة واحدة	42	25.3
	شهادتين	11	6.6
	أكثر من شهادتين	5	3.0
	المجموع	**166**	**100**

نلاحظ من الجدول رقم (8) أن غالبية أفراد العينة هم من الحاصلين على شهاد JCPAفقط، دون الحصول على شهادات مهنية أخرى، حيث بلغت نسبة الحاصلين على JCPA فقط (65.1%)، وهذا قد يعود لزيادة الاعباء المهنية على عاتق المدقق القانوني الخارجي، والتي تجعل من الصعب التفرغ للحصول على شهادات مهنية أخرى.

3.4 تحليل أسئلة الدراسة

يعرض هذا الجزء من الدراسة وصفاً لمتغيرات الدراسة وفقرات الاستبانة، وقد تم احتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات؛ بغرض الحكم على درجة الموافقة، وتحديد الأهمية النسبية عند كل فقرة، وكانت النتائج كما يلي:

التوجهات الحديثة لمعيار الابلاغ المالي رقم 15 "الايراد من العقود مع العملاء" للحد من ظاهره الاحتيال، وتتضمن:

1- الاعتراف

الجدول رقم (9) المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لفقرات الاعتراف

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الأهمية النسبية
1	احدى الضوابط اللازمه للمحاسبه عن العقد مع العميل " ان اطراف العقد قد اتفقت على العقد اما خطيا او شفهيا او باحدى الممارسات التجاريه فإن ذلك يحد ذلك من تكاثر مواطن الاحتيال"	3.372	0.728	6	متوسطة
2	احدى الضوابط اللازمه للمحاسبه عن العقد مع العميل " ان بامكان الشركة تحديد حقوق كل طرف فيما يتعلق بالسلع او الخدمات التي سيتم تحويلها وهذا يساعد في الحيلوله دون الوقوع في الاحتيال المالي"	3.939	0.918	4	مرتفعة
3	احدى الضوابط اللازمه للمحاسبه عن العقد مع العميل " من الممكن حصول الشركة على العوض الذي سيكون لها حق فيه في مقابل السلع او الخدمات التي سيتم تحويلها الى العميل وهذا سيحد من امكانيه تسجيل الايرادات في فترات ماليه اخرى "	4.122	0.797	3	مرتفعة
4	بعض العقود مع العملاء قد تكون لها مده محدده ويمكن انهاؤها او تعديلها من قبل اي من الاطراف في اي وقت وهذا يساعد في الحد من تسجيل ايرادات وهميه"	4.128	0.769	2	مرتفعة

5	في حاله استيفاء كافه الضوابط للمحاسبه عن العقد مع العميل لا يجوز للشركة اعاده تقييم تلك الضوابط وهذا يحد من تضخيم الايرادات	3.378	0.935	5	متوسطة
6	في حاله عدم استيفاء الضوابط للمحاسبة عن العقد مع العميل فانه يجب على الشركة اثبات العوض المستلم على انه ايراد في حال تم انهاء العقد او العوض المستلم من العميل غير قابل للرد وهذا يساعد في الحد من تسجيل ايرادات وهميه.	4.195	0.857	1	مرتفعة
	المقياس العام	**3.856**	**0.488**		**مرتفعة**

نلاحظ من الجدول أعلاه أن الأهمية النسبية للمتوسط العام لفقرات الاعتراف مرتفعة، حيث بلغ المتوسط العام (3.856) وبانحراف معياري (0.448). وقد جاءت الفقرة (في حاله عدم استيفاء الضوابط للمحاسبة عن العقد مع العميل فانه يجب على الشركة اثبات العوض المستلم على انه ايراد في حال تم انهاء العقد او العوض المستلم من العميل غير قابل للرد وهذا يساعد في الحد من تسجيل ايرادات وهميه) بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.195) وبأهمية نسبية مرتفعة، وهذا يدل على اهتمام المعيار في اثبات قيمه العوض المستلم و الاعتراف به ,بحيث يساعد ذلك في تحقيق ايراد صحيح و يحد من تسجيل ايرادات وهمية , في حين حلت الفقرة (أحدى الضوابط اللازمة للمحاسبة عن العقد مع العميل " أن اطراف العقد قد اتفقت على العقد اما خطياً او شفهياً أو بإحدى الممارسات التجارية فإن ذلك يحد ذلك من تكاثر مواطن الاحتيال") بالمرتبة الأخيرة، وبمتوسط حسابي (3.372)، وبأهمية نسبية متوسطة.

2- القياس

الجدول رقم (10) المتوسطات الحسابية، والإنحرافات المعيارية لفقرات القياس

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الأهمية النسبية
1	عندما يتم الوفاء بالتزام اداء يجب على الشركة ان تثبت ما يتم تخصيصه من مبلغ سعر المعامله على انه ايراد وهذا يساعد ذلك في الحد من تضخيم الإيرادات	3.671	0.830	6	مرتفعة
2	شروط العقد والممارسات التجارية يجب ان تاخذها الشركة بالحسبان لتحديد سعر المعامله للحد من امكانية تسجيل ايرادات وهميه	3.677	0.959	5	مرتفعة
3	ان طبيعه وتوقيت ومبلغ العوض المتعهد يه من قبل العميل يؤثر على تقدير سعر المعامله حيث يحد ذلك من ممارسه اساليب الاحتيال بما يخص الايرادات الوهميه	4.030	0.747	3	مرتفعة
4	لغرض تحديد سعر المعامله يجب على الشركة الافتراض بانه سيتم تحويل السلع و الخدمات الى العميل كما هو متعهد به وفقاً للعقد الحالي وان العقد لن يتم الغاؤه او تجديده او تعديله سوف يمنع التلاعب بالايرادات	3.988	0.791	4	مرتفعة
5	اذا كان العوض المتعهد به في العقد يتضمن مبلغاً متغيرا فيجب على الشركة ان تقدر مبلغ العوض الذي سوف يكون للشركة حق فيه مقابل تحويل السلع و الخدمات المتعهد بها الى العميل يساعد ذلك في الحد من انتشار الاحتيال المالي .	4.104	0.748	1	مرتفعة
6	يتم تقدير مبلغ العوض المتغير باستخدام طريقه القيمه المتوقعه و المبلغ الاكثر ترجيحا للتنبؤ بشكل افضل بمبلغ العوض يساعد في تقليص مواطن الضعف التي تساعد في تكاثر الاحتيال المالي	4.073	0.869	2	مرتفعة
المقياس العام		**3.924**	**0.571**		**مرتفعة**

نلاحظ من الجدول أعلاه أن الأهمية النسبية للمتوسط العام لفقرات القياس مرتفعة، حيث بلغ المتوسط العام (3.924) وبانحراف معياري (0.571). وقد جاءت الفقرة (اذا كان العوض

المتعهد به في العقد يتضمن مبلغاً متغيرا فيجب على الشركة ان تقدر مبلغ العوض الذي سوف يكون للشركة حق فيه مقابل تحويل السلع و الخدمات المتعهد بها الى العميل يساعد ذلك في الحد من انتشار الاحتيال المالي) بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.104) وبأهمية نسبية مرتفعة، وهذا يعكس اهتمام المعيار في تقدير مبلغ العوض المتفق عليه عندما يكون متغيراً والذي يكون مقابل تحويل سلع او تقديم خدمات ليتمكن من قياسه مما يساعد الشركة في الحد من الاحتيال المالي, في حين حلت الفقرة (عندما يتم الوفاء بالتزام اداء يجب على المنشأه ان تثبت ما يتم تخصيصه من مبلغ سعر المعاملة على أنه إيراد وهذا يساعد ذلك في الحد من تضخيم الإيرادات) بالمرتبة الأخيرة، وبمتوسط حسابي (3.671)، وبأهمية نسبية مرتفعة.

3- العرض

الجدول رقم (11) المتوسطات الحسابية، والإنحرافات المعيارية لفقرات العرض

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الأهمية النسبية
1	عندما يقوم اي من طرفي العقد باداء بموجب العقد، فانه يجب على الشركة عرض العقد في قائمه المركز المالي على انه اصل عقد او التزام عقد تبعاً للعلاقه بين اداء الشركة ودُفعة العميل، وهذا يساعد في الحد من تضخيم او تخفيض الإيرادات	4.280	0.772	1	مرتفعة جداً
2	اذا قامت الشركة بالاداء من خلال تحويل سلع او خدمات الى العميل قبل ان يسدد العميل العوض فيجب على الشركة عرض العقد على انه اصل عقد (ذمم مدينه), يساعد ذلك في تجنب التلاعب في تسجيل ايرادات وهميه .	3.585	0.978	5	مرتفعة
3	اذا سدد العميل العوض قبل قيام الشركة بتحويل السلع او الخدمات الى العميل فيجب على الشركة عرض العقد على انه التزام عقد (ايرادات مؤجله)عندما يتم السداد , يساعد ذلك في منع التلاعب في تسجيل ايرادات وهميه .	3.866	0.833	3	مرتفعة
4	عند قيام الشركة بالعرض بشكل منفصل اي حقوق غير مشروطه في العوض على انها مبلغ مستحق التحصيل يحد ذلك في تسجيل الايرادات في فترات ماليه اخرى .	3.957	0.817	2	مرتفعة
5	عند قيام الشركة بتقويم اصل العقد لمعرفه الهبوط (تدني القيمه) فانه يجب ان يقاس و يعرض و يفصح عنه وفق IFRS9 باعتباره اصلاً مالياً , هذا سوف يساعد ذلك بالحد من ظاهره الاحتيال المالي .	3.354	0.614	6	متوسطة
6	يكون الحق في العوض غير المشروط اذا كان مرور الوقت فقط مطلوباً قبل ان يصبح سداد ذلك العوض مستحقاً ,يساعد في منع تضخيم الايرادات.	3.860	0.843	4	مرتفعة
المقياس العام		**3.817**	**0.535**		**مرتفعة**

نلاحظ من الجدول أعلاه أن الأهمية النسبية للمتوسط العام لفقرات العرض مرتفعة، حيث بلغ المتوسط العام (3.817) وبانحراف معياري (0.535). وقد جاءت الفقرة (عندما يقوم اي من طرفي العقد باداء بموجب العقد، فانه يجب على الشركةعرض العقد في قائمه المركز المالي على انه اصل عقد او التزام عقد تبعاً للعلاقه بين اداء الشركةودُفعة العميل، وهذا يساعد في الحد من تضخيم او تخفيض الايرادات) بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.280) وبأهمية نسبية مرتفعة جداً, وهذا يدل على ان المعيار يقوم على عرض العقد عند قيام احد اطراف العقد فيه وإظهاره في قائمة المركز المالي مما يساعد الشركة في الحد من تضخم او تخفيض الايرادات, في حين حلت الفقرة (عند قيام المنشاه بتقويم اصل العقد لمعرفه الهبوط (تدني القيمه) فانه يجب ان يقاس و يعرض و يفصح عنه وفق IFRS9 بإعتباره أصلاً مالياً , هذا سوف يساعد ذلك بالحد من ظاهره الإحتيال المالي) بالمرتبة الأخيرة، وبمتوسط حسابي (3.354) وبأهمية نسبية متوسطة.

الإفصاح

الجدول رقم (12) المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لفقرات الافصاح

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الأهمية النسبية
1	الافصاح عن المعلومات الكمية و النوعيه المتعلقه بالعقد لتمكين مستخدمي القوائم الماليه من فهم طبيعه ومبلغ وتوقيت وحاله عدم التأكد للايرادات و التدفقات النقديه الناشئه عن العقود مع العملاء يساعد في الابتعاد كل البعد عن التلاعب والاحتيال.	4.287	0.789	1	مرتفعة جداً
2	على الشركة ان تاخذ بالحسبان مستوى التفاصيل اللازمه للوفاء بهدف الافصاح الذي يساعد ذلك في الكشف عن الاماكن المهيئه او المعرضه للاحتيال .	3.951	0.842	6	مرتفعة
3	على الشركة ان تجمع او تفصل الافصاحات بحيث لا يتم حجب المعلومات المفيده من خلال تضمين كميه كبيره من تفاصيل غير مهمه او تجميع بنود لها نفس الخصائص يساعد ذلك في المنع من الوقوع في الاحتيال او الكشف عنها .	3.957	0.902	5	مرتفعة
4	على الشركة ان توضح علاقه توقيت الوفاء بالتزامات الاداء بالتوقيت المعتاد للسداد والاثر الذي تتركه على ارصده كل من اصل العقد او التزام العقد , يساعد في توضيح الجوانب الخفيه ومنع التلاعب و الاحتيال المالي .	4.055	0.867	4	مرتفعة
5	على الشركة ان تفصل الايراد المثبت في العقود مع العملاء الى اصناف تصف كيف تتأثر طبيعه ومبلغ و توقيت وعدم تأكيد الايراد و التدفقات النقديه بالعوامل الاقتصاديه ,يساعد في عدم تسجيل ايرادات وهميه .	4.079	0.879	3	مرتفعة
6	على الشركة ان تفصح عن مبالغ الايرادات المثبته من العقود مع العملاء مالم تكن تلك المبالغ قد تم عرضها بشكل منفصل في قائمه الدخل الشامل وفقاً لمعايير اخرى و يساعد في عدم تضخيم او تخفيض الايرادات.	4.226	0.816	2	مرتفعة جداً

7	على الشركة ان تفصح عن اي خسائر تندي في قيمه العقد(الذمم المدينه) مثبته على اي مبالغ مستحقه التحصيل مالم تكن تلك المبالغ قد تم عرضها بشكل منفصل في قائمه الدخل الشامل وفقاً لمعايير اخرى و يساعد في عدم تضخيم او تخفيض الايرادات.	3.677	0.791	7	مرتفعة
المقياس العام		**4.033**	**0.554**		**مرتفعة**

نلاحظ من الجدول أعلاه أن الأهمية النسبية للمتوسط العام لفقرات الافصاح مرتفعة، حيث بلغ المتوسط العام (4.033) وبانحراف معياري (0.554), وقد جاءت الفقرة (الافصاح عن المعلومات الكمية و النوعيه المتعلقه بالعقد لتمكين مستخدمي القوائم الماليه من فهم طبيعه ومبلغ وتوقيت وحاله عدم التأكد للايرادات و التدفقات النقديه الناشئه عن العقود مع العملاء يساعد في الابتعاد كل البعد عن التلاعب و الاحتيال) بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.287) وبأهمية نسبية مرتفعة جداً، وهذا يدل على ان المعيار مهم في الافصاحات التي تخص العقود مع العملاء من حيث التوقيت وحالات عدم التأكد مما يساعد الشركة في الابتعاد عن الاحتيال, في حين حلت الفقرة (على المنشاه ان تفصح عن اي خسائر تندي في قيمه العقد(الذمم المدينه) مثبته على اي مبالغ مستحقه التحصيل مالم تكن تلك المبالغ قد تم عرضها بشكل منفصل في قائمه الدخل الشامل وفقاً لمعايير اخرى و يساعد في عدم تضخيم او تخفيض الايرادات) بالمرتبة الأخيرة، وبمتوسط حسابي (3.677) وبأهمية نسبية مرتفعة.

4- تكاليف العقد

الجدول رقم (13) المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لفقرات تكاليف العقد

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الأهمية النسبية
1	على الشركة ان تثبت التكاليف الاضافيه للحصول على العقد مع العميل على انها اصل إذا كانت الشركةتتوقع استرداد تلك التكاليف ويساعد ذلك في الحد من الاحتيال المالي المتمثل في تخفيض الايرادات .	3.341	0.641	7	متوسطة
2	على الشركةاثبات تكاليف الحصول على العقد,التي سيتم تكبدها بغض النظر عما اذا كان العقد قد تم الحصول عليه اما لا, على انها مصروف عند تكبدها ما لم يت تحميل تلك التكاليف صراحه على العميل ,يحد ذلك من تسجيل ايرادات وهميه .	3.415	0.585	6	مرتفعة
3	يجوز الشركة اثبات التكاليف الاضافيه للحصول على العقد على انها مصروف عند تكبدها اذا كانت فتره اطفاء الاصل الذي كانت الشركةستقوم به يساعد في الحد من تسجيل الايرادات في فترات مالية اخرى	3.598	0.698	4	مرتفعة
4	على الشركة ان تثبت كل من التكاليف التالية كمصروفات عن تكبدها (التكاليف العمومية ,تكاليف المواد لتنفيذ العقد ,التكاليف التي تتعلق بالتزامات الاداء التي تم الوفاء بها والتكاليف التي تكون الشركةغير قادره على التمييز بانه تم الوفاء بها او لم يتم الوفاء بها) يساعد في الحد من تضخيم الايرادات	3.902	0.901	1	مرتفعة
5	التكاليف التي يتم تكبدها للوفاء بعقد مع العميل و التي لا تقع ضمن معيار اخر(IAS2,IAS16,IAS38) , يجب على الشركةان تثبت اصلاً من التكاليف المتكبده للوفاء بالعقد اذا كانت تلك التكاليف تستوفي ما يلي"التكاليف تتعلق بشكل مباشر بعقد او عقد متوقع بامكان الشركةتمييزه بشكل محدد" يساعد في الحد من الاحتيال المالي .	3.701	0.761	3	مرتفعة
6	التكاليف التي يتم تكبدها للوفاء بعقد مع العميل و التي لا تقع ضمن معيار اخر(IAS2,IAS16,IAS38) , يجب على	3.835	0.754	2	مرتفعة

				الشركةان تثبت اصلاً من التكاليف المتكبده للوفاء بالعقد اذا كانت تلك التكاليف تستوفي ما يلي "التكاليف تحقق او تحسن موارد للشركة سيتم استخدامها في الوفاء بالتزامات الاداء في المستقبل يساعد في الحد من الاحتيال المالي .	
مرتفعة	5	0.555	3.427	التكاليف التي يتم تكبدها للوفاء بعقد مع العميل و التي لا تقع ضمن معيار اخر (IAS2,IAS16,IAS38) , يجب على الشركةان تثبت اصلاً من التكاليف المتكبده للوفاء بالعقد اذا كانت تلك التكاليف تستوفي ما يلي " من المتوقع استرداد التكاليف" يساعد في الحد من الاحتيال المالي .	7
مرتفعة		**0.397**	**3.603**	**المقياس العام**	

نلاحظ من الجدول أعلاه أن الأهمية النسبية للمتوسط العام لفقرات تكاليف العقد مرتفعة، حيث بلغ المتوسط العام (3.603) وبانحراف معياري (0.397). وقد جاءت الفقرة (على الشركة ان تثبت كل من التكاليف التالية كمصروفات عن تكبدها (التكاليف العمومية ,تكاليف المواد لتنفيذ العقد ,التكاليف التي تتعلق بالتزامات الاداء التي تم الوفاء بها والتكاليف التي تكون الشركة غير قادره على التمييز بانه تم الوفاء بها او لم يتم الوفاء بها) يساعد في الحد من تضخيم الايرادات) بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.902) وبأهمية نسبية مرتفعة جداً، وهذا يعكس اهتمام المعيار في الاعتراف بكافه المصاريف المتعلقه بالعقد مع العميل عن تكبدها بالاضافه الى المصاريف غير المؤكد انه تم الوفاء بها اول لم يتم مما يساعد الشركة في الحد من تضخيم الايرادات و الإبتعاد عن الإحتيال, في حين حلت الفقرة (على المنشأه ان تثبت التكاليف الاضافيه للحصول على العقد مع العميل على أنها أصل إذا كانت المنشأه تتوقع إسترداد تلك التكاليف ويساعد ذلك في الحد من الإحتيال المالي المتمثل في تخفيض الايرادات) بالمرتبة الأخيرة، وبمتوسط حسابي (3.341)، وبأهمية نسبية متوسطة.

ولمقارنة اتجاهات افراد العينة حول التوجهات الحديثة لمعيار الابلاغ المالي الدولي رقم 15، تم اعداد الجدول التالي، وكانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم (14) المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لجميع الأبعاد

الرقم	البعد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الأهمية النسبية
1	الاعتراف	3.856	0.488	3	مرتفعة
2	القياس	3.924	0.571	2	مرتفعة
3	العرض	3.817	0.535	4	مرتفعة
4	الافصاح	4.033	0.554	1	مرتفعة
5	تكاليف العقد	3.603	0.397	5	مرتفعة
التوجهات الحديثة لمعيار الابلاغ المالي الدولي رقم 15		**3.860**	**0.396**		**مرتفعة**

نلاحظ أن المقياس العام لاتجاهات افراد العينة حول التوجهات الحديثة لمعيار الابلاغ المالي رقم 15، كانت بأهمية نسبية مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.860)، وبانحراف معياري (0.396). وقد حل (الافصاح) في المرتبة الأولى، بمتوسط حسابي (4.033)، وبانحراف معياري (0.554)، في حين حل (تكاليف العقد) في المرتبة الأخيرة، بمتوسط حسابي (3.603)، وانحراف معياري (0.397).

4.4 إختبار فرضيات الدراسة

تم إخضاع فرضية الدراسة الأولى والفرضيات المتفرعة عنها لاختبار (ت) للعينة الواحدة One sample t-test، حيث تم الاعتماد على هذا الاختبار للتحقق من مدى اختلاف إجابات عينة الدراسة عن القيمة (3.5) والتي تمثل متوسط اختيار إجابات افراد العينة عن فقرات اداة الدراسة، حيث تم ملاحظة خلو الاجابات من الاختيار (غير موافق بشدة)، ولهذا تم احتساب متوسط الاختيارات الأخرى، كما تم الحكم على معنوية قيمة (t) الخاصة بالفرق بين المتوسط الحسابي لاجابات أفراد العينة عن المحور مع المتوسط الحسابي المرجعي (الافتراضي) من خلال قيمة (Sig t)، حيث يكون الفرق ذا دلالة إحصائية إذا كانت قيمة (Sig t) أقل من 0.05، كما تم اخضاع الفرضية الرئيسية الثانية لاختبار (ت) للعينات المستقلة Independent Sample t-test، وكانت النتائج كما يلي:

الفرضية الرئيسية الأولى H01:

لا يوجد دور لتبني التوجهات الحديثة لمعيار الإبلاغ المالي رقم 15 "الايراد من العقود مع العملاء" للحد من ظاهرة الإحتيال من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين.

هدفت هذه الفرضية، والفرضيات المتفرعة عنها، لاختبار وجود دور لتتبي التوجهات الحديثة لمعيار الابلاغ المالي رقم 15 في الحد من ظاهرة الاحتيال المالي، ويقدم الجدول (15) نتائج اختبار (t-test) الخاص بالفرضية على النحو التالي

جدول رقم (15): نتائج اختبار (t–test) الخاص بالفرضية الرئيسية الأولى

الفرضية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي الافتراضي	الفرق بين المتوسطين	قيمة t المحسوبة	مستوى الدلالة Sig t*
HO1	3.8601	0.3962	3.5000	0.3601	11.641	0.000

يلاحظ من بيانات الجدول رقم (15) بأن الوسـط الحسـابي لدور تبني التوجهات الحديثة لمعيار الابلاغ المـالي رقم 15 في الحـد من ظـاهرة الاحتيـال المـالـي كـان (3.8601) وهو أكبر من الوســط الحســابي المعيـاري او المرجعي الذي اعتمدتـه البـاحثـة وهو (3.5). وبفرق مقداره (0.3601) وهذا الفرق يعتبر معنوياً بالاسـتناد الى قيمة الدلالة (Sig= 0.000) وهي أصـغر من 0.05، ممـا يشــير إلى موافقة افراد العينـةعلىوجود دور لتبني التوجهـات الحـديثـة لمعيـار الابلاغ المالي رقم 15 في الحد من ظاهرة الاحتيال المالي، مما يقضي برفض الفرضية الرئيسية الأولى وقبول البديلة التي تنص على أنه:

"يوجد دور لتبني التوجهـات الحـديثـة لمعيـار الابلاغ المـالي رقم 15 "الايراد من العقود مع العملاء" للحد من ظاهره الاحتيال من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين"

الفرضية الفرعية الاولى H01-1

لا يوجد دور لتبني التوجهات الحديثة لمعيار الابلاغ المالي رقم 15 "الايراد من العقود مع العملاء" والمتعلقة بالاعتراف للحد من ظاهره الاحتيال من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين.

جدول رقم (16): نتائج اختبار (t-test) الخاص بالفرضية الفرعية الأولى

الفرضية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي الافتراضي	الفرق بين المتوسطين	قيمة t المحسوبة	مستوى الدلالة Sig t*
HO1-1	3.8557	0.4883	3.5000	0.3557	9.329	0.000

يلاحظ من بيانات الجدول رقم (16) بأن الوسط الحسابي لدور تبني التوجهات الحديثة لمعيار الابلاغ المالي رقم 15 والمتعلقة بالاعتراف في الحد من ظاهرة الاحتيال المالي كان (3.8557) وهو أكبر من الوسط الحسابي المعياري او المرجعي الذي اعتمدته الباحثة وهو (3.5). وبفرق مقداره (0.3557) وهذا الفرق يعتبر معنوياً بالاستناد الى قيمة الدلالة (Sig= 0.000) وهي أصغر من 0.05، مما يشير إلى موافقة افراد العينةعلىوجود دور لتبني التوجهات الحديثة لمعيار الابلاغ المالي رقم 15 والمتعلقة بالاعتراف في الحد من ظاهرة الاحتيال المالي، مما يقضي برفض الفرضية الفرعية الأولى وقبول البديلة التي تنص على أنه:

"يوجد دور لتبني التوجهات الحديثة لمعيار الابلاغ المالي رقم 15 "الايراد من العقود مع العملاء" والمتعلقة بالاعتراف للحد من ظاهره الاحتيال من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين"

الفرضية الفرعية الثانيةH01-2

لا يوجد دور لتبني التوجهات الحديثة لمعيار الابلاغ المالي رقم 15 "الايراد من العقود مع العملاء" والمتعلقة بالقياس للحد من ظاهره الاحتيال من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين.

جدول رقم (17): نتائج اختبار (t-test) الخاص بالفرضية الفرعية الثانية

الفرضية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي الافتراضي	الفرق بين المتوسطين	قيمة t المحسوبة	مستوى الدلالة Sig t*
HO1-2	3.9238	0.5706	3.5000	0.4238	9.511	0.000

يلاحظ من بيانات الجدول رقم (17) بأن الوسط الحسابي لدور تبني التوجهات الحديثة لمعيار الابلاغ المالي رقم 15 والمتعلقة بالقياس في الحد من ظاهرة الاحتيال المالي كان (3.9238) وهو أكبر من الوسط الحسابي المعياري او المرجعي الذي اعتمدتها الباحثة وهو (3.5). وبفرق مقداره (0.4238) وهذا الفرق يعتبر معنوياً بالاستناد الى قيمة الدلالة (Sig= 0.000) وهي أصغر من 0.05، مما يشير إلى موافقة افراد العينة علىوجود دور لتبني التوجهات الحديثة

لمعيار الابلاغ المالي رقم 15 والمتعلقة بالقياس في الحد من ظاهرة الاحتيال المالي، مما يقضي برفض الفرضية الفرعية الثانية وقبول البديلة التي تنص على أنه:

"يوجد دور لتبني التوجهات الحديثة لمعيار الإبلاغ المالي رقم 15 "الايراد من العقود مع العملاء" والمتعلقة بالقياس للحد من ظاهرة الإحتيال من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين"

الفرضية الفرعية الثالثةH01-3

لا يوجد دور لتبني التوجهات الحديثة لمعيار الابلاغ المالي رقم 15 "الايراد من العقود مع العملاء" والمتعلقة بالعرض للحد من ظاهره الاحتيال من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين.

جدول رقم (18): نتائج اختبار (t-test) الخاص بالفرضية الفرعية الثالثة

الفرضية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي الافتراضي	الفرق بين المتوسطين	قيمة t المحسوبة	مستوى الدلالة Sig t*
HO1-3	3.8171	0.5355	3.5000	0.3171	7.583	0.000

يلاحظ من بيانات الجدول رقم (18) بأن الوسط الحسابي لدور تبني التوجهات الحديثة لمعيار الابلاغ المالي رقم 15 والمتعلقة بالعرض في الحد من ظاهرة الاحتيال المالي كان (3.8171) وهو أكبر من الوسط الحسابي المعياري او المرجعي الذي اعتمدته الباحثة وهو (3.5). وبفرق

مقداره (0.3171) وهذا الفرق يعتبر معنوياً بالاســـتناد الى قيمة الدلالة (Sig= 0.000) وهي أصـــغر من 0.05، مما يشـــير إلى موافقة افراد العينة علىوجود دور لتبني التوجهات الحديثة لمعيار الابلاغ المالي رقم 15 والمتعلقة بالعرض في الحد من ظاهرة الاحتيال المالي، مما يقضي برفض الفرضية الفرعية الثالثة وقبول البديلة التي تنص على أنه:

"يوجد دور لتبني التوجهات الحديثة لمعيار الابلاغ المالي رقم 15 "الايراد من العقود مع العملاء" والمتعلقة بالعرض للحد من ظاهره الاحتيال من وجهة نظر مدققي الحســـابات الخارجيين"

الفرضية الفرعية الرابعةH01-4

لا يوجد دور لتبني التوجهات الحديثة لمعيار الابلاغ المالي رقم 15 "الايراد من العقود مع العملاء" والمتعلقة بالافصـــاح للحد من ظاهره الاحتيال من وجهة نظر مدققي الحســـابات الخارجيين.

جدول رقم (19): نتائج اختبار (t-test) الخاص بالفرضية الفرعية الرابعة

الفرضية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي الافتراضي	الفرق بين المتوسطين	قيمة t المحسوبة	مستوى الدلالة Sig t*
HO1-4	4.0331	0.5535	3.5000	0.5331	12.334	0.000

يلاحظ من بيانات الجدول رقم (19) بأن الوســط الحســابي لدور تبني التوجهات الحديثة لمعيار الابلاغ المالي رقم 15 والمتعلقة بالافصـاح في الحد من ظاهرة الاحتيال المالي كان (4.0331) وهو أكبر من الوســط الحســابي المعياري او المرجعي الذي اعتمدته الباحثة وهو (3.5). وبفرق مقداره (0.5331) وهذا الفرق يعتبر معنوياً بالاســـتناد الى قيمة الدلالة (Sig= 0.000) وهي أصــــغر من 0.05، مما يشـــير إلى موافقة افراد العينة علىوجود دور لتبني التوجهات الحديثة لمعيار الابلاغ المالي رقم 15 والمتعلقة بالافصــــاح في الحد من ظاهرة الاحتيال المالي، مما يقضي برفض الفرضية الفرعية الرابعة وقبول البديلة التي تنص على أنه:

"يوجد دور لتبني التوجهات الحديثة لمعيار الابلاغ المالي رقم 15 "الايراد من العقود مع العملاء" والمتعلقة بالافصـــاح للحد من ظاهره الاحتيال من وجهة نظر مدققي الحســـابات الخارجيين"

الفرضية الفرعية الخامسة5-H01

لا يوجد دور لتبني التوجهات الحديثة لمعيار الابلاغ المالي رقم 15 "الايراد من العقود مع العملاء" والمتعلقة بتكاليف العقد للحد من ظاهره الاحتيال من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين.

جدول رقم (20): نتائج اختبار (t-test) الخاص بالفرضية الفرعية الخامسة

الفرضية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي الافتراضي	الفرق بين المتوسطين	قيمة t المحسوبة	مستوى الدلالة Sig t*
HO1-5	**3.6028**	**0.3969**	**3.5000**	**0.1028**	**3.317**	**0.001**

يلاحظ من بيانات الجدول رقم (20) بأن الوسط الحسابي لدور تبني التوجهات الحديثة لمعيار الابلاغ المالي رقم 15 والمتعلقة بتكاليف العقد في الحد من ظاهرة الاحتيال المالي كان (3.6028) وهو أكبر من الوسط الحسابي المعياري أو المرجعي الذي اعتمدته الباحثة وهو (3.5). وبفرق مقداره (0.1028) وهذا الفرق يعتبر معنوياً بالاستناد الى قيمة الدلالة (Sig= 0.001) وهي أصغر من 0.05، مما يشير إلى موافقة افراد العينة علىوجود دور لتبني التوجهات الحديثة لمعيار الابلاغ المالي رقم 15 والمتعلقة بتكاليف العقد في الحد من ظاهرة الاحتيال المالي، مما يقضي برفض الفرضية الفرعية الخامسة وقبول البديلة التي تنص على أنه:

"يوجد دور لتبني التوجهات الحديثة لمعيار الابلاغ المالي رقم 15 "الايراد من العقود مع العملاء" والمتعلقة بتكاليف العقدللحد من ظاهره الاحتيال من وجهة نظر مدققي الحسـابات الخارجيين"

الفرضية الرئيسية الثانية H02

لا توجد فروق ذات دلالة احصـائية في اتجاهات مدققي الحسـابات الخارجيين نحو دورلتبني التوجهات الحديثة لمعيار الابلاغ المالي رقم 15 "الايراد من العقود مع العملاء" للحد من ظاهره الاحتيال تعزى للمتغيرات الشخصية للمدقق.

وقد تم اخضاع الفرضية الفرعية الأولى لتحليل التباين الأحاديOneway ANOVA، وقد كانت النتائج كما يلي:

1- المؤهل العلمي

جدول رقم (21) اختبار الفروق اتجاهات مدققي الحسابات الخارجيين نحو دورلتبني التوجهات الحديثة لمعيار الابلاغ المالي رقم 15 "الايراد من العقود مع العملاء" للحد من ظاهره الاحتيال تعزى للمؤهل العلمي

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات SOS	درجات الحرية DF	متوسط مجموع المربعات MS	قيمة F المحسوبة	Sig
المؤهل العلمي	بين المجموعات	4.103	2	2.052	15.546	0.000
	داخل المجموعات	21.500	163	0.132		
	المجموع	25.602	165			

يبين الجدول أعلاه وجود فروق معنوية في اســـتجابات أفراد العينة حول دور لتبني التوجهات الحديثة لمعيار الابلاغ المالي رقم 15 "الايراد من العقود مع العملاء" للحد من ظاهره الاحتيال تعزى للمؤهل العلمي، حيث تبين ان قيمة (F) المحســـوبة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)بقيمة بلغت (15.546) وبمستوى دلالة Sig (= 0.000) وهي أقل من (0.05)، وعليه يمكن القول بوجود فروق معنوية في اتجاهات افراد العينة تعزى للمؤهل العلمي.

ولتحديد مصـــدر الاختلاف تم تطبيق اختبار شـــيفيه (Scheffe) للمقارنات البعدية، وكانت النتائج كما يلي:

جدول رقم (22) نتائج (Scheffe) للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية لبيان الفروق في اتجاهات مدققي الحسابات الخارجيين نحو دورلتبني التوجهات الحديثة لمعيار الابلاغ المالي رقم 15 "الايراد من العقود مع العملاء" للحد من ظاهره الاحتيال تعزى للمؤهل العلمي

الفئة	المتوسط	بكالوريوس	ماجستير	دكتوراة
		3.9210	**3.6671**	**3.6783**
بكالوريوس	**3.9210**			
ماجستير	**3.6671**	0.2538*		
دكتوراة	**3.6783**	0.2427	−0.0112	

(*) دالة عند مستوى دلالة 0.05

ويظهر الجدول رقم (22) أن هنالك اختلافاً ذا دلالة إحصـــائية في اســتجابات أفراد العينة حول دور لتبني التوجهات الحديثة لمعيار الابلاغ المالي رقم 15 "الايراد من العقود مع العملاء" للحد

من ظاهره الاحتيال تعزى للمؤهل العلمي بين فئة (بكالوريوس) وفئة (ماجستير)، حيث كانت قيمة الفرق (0.2538) لصالح فئة (بكالوريوس).

2- التخصص العلمي

جدول رقم (23) أختبار الفروق إتجاهات مدققي الحسابات الخارجيين نحو دور لتبني التوجهات الحديثة لمعيار الابلاغ المالي رقم 15 "الايراد من العقود مع العملاء" للحد من ظاهره الاحتيال تعزى للتخصص العلمي

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات SOS	درجات الحرية DF	متوسط مجموع المربعات MS	قيمة F المحسوبة	Sig
التخصص العلمي	بين المجموعات	2.075	3	0.692	4.763	0.003
	داخل المجموعات	23.527	162	0.145		
	المجموع	25.602	165			

يبين الجدول اعلاه وجود فروق معنوية في استجابات أفراد العينة حول دور لتبني التوجهات الحديثة لمعيار الابلاغ المالي رقم 15 "الايراد من العقود مع العملاء" للحد من ظاهره الاحتيال تعزى للتخصص العلمي، حيث تبين ان قيمة (F) المحسوبة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)بقيمة بلغت (4.763) وبمستوى دلالة Sig = (0.003) وهي أقل من (0.05)، وعليه يمكن القول بوجود فروق معنوية في اتجاهات افراد العينة تعزى للتخصص العلمي.

ولتحديد مصدر الاختلاف تم تطبيق اختبار شيفيه (Scheffe) للمقارنات البعدية، وكانت النتائج كما يلي:

جدول رقم (24) نتائج (Scheffe) للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية لبيان الفروق في اتجاهات مدققي الحسابات الخارجيين نحو دور لتبني التوجهات الحديثة لمعيار الابلاغ المالي رقم 15 "الايراد من العقود مع العملاء" للحد من ظاهره الاحتيال تعزى للتخصص العلمي

الفئة	المتوسط	محاسبة	علوم مالية ومصرفية	إدارة أعمال	اقتصاد
		3.9018	3.5319	3.5914	3.7467
محاسبة	3.9018				
علوم مالية ومصرفية	3.5319	0.3699*			
إدارة أعمال	3.5914	0.3104	-0.0595		
اقتصاد	3.7467	0.1551	-0.2148	-0.1553	

(*) دالة عند مستوى دلالة 0.05

ويظهر الجدول رقم (24) أن هنالك اختلافاً ذا دلالة إحصائية في استجابات أفراد العينة حول دور لتبني التوجهات الحديثة لمعيار الابلاغ المالي رقم 15 "الايراد من العقود مع العملاء" للحد من ظاهره الاحتيال تعزى للتخصص العلمي بين فئة (محاسبة) وفئة (علوم مالية ومصرفية)، حيث كانت قيمة الفرق (0.3699) لصالح فئة (محاسبة).

3- المسمى الوظيفي

جدول رقم (25)اختبار الفروق اتجاهات مدققي الحسابات الخارجيين نحو دور لتبني التوجهات الحديثة لمعيار الابلاغ المالي رقم 15 "الايراد من العقود مع العملاء" للحد من ظاهره الاحتيال تعزى للمسمى الوظيفي

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات SOS	درجات الحرية DF	متوسط مجموع المربعات MS	قيمة F المحسوبة	Sig
المسمى الوظيفي	بين المجموعات	1.548	2	0.774	5.243	0.006
	داخل المجموعات	24.055	163	0.148		
	المجموع	25.602	165			

يبين الجدول رقم (25) وجود فروق معنوية في اســـتجابات أفراد العينة حول دور لتبني التوجهات الحديثة لمعيار الابلاغ المالي رقم 15 "الايراد من العقود مع العملاء" للحد من ظاهره الاحتيال تعزى للمســـمى الوظيفي، حيث تبين ان قيمة (F) المحســـوبة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بقيمة بلغت (5.243) وبمستوى دلالة Sig = (0.006) وهي أقل من (0.05) ، وعليه يمكن القول بوجود فروق معنوية في اتجاهات افراد العينة تعزى للمسمى الوظيفي.

ولتحديد مصـــــدر الاختلاف تم تطبيق اختبار شـــيفيه (Scheffe) للمقارنات البعدية، وكانت النتائج كما يلي:

جدول رقم (26) نتائج (Scheffe) للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية لبيان الفروق في اتجاهات مدققي الحسابات الخارجيين نحو دور لتبني التوجهات الحديثة لمعيار الابلاغ المالي رقم 15 "الايراد من العقود مع العملاء" للحد من ظاهره الاحتيال تعزى للمسمى الوظيفي

الفئة	المتوسط	مدير	مدقق رئيسي	مساعد مدقق
		3.8577	**3.9067**	**3.6104**
مدير	**3.8577**			
مدقق رئيسي	**3.9067**	0.0490		
مساعد مدقق	**3.6104**	0.2473	0.2963*	

(*) دالة عند مستوى دلالة 0.05

ويظهر الجدول (26) أن هنالك اختلافاً ذا دلالة إحصائية في استجابات أفراد العينة حول دور لتبني التوجهات الحديثة لمعيار الابلاغ المالي رقم 15 "الايراد من العقود مع العملاء" للحد من ظاهره الاحتيال تعزى للمسمى الوظيفي بين فئة (مدقق رئيسي) وفئة (مساعد مدقق)، حيث كانت قيمة الفرق (0.2963) لصالح فئة (مدقق رئيسي).

4- سنوات الخبرة

جدول رقم (27) اختبار الفروق اتجاهات مدققي الحسابات الخارجيين نحو دور لتبني التوجهات الحديثة لمعيار الابلاغ المالي رقم 15 "الايراد من العقود مع العملاء" للحد من ظاهره الاحتيال تعزى لسنوات الخبرة

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات SOS	درجات الحرية DF	متوسط مجموع المربعات MS	قيمة F المحسوبة	Sig
سنوات الخبرة	بين المجموعات	4.103	3	1.368	10.304	0.000
	داخل المجموعات	21.500	162	0.133		
	المجموع	25.602	165			

يبين الجدول رقم (27) وجود فروق معنوية في اســــتجابات أفراد العينة حول دور لتبني التوجهات الحديثة لمعيار الابلاغ المالي رقم 15 "الايراد من العقود مع العملاء" للحد من ظاهره الاحتيال تعزى لســـنوات الخبرة، حيث تبين ان قيمة (F) المحســـوبة دالة إحصـائياً عند مسـتوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)بقيمة بلغت (10.304) وبمسـتوى دلالة Sig (0.000 =) وهي أقـل من (0.05)، وعليـه يمكن القول بوجود فروق معنويـة في اتجاهات افراد العينة تعزى لسنوات الخبرة.

ولتحديد مصـــــدر الاختلاف تم تطبيق اختبار شـــيفيه (Scheffe) للمقارنات البعدية، وكانت النتائج كما يلي:

جدول رقم (28) نتائج (Scheffe) للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية لبيان الفروق في اتجاهات مدققي الحسابات الخارجيين نحو دور لتبني التوجهات الحديثة لمعيار الابلاغ المالي رقم 15 "الايراد من العقود مع العملاء" للحد من ظاهره الاحتيال تعزى لسنوات الخبرة

الفئة	المتوسط	أقل من 5 سنوات	من 5 – أقل من 10 سنوات	من 10 – أقل من 15 سنة	15 سنة فأكثر
		3.8241	**4.0791**	**3.8691**	**3.6189**
أقل من 5 سنوات	**3.8241**				
من 5 – أقل من 10 سنوات	**4.0791**	-0.2550*			
من 10 – أقل من 15 سنة	**3.8691**	-0.0450	0.2100*		
15 سنة فأكثر	**3.6189**	0.2052	0.4602*	0.2502*	

(*) دالة عند مستوى دلالة 0.05

ويظهر الجدول رقم (28) أن هنالك اختلافاً ذا دلالة إحصائية في استجابات أفراد العينة حول دور لتبني التوجهات الحديثة لمعيار الابلاغ المالي رقم 15 "الايراد من العقود مع العملاء" للحد من ظاهره الاحتيال تعزى لسنوات الخبرة بين فئة (من 5 – إلى أقل من 10 سنوات) وبقية فئات سنوات الخبرة، حيث كانت قيمة الفرق في الحالات الثلاث لصالح فئة (من 5 – إلى أقل من 10 سنوات)، كما تبين وجود فروق بين فئة (من 10 – إلى أقل من 15 سنة) وفئة (15 سنة فأكثر)، حيث كانت قيمة الفرق (0.2502)، ولصالح فئة (من 10 – إلى أقل من 15 سنة).

5- عدد الشهادات المهنية

جدول رقم (29) اختبار الفروق اتجاهات مدققي الحسابات الخارجيين نحو دور لتبني التوجهات الحديثة لمعيار الابلاغ المالي رقم 15 "الايراد من العقود مع العملاء" للحد من ظاهره الاحتيال تعزى لعدد الشهادات المهنية

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات SOS	درجات الحرية DF	متوسط مجموع المربعات MS	قيمة F المحسوبة	Sig
عدد الشهادات المهنية	بين المجموعات	0.781	3	0.260	1.699	0.173
	داخل المجموعات	24.821	162	0.153		
	المجموع	25.602	165			

يبين الجدول رقم (29) عدم وجود فروق معنوية في اســـتجابات أفراد العينة حول دور لتبني التوجهات الحديثة لمعيار الابلاغ المالي رقم 15 "الايراد من العقود مع العملاء" للحد من ظاهره الاحتيال تعزى لعدد الشــــهادات المهنية، حيث تبين ان قيمة (F) المحســوبة غير دالة إحصـــائياً عند مســـتوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)بقيمة بلغت (1.699) وبمســـتوى دلالة (Sig=0.173) وهي أكبر من (0.05)، وعليه يمكن القول بعدم وجود فروق معنوية في اتجاهات افراد العينة تعزى لعدد الشهادات المهنية.

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

1.5 النتائج

2.5 التوصيات

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

1.5 النتائج

بالاعتماد على تحليل البيانات الخاصة بمتغيرات أنموذج الدراسة، واختبار الفرضيات، تم التوصل إلى النتائج التالية:

1- أظهرت النتائج ان اتجاهات افراد العينة من مدققي الحسابات القانونين كانت نحو الموافقة على أهمية التوجهات الحديثة لمعيار الابلاغ المالي الدولي رقم 15 "الايراد من العقود مع العملاء" للحد من الاحتيال المالي. وهذا ما أكدته نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الأولى.

2- أظهرت نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى من الفرضية الرئيسية وجود دور للتوجهات الحديثة لمعيار الابلاغ المالي الدولي رقم 15 "الايراد من العقود مع العملاء" والمتعلقة بالاعتراف للحد من الاحتيال المالي، حيث تبين أن عملية اثبات العوض المستلم على انه ايراد في حال تم انهاء العقد او العوض المستلم من العميل غير قابل للرد، من أكثر أشكال الاعتراف أهمية نسبية في الحد من الاحتيال المالي.

3- أظهرت نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية من الفرضية الرئيسية وجود دور للتوجهات الحديثة لمعيار الابلاغ المالي الدولي رقم 15 "الايراد من العقود مع العملاء" والمتعلقة بالقياس للحد من الاحتيال المالي، حيث تبين أنه في حال كان العوض المتعهد به في العقد يتضمن مبلغاً متغيرا فيجب على الشركةان تقدر مبلغ العوض الذي سوف يكون

للشـركة حق فيه مقابل تحويل السـلع و الخدمات المتعهد بها الى العميل، من أهم البنود التيتساعد في الحد من انتشار الاحتيال المالي.

4- أظهرت نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة من الفرضية الرئيسية وجود دور للتوجهات الحديثة لمعيار الابلاغ المالي الدولي رقم 15 "الايراد من العقود مع العملاء" والمتعلقة بالعرض للحد من الاحتيال المالي، حيث تبين أن قيام الشـــركة بعرض العقد في قائمه المركز المالي على انه اصـــل عقد او التزام عقد تبعاً للعلاقه بين اداء الشـــركةودُفعة العميل، من أهم البنود التيتساعد في الحد من تضخيم او تخفيض الايرادات.

5- أظهرت نتائج اختبار الفرضية الفرعية الرابعة من الفرضية الرئيسية وجود دور للتوجهات الحديثة لمعيار الابلاغ المالي الدولي رقم 15 "الايراد من العقود مع العملاء" والمتعلقة بالافصاح للحد من الاحتيال المالي، حيث تبين أن قيام الشركة بالافصاح عن المعلومات الكمية والنوعيه المتعلقه بالعقد، وتمكين مســـتخدمي القوائم الماليه من فهم طبيعه ومبلغ وتوقيت وحاله عدم التأكد للايرادات والتدفقات النقديه الناشئه عن العقود مع العملاء، من أهم البنود التيتساعد في في الحد من التلاعب والاحتيال.

6- أظهرت نتائج اختبار الفرضـــية الفرعية الخامســـة من الفرضـــية الرئيســـية وجود دور للتوجهات الحديثة لمعيار الابلاغ المالي الدولي رقم 15 "الايراد من العقود مع العملاء" والمتعلقة بتكاليف العقد للحد من الاحتيال المالي، حيث تبين أن قيام الشـــركة باثبات بعض أنواع من التكاليف كمصروفات، يساهم في الحد من الاحتيال، ومن هذه التكاليف، التكاليف العمومية ,تكاليف المواد لتنفيذ العقد ,التكاليف التي تتعلق بالتزامات الاداء التي تم الوفاء بها والتكاليف التي تكون الشـــركة غير قادره على التمييز بانه تم الوفاء بها او لم يتم الوفاء بها

7- تبين وجود فروق ذات دلالة احصـــائية في اتجاهات مدققي الحســـابات الخارجيين نحو دورلتبني التوجهات الحديثة لمعيار الابلاغ المالي رقم 15 "الايراد من العقود مع العملاء" للحد من ظاهره الاحتيال تعزى للمتغيرات الشخصية للمدقق .

وبملاحظة الدراسات السابقة نجد أن هنالك العديد من الدراسات السابقة التي توافقت مع نتائج الدراســة الحالية، حيث توافقت الدراســة الحالية مع دراســة (الخريســات ,2017) و دراســة (سلمان و يحيى,2016) والتي أظهرت أنه يمكن الحد من المخاطر الموروثة من خلال تقييم العوامل التي تؤدي الى المخاطر (طبيعة عمل الزبون, نتائج التدقيق الســابق , الصــفقات غير روتينية ,الإطراف ذات العلاقة). كما توافقت مع دراسة ,Dylag and kucharczyk) (2011 التي أظهرت أن تفسير معيار IFRS 15 أثر على السياسات المحاسبية بما يقارب 30% من عينه الدراسة لذلك فإن الاثر الرئيسي لتنفيذ السياسة المحاسبية يكون على ايراد المبيعات و كلف الانتاج و التي لا يمكن تحديها الا بعد الانتهاء من مده العقد. كما توافقت مع دراســة (KPMG IFRG Ltd, 2011) التي اوضــحت التعديلات الجديدة وتفصــيلها بحيث إنها أخذت بعين الاعتبار المخاوفالتي أبدتها شــركات المقاولات حيث إن المجلس المكون من مجلس معايير المحاســبة الدولية IASB ومجلس معايير المحاســبة المالية FASBوضـح بشـكل كبير خاصـة بالاعتراف بالايراد مع الاخذ بعين الاعتبار عامل وقت الانجاز مما يقلل من التذبذب في تقديرات الايراد. وتوافقت كذلك مع دراســـة (KHAMIS,2016) أن المعيار الجديد سيصحح نقاط الضعف وأوجه القصور التي تظهر في كل من IFRS & US. GAAP و ان اتخاذ نهج الخطوات الخمس في الايرادات يؤدي الى منهجيه اعتراف متسـقه و بالتالي يعزز من سـمه المقارنه المالية , بالاضــافه الى انها

توافقت مع دراســة (Kasztelnik,2015) و دراســة (Stromlands & wachmeister ,2016) و دراسة (PETERS,2016)

ومن جهة أخرى، فقد تعارضـــت الدراســـة الحالية مع دراســـة (Oguzhan and other, 2016) التي أظهرت ان المعايير الدولية للتقارير المالية ســـوف تؤدي الى زياده في تقلبات ارباح شـــركتهم وان تطبيق المعايير الدوليه للتقارير المالية يتطلب معلومات هامه على الرغم من انهم يعترفون بتحســـين في شـــفافيه اعداد التقارير المالية وانخفاض في عدم التماثل في المعلومات ومخاطر المعلومات مع تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

2.5 التوصيات

في ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج فإن الباحثة توصي بما يلي:

1- ضـــــرورة الزام الشـــــركة بتطبيق معيار الابلاغ المالي رقم 15 "الايراد من العقود مع العملاء" ابتداء من العام 2018، وهو التاريخ المعلن لســـريان المعيار حســـب ما اعلن مجلس المعايير المحاسبية الدولية.

2- ضرورة قيام الجهات الاشرافية، وعلى رأسها، جمعية المحاسبين القانونين الأردنين، بعقد ورش عمل ومحاضـرات وبرامج تدريبي، لشـرح التوجهات الحديثة لمعيار الابلاغ المالي رقم 15 "الايراد من العقود مع العملاء".

3- ضـــــرورة قيام المدقق الخارجي بدراســـــة وتحليل جميع المجالات التي من الممكن أن تســـتغلها الإدارة في الاحتيال المالي والتلاعب بالبيانات المالية، حيث تتضـــمن هذه المجالات كل من الاعتراف والقياس والعرض والافصاح وتكاليف العقد.

4- التأكيد على تتبع خطوات الاعتراف بالايراد حســـب ما هو منصـــوص عليه في متن المعيار، والمتضـــمنة تحديد العقد، وتحديد التزامات الأداء، وتحديد ســـعر المعاملة، وتخصـــيص ســـعر المعاملة، ومن ثم الاعتراف بالإيراد عندما أو (كما لو أن) التزامات الاداء تم الوفاء بها.

5- التأكيد على التزام كافة الضـوابط المحاسـبية عن العقد مع العميل، وخاصـة التي تخص الاتفاق الشـفهي أو الخطي بين اطراف العقد، أو منع القيام بإعادة تقييم الضـوابط الملتزم بها، وذلك بهدف الحد من الاحتيال.

6- ضـرورة قيام الشـركة بزيادة مسـتوى الافصـاح الكمي والنوعي عن جميع العمليات التي تمت وفقاً لمعيار الابلاغ المالي رقم 15 "الايراد من العقود مع العملاء".

7- عند القيام بتكليف المدقق الخارجي، يجب التأكد من الكفاءة المعرفية والخبرة العملية والمهنية لديه لتقديم التأكيدات على أن عملية الاعتراف بالايرادات تمت وفق لمعيار الابلاغ المالي رقم 15 "الايراد من العقود مع العملاء".

قائمة المصادر والمراجع

أولاً : قائمة المراجع العربية

- أبو نصار ;محمد , حميدات; جمعه (2016) , **معايير الابلاغ المالي الدولي – الجوانب النظرية والعملية** , الطبعه الثالثة , عمان: دار وائل للنشر .
- الجبوري; نصيف و الخالدي;صلاح (2012), **استعمال قانون بنفورد فيف اكتشاف عمليات الاحتيال المالي** ,كلية الاداره و الاقتصاد, جامعة بغداد – العراق,المجلد18 ,العدد68 ,الصفحات 420-430 .
- الخريسات ; براءه , (2017) , **أثر التحول لتطبيق المعيار IFRS15 على الاعتراف بالايراد من العقود مع العملاء – دراسة حالة (شركة الاتصالات الاردنية –أورنج-)**, جامعة الشرق الاوسط ,عمان, الاردن .
- القشي; ظاهر شاهر و العقله; محمد منصور,(2015) , **أثر الالتزام بمبدأ الاعتراف بالايراد على مشكلات قياس مصادر الدخل في القنوات الفضائية العربية**, المجله الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية –عدد01 , الصفحات 57-85.
- جثير;سعدون حمود,وعذاب; ستار مجهول(2014) , **دور اجراءات مكتب المفتشين العاملين في الحد من جرائم الاحتيال** , مجله العلوم الاقتصاديه و الاداريه, جامعة بغداد – العراق, المجلد20, العدد79 ,الصفحات 105-140 .
- سليمان;عامر محمد, وكاظم; يحيى علي(2016), **المخاطر الموروثه ودورها في تعزيز مسؤوليه مراقب الحسابات في الكشف عن الاحتيال المالي**, مجله العلوم الاقتصاديه و الاداريه, جامعة بغداد – العراق, المجلد 22, العدد 88 ,الصفحات 447-471 .

- شواد; عبد الغني(2013) , **المعالجه المحاسبيه للايرادات و النفقات وفقاً للنظام المالي المحاسبي,** وجامعه قاصدي مرباح- ورقله, كليه العلوم الاقتصاديه و التجارية و علوم التسيير, جامعة بغداد – العراق .

- عباس; محمد عبد الجليل (2013) , **أهمية عمل لجان التدقيق وتكاملها مع مهام ديون الرقابة المالية الاتحادي للحد من حالات الاحتيال** , بحث مقدم الى مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبة والمالية كجزء من متطلبات نيل شهادة المحاسب القانوني,بغداد .

- يعقوب; أ.م.د. فيحاء عبدالله, عباس; محمد عبد الجليل (2014), **أنموذج مقترح لعمل لجان التدقيق في القطاع العام وتفعيله مع ديوان الرقابة المالية الاتحادي للحد من حالات الاحتيال** , مجله دراسات محاسبية ومالية, جامعة بغداد – العراق ,المجلد 9,العدد29 ,الفصل 4 ,الصفحات 47-96 .

ثانياً : المراجع الإنجليزية

- Albrecht, W. Steve; Albrecht, Canan C.; Albrecht, Chad O.;andZimbelman, Mark F. 2009 . Fraud Examination ,Third Edition, South Western Educational Publishing .
- Stalling, D., Grissac, A. J. d., &Heskett, L. D. 2014. In depth: a look at current financial reporting issues. Revenue from contracts with customers: The standard is final – A comprehensive look at the new revenue model: PwC. Available: https://www.pwccn.com/en/migration/pdf/ip-supplement.pdf
- Arens ,Alvin. Elder,Randal J. & Beasley, Mark . 2011. Auditing and Assurance Servises, Pearson Education limted 2017.
- Arens,Alvin.Elder,Randal J . Beasley, Mark . 2012 . Auditing and Assurance Services , 14th Edition
- ACFE . 2010. Report to the nations on occupational fraud and abuse , associstion of certified fraud examiners .
- BDO . 2015 . IFRS at a glance: IAS 18 Revenue. BDO IFR Advisory Limited, Retrieved from www.bdointernational.com

- Bahadır ;Oğuzhan, Demir; Volkan, Öncel; AslıGül . 2016. IFRS implementation in turkey: benefits and challenges,Accounting and Management Information Systems Vol. 15, No. 1, pp. 5-26
- Benavides, L. .2015. Flattening The Revenue Recognition Standard.Ssrn 2597787.
- Bohusova, H. &Nerudova, D. 2009.US GAAP AND IFRS CONVERGENCE IN THE AREA OF REVENUE RECOGNITION.ECONOMICS & MANAGEMENT, Vol.19:pp.12-19. Available: http://ecoman.ktu.lt/index.php/Ekv/article/view/9236/4670
- Coenen,Tracy. 2009 . Expert fraud investigation – A step-by-step Guide , john Wiley & sons , inc , first edition.
- Dalkiliç, A. F. 2014 . The Real Step In Convergence Project: A Paradigm Shift From Revenue Recognition To Revenue From Contracts With Customers . Economics AndAdministrative Sciences, 4(3-4), 67-84.
- Dyson, R. A. 2015 . Case Studies In The New Revenue Recognition Guidance . The Cpa Journal, 85(3), 22

- Djama, C. .2008 . Fraude a l'informationcomptable et financière : le rôle des autorités de régulation, http://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00522510.
- Dylag, r., kucharczyk, M., .2011. recognition revenue from the construction of real estate in financial statements of developers in Poland , accounting and management information systems, 10 (1),25-42,2011
- El-anati, Radwan. 2002. Accounting in English Language, Theory & Applications, fist edition ,p113
- Essien-Akpan I. 2011 . The International Financial Reporting Standards (IFRS). The Role of the Chartered Secretary and Administrator . A paper presented at the 35th Conference of ICSAN. Lagos Sheraton Hotels and Towers.October 26th and 27th.
- Earnst and Young. 2011 . Revised revenue recognition proposals – implications for the real estate and construction, Publication number: EYG no. AU1057
- Epstein,Barry Jay .2016 . Revenue Recognition: A White Paper on Fraud and Financial Reporting Risk. Chiacgo,Retrived form, http://www.cca-advisors.com

- Godwin E.; Oyedokun. 2016. Chief technical consultant /CEO , OGE Professional services Ltd, godwinoye@yahoo.com
- Goode, S., Lacey, D. 2011. Detecting complex account fraud in the enterprise: The role of technical and on technical controls , Decision Support Systems 50, p 702-714.
- Goldman,Peter and kaufman,Hilton. 2009 .Anti-Froud Risk and control workbook ,Firsteedition,wiley.
- Fisher, K. .2014. A New Model For Revenue Recognition: Key Changes To Generally Accepted Accounting Principles . Available AtSsrn 2438118.
- Hasanen, S. H. M. &Talib, D. M. A. M. A. .2014. A Proposed Model To Address Convergence Determinants, Ifrs&Fasb: Measurement & Disclosure Of Revenue Recognition -The Case Of Egypt . International Journal Of Academic Research,6, 269-285.
- Huefner, R. J. .2015. The Impact Of New Financial Reporting Standards On Revenue Management . Journal Of Revenue And Pricing Management, 15, 78-81
- Holzmann, O. J. &Munter, P. .2014. New Revenue Recognition Guidance . Journal Of Corporate Accounting & Finance, 25, 73-76.

- IFRS . 2014. IASB AND FASB ISSUE CONVERGED STANDARD ON REVENUE RECOGNITION.CHRIS WELSH,COMMUNICATIONS MANAGER,IFRS FOUNDATION.
- JD Edwards .2016. The Impact of Revenue from Contracts with Customers Frequently Asked Questions, ORACLE JD EDWARDS FAQ.
- J.Gallistel, D., Phan, T., Bartlett, G. D., & Dodd, J. L. 2012.ASB & FASB Convergence Project Revenue Recognition.Drake Management Review, Vol. 2(No. 1): pp. 36-51. Available: http://faculty.cbpa.drake.edu/dmr/0201/DMR020106R.pdf
- Khamis; Amr M. .2016. Perception of Preparers and Auditors on New Revenue Recognition Standard (IFRS 15). JurnalDinamikaAkuntansidanBisnis Vol. 3(2), pp 1-18
- Kasztelnik, K. 2015. The Value Relevance of Revenue Recognition under International Financial Reporting Standards.Accounting and Finance Research Vol. 4(No. 3): pp. 88-98. Available: http://www.sciedu.ca/journal/index.php/afr/article/viewFile/7355/4530

- KPMG IFRG Ltd, .2011. New on the Horizon: Revenue recognition for building and construction , Publication number: 314840, issue: November.
- Mirza, A. A., Holt, G., & Knorr, L. 2011. Practical Implementation Guide and Workbook for IFRS (3th ed.). New Jersey – United States of America: John Wiley & Sons, Inc.
- Malamed , David .2010. Fraud never sleeps CA magazine , Canadian institute of chartered Accountants .
- Mcmillan, Edward J.. 2006. Prevention Fraud in Nonprofit Organizations , John Wiley& Sons, Inc. , First Edition ,p6.
- Navarroamper&co. .2014. Accounting & auditing new (IFRS 15– revenue from contracts with customers : part 2B – differences vs. IAS 18 – revenue) ,Philippines | Technical Research | 17 July 2014 (Issue 4).
- nawale;G.N. .2016. contemporary issues of businesses with special reference to business ethics and accounting frauds ,INTERNATIONAL JOURNAL OF MULTIFACETED AND MULTILINGUAL STUDIES, VOLUME–III, ISSUE–II

- Oyedokun G. E. .2016. REVENUE RECOGNITION PARADOX: A REVIEW OF IAS 18 AND IFRS 15, Chief Technical Consultant/CEO , OGE Professional Services Ltd WWW. godwinoye@yahoo.com
- Okoye, P.V.C., Okoye, J. F. N., and Ezejiofor, R. A. (2014). "**Impact of the IFRS adoption on stock market movement in Nigerian corporate organization**". International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences, 4(9), ISSN: 2222-6990 DOI: 10.6007/IJARBSS/v4-i9/1150. Retrieved from http://dx.doi.org/10.6007/IJARBSS/v4-i9/1150
- Oguzhan ,Bahair. Volkan, Demir and gul, oncel . 2016. IFRS implementation in turkey: benefits and challenges ,Accounting and Management Information Systems Vol. 15, No. 1, pp. 5-26.
- Okoye, E., Okafor, T., Ijeoma, N. 2009. Impact of the fraud triangle on audit process: the Nigerian accountants' view , the university Advanced Research Journal, 1119-8125.
- Peters; Maxime .2016. The new IFRS 15 standard : implementation challenges for Belgian companies, Master en sciences de gestion, à finalitéspécialiséeen Financial Analysis and Audit , http://hdl.handle.net/2268.2/1243

- Peterson, Bonita; andZikmund, Paul .2004. 10 Truths You Need to Know About Fraud ; Strategic Finance Magazine; Vol. 85 Issue 11,p30.
- Perols, Johan and Lougee, Barbara A. .2010. The Relation between Earnings Management and Financial Statement Fraud , Advances in Accounting, 27(1), 39-53, 2011. Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=2206628
- Steele, C. A. 2012. The Convergence of U.S. GAAP and IFRS: Revenue Recognition. University of New Hampshire, Durham. Available: http://scholars.unh.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1087&context=honors
- Sitorus, T., Scott, D. .2010. Fraud risk factors and auditing standards: A call for the replication of empirical research in an Islamic environment, The Arab Journal of Accounting, Volume 13, Number 1, pp. 116-140.
- Wachtmeister, E. &Strömland, M. 2016.Why do preparers participate in the development of the accounting standard IFRS15 ? –A study on the aspects of region, industry, opinion and argumentation. Lund University, Lund. Available:

http://lup.lub.lu.se/luur/download?func=downloadFile&recordOId=8888706&fileOId=8888708

- Wuerges, A., Borba, J. .2010. Accounting fraud detection: is it possible to quantify undiscovered cases?, Social Science Research Network, http://ssrn.com/abstract=1718652.
- Tong, T. L. .2015. A Review OfIfrs 15 Revenue From Contracts With Customers. Http://Goo.Gl/Xnv4ke.
- Telberg , Rick .2004. a joint effort to fight corporate Fraud :CPAs stand as a solid line of defense in Thwarting basic accounting Fraud , Journal of Accountancy , Volume 197 ; issue4

ملحق رقم 1

بسم الله الرحمن الرحيم

الإستبانه

حضرة السيد / الساده:.. المحترم

فــي إطار إعــداد رســالــة الماجستير تحت عنــوان: ″**التوجهات الحديثه لمعيار الابلاغ المالي الدولي رقم 15 "الايراد من العقود مع العملاء " للحد من الاحتيال المالي – من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين الاردنيين**″ وتتطلـب الرسـالـة تصـميم الاســتبانــة لغـايات التحقق من دور مكونات الرقابة الداخلية بما يتناسب موضوع الدراسة ولتحقيق أهداف الدراسة ، تم تصميم استبانة مكونة من قسمين:

القسم الأول :يتكون من البيانات الشخصية لمدققي الحسابات الخارجيين الأردنيين.

القسم الثاني :يتكون من فرضيات الدراسة.

القسم الثالث : يتكون أسئلة الدراسة.

شاكرة لكم حسن تعاونكم

اسم المشرف	**الباحثة**
د.علاء المطارنه	**ساره الغنانيـــم**

وتقبلوا فائق الاحترام و التقدير

القسم الأول : المتغيرات الديموغرافيــــــــــة

1. المؤهل العلمي :

- دبلوم
- بكالوريس
- ماجستير
- دكتوراه

2. التخصص :

- محاسبه
- اداره اعمال
- اقتصاد
- علوم مالية ومصرفيه
- اخرى , حددها ....

3. عدد الشهادات المهنية عدا شهادة JCPA :

- لا يوجد
- شهادة واحدة
- شهادتان
- أكثر من شهادتين

4. المسمى الوظيفي :

- صاحب او شريك مكتب تدقيق
- مدير دائرة تدقيق
- مدقق حسابات رئيسي
- مدقق حسابات

5. عدد سنوات الخبره :

- اقل من 5 سنوات
- من 5 – 10 سنوات
- من 10 – 15 سنه
- من 15 – 20 سنه
- 20 سنه فأكثر

القسم الثاني: فرضيات الدراســــــــــــــة

يستند البحث الى فرضيتين رئيسيتين، وهما:

الفرضية الرئيسية الاولى H01

لا يوجد دور لتبني التوجهات الحديثة لمعيار الابلاغ المالي رقم 15 "الايراد من العقود مع العملاء" للحد من ظاهره الاحتيال من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين.

ويتفرع من هذه الفرضية، الفرضيات التالية:

- الفرضية الفرعية الاولى H01-1

لا يوجد دور لتبني التوجهات الحديثة لمعيار الابلاغ المالي رقم 15 "الايراد من العقود مع العملاء" والمتعلقة بالاعتراف للحد من ظاهره الاحتيال من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين.

- الفرضية الفرعية الثانية H01-2

لا يوجد دور لتبني التوجهات الحديثة لمعيار الابلاغ المالي رقم 15 "الايراد من العقود مع العملاء" والمتعلقة بالقياس للحد من ظاهره الاحتيال من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين.

- الفرضية الفرعية الثالثة H01-3

لا يوجد دور لتبني التوجهات الحديثة لمعيار الابلاغ المالي رقم 15 "الايراد من العقود مع العملاء" والمتعلقة بالعرض للحد من ظاهره الاحتيال من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين.

- الفرضية الفرعية الرابعةH01-4

لا يوجد دور لتبني التوجهات الحديثة لمعيار الابلاغ المالي رقم 15 "الايراد من العقود مع العملاء" والمتعلقة بالإفصاح للحد من ظاهره الاحتيال من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين.

- الفرضية الفرعية الخامسه H01-5

لا يوجد دور لتبني التوجهات الحديثة لمعيار الابلاغ المالي رقم 15 "الايراد من العقود مع العملاء" والمتعلقة بتكاليف العقد للحد من ظاهره الاحتيال من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين.

الفرضية الرئيسية الثانية H02

لا توجد فروق ذات دلالة احصائية في اتجاهات مدققي الحسابات الخارجيين نحو دور لتبني التوجهات الحديثة لمعيار الابلاغ المالي رقم 15 "الايراد من العقود مع العملاء" للحد من ظاهره الاحتيال تعزى للمتغيرات الشخصية للمدقق.

القسم الثالث : أسئله الدرســـــــــــــه جدول (30)

الرقم	الفقره	اوافق	لا اوفق	محايد	اوافق بشده	لا اوافق بشده
الاعتراف						
1	ان احدى الضوابط اللازمه للمحاسبه عن عقد مع العميل " ان اطراف العقد قد اتفقت على العقد اما خطيا او شفهيا او باحدى الممارسات التجاريه فإن ذلك يحد ذلك من تكاثر مواطن الاحتيال"					
2	ان احدى الضوابط اللازمه للمحاسبه عن عقد مع العميل " ان بامكان الشركةتحديد حقوق كل طرف فيما يتعلق بالسلع او الخدمات التي سيتم تحويلها وهذا يساعد في الحيلوله دون الوقوع في الاحتيال المالي"					
3	ان احدى ضوابط اللازمه للمحاسبه عن عقد مع العميل " من الممكن حصول الشركةعلى العوض الذي سيكون لها حق فيه في مقابل السلع او الخدمات التي سيتم تحويلها الى العميل وهذا سيحد من امكانيه تسجيل الايرادات في فترات ماليه اخرى وبالتالي الحد من الاحتيال المالي"					

4	ان بعض العقود مع العملاء قد تكون لها مده محدده ويمكن انهاؤها او تعديلها من قبل اي من الاطراف في اي وقت وهذا يساعد في الحد من تسجيل ايرادات وهميه وهنا يساعد في الحد من الاحتيال المالي"					
5	ان في حاله استيفاء كافه الضوابط للمحاسبه عن عقد مع العميل لا يجوز للشركة اعاده تقييم تلك الضوابط وهذل يحد من تضخيم الإيرادات					
6	في حاله عدم استيفاء الضوابط للمحاسبة عن عقد مع العميل فانه يجب على الشركةاثبات العوض المستلم على انه ايراد في حال تم انهاء العقد او العوض المستلم من العميل غير قابل للرد وهذا يساعد في الحد من تسجيل ايرادات وهميه.					
القياس		**اوافق**	**لا اوفق**	**محايد**	**اوافق بشده**	**لا اوافق بشده**
1	عندما يتم الوفاء بالتزام اداء يجب على الشركةان تثبت ما يتم تخصيصه من مبلغ سعر المعامله على انه ايراد وهذا يساعد ذلك في الحد من تضخيم الايرادات					
2	شروط العقد والممارسات التجارية يجب ان تاخذها الشركةبالحسبان لتحديد سعر المعامله للحد من امكانية تسجيل ايرادات وهميه					
3	ان طبيعه وتوقيت ومبلغ العوض المتعهد يه من قبل العميل يؤثر على تقدير سعر المعامله حيث يحد ذلك من ممارسه اساليب الاحتيال بما يخص الايرادات الوهميه					
4	لغرض تحديد سعر المعامله يجب على الشركةالافتراض بانه سيتم تحويل السلع و الخدمات الى العميل كما هو متعهد به وفقاً للعقد الحالي وان العقد لن يتم الغاؤه او تجديده او تعديله سوف يمنع التلاعب بالايرادات					
5	اذا كان العوض المتعهد به في العقد يتضمن مبلغاً متغيرا فيجب على الشركةان تقدر مبلغ العوض الذي سوف يكون للشركة حق فيه مقابل تحويل السلع و الخدمات المتعهد بها الى العميل يساعد ذلك في الحد من انتشار الاحتيال المالي .					
6	يتم تقدير مبلغ العوض المتغير باستخدام طريقه القيمه المتوقعه و المبلغ الاكثر ترجيحا للتنبؤ بشكل افضل بمبلغ العوض يساعد في تقليص مواطن الضعف التي تساعد في تواجد الاحتيال المالي					
العرض		**اوافق**	**لا اوفق**	**محايد**	**اوافق بشده**	**لا اوافق بشده**
1	عندما يقوم اي من طرفي العقد بالاداء بموجبه, فانه يجب على الشركةعرض القعد في قائمه المركز المالي على انه اصل عقد او التزام عقد تبعاً للعلاقه بين اداء الشركة ودُفعه العميل وهذا يساعد في الحد من تضخيم او تخفيض الايرادات					

2	اذا قامت الشركةبالاداء من خلال تحويل سلع او خدمات الى العميل قبل ان يسدد العميل العوض فيجب على الشركةعرض العقد على انه اصل عقد (ذمم مدينه), يساعد ذلك في تجنب التلاعب في تسجيل ايرادات وهميه .					
3	اذا سدد العميل العوض قبل قيام الشركةبتحويل السلع او الخدمات الى العميل فيجب على الشركةعرض العقد على انه التزام عقد (ايرادات مؤجله)عندما يتم السداد , يساعد ذلك في منع التلاعب في تسجيل ايرادات وهميه .					
4	عند قيام الشركةبالعرض بشكل منفصل اي حقوق غير مشروطه في العوض على انها مبلغ مستحق التحصيل يحد ذلك في تسجيل الايرادات في فترات ماليه اخرى .					
5	عند قيام الشركةبتقويم اصل العقد لمعرفه الهبوط (تدني القيمه) فانه يجب ان يقاس و يعرض و يفصح عنه وفقIFRS9باعتباره اصلاً مالياً , هذا سوف يساعد ذلك بالحد من ظاهره الاحتيال المالي .					
6	يكون الحق في العوض غير المشروط اذا كان مرور الوقت فقط مطلوباً قبل ان يصبح سداد ذلك العوض مستحقاً ,يساعد في منع تضخيم الايرادات.					
الافصاح		**اوافق**	**لا اوفق**	**محايد**	**اوافق بشده**	**لا اوافق بشده**
1	الافصاح عن المعلومات الكمية و النوعيه المتعلقه بالعقد لتمكين مستخدمي القوائم الماليه من فهم طبيعه ومبلغ وتوقيت وحاله عدم التأكد للايرادات و التدفقات النقديه الناشئه عن العقود مع العملاء يساعد في الابتعاد كل البعد عن التلاعب و الاحتيال.					
2	على الشركةان تاخذ بالحسبان مستوى التفاصيل اللازمه للوفاء بهدف الافصاح الذي يساعد ذلك في الكشف عن الاماكن المهيئه او المعرضه للاحتيال .					
3	على الشركةان تجمع او تفصل الافصاحات بحيث لا يتم حجب المعلومات المفيده من خلال تضمين كميه كبيره من تفاصيل غير مهمه او تجميع بنود لها نفس الخصائص يساعد ذلك في المنع من الوقوع في الاحتيال المالي او الكشف عنه .					
4	على الشركةان توضح علاقه توقيت الوفاء بالتزامات الاداء بالتوقيت المعتاد للسداد والاثر الذي تتركه على ارصده كل من اصل العقد او التزام العقد , يساعد في توضيح الجوانب الخفيه ومنع التلاعب و الاحتيال المالي .					
5	على الشركةان تفصل الايراد المثبت في العقود مع العملاء الى اصناف تصف كيف تتأثر طبيعه ومبلغ و توقيت وعدم تأكيد الايراد و التدفقات النقديه بالعوامل الاقتصاديه ,يساعد في عدم تسجيل ايرادات وهميه .					
6	على الشركةان تفصح عن مبالغ الايرادات المثبته من العقود مع العملاء مالم تكن تلك المبالغ قد تم عرضها بشكل منفصل في قائمه الدخل الشامل وفقاً لمعايير اخرى و يساعد في عدم تضخيم او تخفيض الايرادات.					

7	على الشركةان تفصح عن اي خسائر تندي في قيمه العقد(الذمم المدينه)مثبته على اي مبالغ مستحقه التحصيل مالم تكن تلك المبالغ قد تم عرضها بشكل منفصل في قائمه الدخل الشامل وفقاً لمعايير اخرى و يساعد في عدم تضخيم او تخفيض الايرادات.					
تكاليف العقد		**اوافق**	**لا اوفق**	**محايد**	**اوافق بشده**	**لا اوافق بشده**
1	على الشركةان تثبت التكاليف الاضافيه للحصول على العقد مع العميل على انها اصل إذا كانت الشركةتتوقع استرداد تلك التكاليف ويساعد ذلك في الحد من الاحتيال المالي المتمثل في تخفيض الايرادات .					
2	على الشركةاثبات تكاليف الحصول على العقد,التي سيتم تكبدها بغض النظر عما اذا كان العقد قد تم الحصول عليه اما لا, على انها مصروف عند تكبدها ما لم يت تحميل تلك التكاليف صراحه على العميل ,يحد ذلك من تسجيل ايرادات وهميه .					
3	يجوز للشركة اثبات التكاليف الاضافيه للحصول على العقد على انها مصروف عند تكبدها اذا كانت فتره اطفاء الاصل الذي كانت الشركةستقوم به يساعد في الحد من تسجيل الايرادات في فترات مالية اخرى					
4	على الشركةان تثبت كل من التكاليف التالية كمصروفات عن تكبدها (التكاليف العمومية ,تكاليف المواد لتنفيذ العقد ,التكاليف التي تتعلق بالتزامات الادارء التي تم الوفاء بها والتكاليف التي تكون الشركةغير قادره على التمييز بانه تم الوفاء بها او لم يتم الوفاء بها) يساعد في الحد من تضخيم الايرادات					
5	التكاليف التي يتم تكبدها للوفاء بعقد مع العميل و التي لا تقع ضمن معيار اخر(IAS2,IAS16,IAS38) , يجب على الشركةان تثبت اصلاً من التكاليف المتكبده للوفاء بالعقد اذا كانت تلك التكاليف تستوفي ما يلي"التكاليف تتعلق بشكل مباشر بعقد او عقد متوقع بامكان الشركةتمييزه بشكل محدد" يساعد في الحد من الاحتيال المالي .					
6	التكاليف التي يتم تكبدها للوفاء بعقد مع العميل و التي لا تقع ضمن معيار اخر(IAS2,IAS16,IAS38) , يجب على الشركةان تثبت اصلاً من التكاليف المتكبده للوفاء بالعقد اذا كانت تلك التكاليف تستوفي ما يلي "التكاليف تحقق او تحسن موارد للشركة سيتم استخدامها في الوفاء بالتزامات الاداء في المستقبل يساعد في الحد من الاحتيال المالي .					
7	التكاليف التي يتم تكبدها للوفاء بعقد مع العميل و التي لا تقع ضمن معيار اخر(IAS2,IAS16,IAS38) , يجب على الشركةان تثبت اصلاً من التكاليف المتكبده للوفاء بالعقد اذا كانت تلك التكاليف تستوفي ما يلي " من المتوقع استرداد التكاليف" يساعد في الحد من الاحتيال المالي .					

ملحق رقم 2

محكمين الاستبانـــة

الرقم	الاسم	الرتبه العلمية	اسم الجامعة
1	اسامه عبد المنعم عبد الجبار	استاذ مشارك	جامعة جرش الاهلية
2	سليمان الدلاهمة	استاذ دكتور	جامعة جرش الاهلية
3	محمد شنيكات	استاذ دكتور	جامعة البلقاء التطبيقيه
4	خليل ابراهيم الدليمي	استاذ دكتور	جامعة اربد الاهلية
5	محمد دباغية	استاذ مساعد	جامعة عمان الاهلية
6	منذر النمر	استاذ مشارك	جامعة عمان الاهلية
7	ثائر الشاهر	استاذ مساعد	جامعة عمان الاهلية
8	عبد الرزاق عثمان	استاذ مشارك	جامعة الزرقاء الاهلية
9	محمد ابو الهيجاء	استاذ مشارك	جامعة جرش الاهلية
10	جمال العفيف	استاذ مساعد	جامعة جرش الاهلية